مجلة العلوم الاجتماعية

مقابلات

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وآفاق العمل العربي المشترك

عبداللطيف الحمد

أزمة النمو الاقتصادي العربي سياسية

إبراهيم عويس

أبحاث

الهدر الاستهلاكي في المجتمعات الغنية: رؤية مغايرة

إقبال الرحماني

العرب ودول الجوار

عبدالخالق عبدالله

المرأة العاملة في المجال الأكاديمي كما يراها زملاؤها

عبدالمنعم شحاته

مشكلات الأكاديميين الحاصلين على الدكتوراه من الجامعات الأجنبية: عينة من الأردن

غازي الصوا/ يحيى علي

التنبؤ بالضيق النفسي للأطفال

فوزية هادي

مناقشات

في الخطاب البعثي العراقي: الدين والقومية والحرب

زهير الجزائري



تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

المجلد 27 العدد 1 ربيع 1999

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.

5 دنانير لسنتين، 7 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.

مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 ديناراً بالسنة، 25 ديناراً لسنتين.

35 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولاراً.

مؤسسات 60 دولاراً بالسنة، 100 دولار لسنتين، 140 دولاراً لثلاث سنوات.

وتدفع الاشتراكات مقدماً، إما بشيك باسم المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا



عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).

بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112..

فاكس وهاتف: 4836026 (00965).

Email: JSS@KUCØ1.Kuniv.edu.kw

مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية محكمة تعنى في حقول:

الاقتصاد، السياسة، الاجتماع، علم النفس، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، الجغرافيا البشرية والسياسية

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, Electronic on line & CD-ROM;
Historical Abstracts and America: History and Life;
IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, Online, CD-ROM);
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts.
&
Listed in ULRICH'S I.P.D
NO: 4545527

سياسة النشر

مجلة دورية فصلية محكمة تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. والمجلة منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، علم النفس، الانثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا البشرية والسياسية. وتستقبل المجلة الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلا عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية فيما يتجاوز دراسة الحالة أو العينة الضيقة. لذا ترحب المجلة بالدراسات التي تتفادى التخصصية الضيقة، والرقمية المبالغ فيها والجداول الكثيرة. وتفتح المجلة بابها للدراسات النوعية بأنواعها من دون أن تستثني الدراسات الكمية ذات القيمة والفائدة، وتشجع الدراسات التي تقارن بين اقتصاديات مختلفة أو أنظمة وسياسات وحقب متفاوتة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية التي تختص بها المجلة، كالربط بين الاقتصاد وعلم النفس، أو بين السياسة والاجتماع.. وهكذا. وبرغم تركيز المجلة على شؤون البلاد العربية والاسلامية، إلا أنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، كما وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965)

بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112..

فاكس وهاتف: 4836026 (00954)

E-mail: JSS@KUCØ1.KUNIV. EDU. KW

Visit our web site

http://KUCØ1.KUNIV. EDU.KW/~JSS

المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
ربيع 99 – مجلد 27 – عدد 1

افتتاحية العدد

بقلم: شفيق ناظم الغبرا*

بدءاً من العدد القادم سوف يقوم بمهام رئيس تحرير المجلة أ.د. أحمد عبدالخالق، وذلك بسبب أخذي لتفرغ شامل من جامعة الكويت وانتقالي إلى الولايات المتحدة لإدارة المركز الإعلامي الكويتي (منذ خريف 1998). إن الأستاذ أحمد عبدالخالق هو ابن للمجلة، ففضلا عن نشره العديد من أبحاثه القيمة فيها، فقد شارك في هيئة التحرير السابقة والراهنة.. الأستاذ عبدالخالق من قسم علم النفس في جامعة الكويت وهو في الأساس أستاذ في جامعة الاسكندرية معروف عنه حرصه على المستوى العلمي والأكاديمي وحرصه على تطوير العلوم الاجتماعية. إن كتبه وأبحاثه ومساهماته العلمية تؤكد أنه أهل للتصدي لمهام رئاسة تحرير مجلة قيمة كمجلة العلوم الاجتماعية. وبما أن هذه الافتتاحية هي الأخيرة بالنسبة لي أجد كثيراً من الجدوى في أن تسخّر لتقييم تجربة السنتين ونصف السنة الماضيتين (منذ صيف 1996)، أي الفترة التي كان لي شرف رئاسة تحرير المجلة إبانها.

لقد بدأت رئاستي لتحرير المجلة مع سؤال ظل مطروحاً أمامنا طوال العامين ونصف العام: كيف يمكن تحويل المجلة إلى مشروع ثقافي؟ وكيف يمكن تحويل تعبيرات العمل البحثي الأكاديمي لصالح خدمة المجتمع والفرد؟ لهذا تعاملت مع المجلة كمشروع ثقافي وفكري يمتلك بعدا علميا ومعرفيا متجددا. لم أكن أعرف من أين سأبدأ، إذ لم أكن قد اكتنزت خبرة محددة في إدارة مجلة علمية بل كانت خبرتي الرئيسية منصبة على مجالات العمل البحثي.

وفي غمرة البحث عن ما يمكن أن يطور المجلة باتجاه يخدم قضايا الثقافة العربية في كل قطر، أو في جميع الأقطار، بدأنا بمراجعة شاملة لأسلوب المجلة وأبحاثها وطريقة عرضها لموضوعاتها وأهدافها. ويمكن القول بعد المرور في هذه التجربة الغنية أن المجلة نجحت، وإلى حد كبير، في اختراق حاجز تعاني منه المجلات العلمية الإنسانية والاجتماعية والأدبية والحقوقية بكل أنواعها. ففي عصر سرعة انتقال المعلومات والاختصار في أسلوب عرضها، كان لابد من العمل لاجتياز بعض من الحواجز التي تعيق عمل مجلة علمية كمجلة العلوم الاجتماعية. لذا، فإننا سعينا، ومنذ البداية، لتشجيع الباحثين على إرسال أبحاث تناقش الهموم المحلية والإقليمية والعربية بانفتاح ووضوح وموضوعية، وسعينا إلى أبحاث تطرح علماً ذا فائدة للمجتمع وللتنمية وللفرد، وللوعي

* رئيس التحرير وأستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت، المستشار الإعلامي الكويتي في واشنطن.

العام ولصناع القرار. من هنا أخذنا نستلم أبحاثاً أكثر جدية وأكثر أهمية. وقد عكسنا كل هذا في سياسة نشر جديدة كتبت بعد إعادة تقويم المجلة لمساندة هذا التوجه (انظر سياسة وشروط النشر في بداية ونهاية العدد).

من جهة أخرى، توقفنا عند مسألة الهوية الخاصة بالمجلة. فالهوية مسألة أساسية لكل مجلة، وبلا هوية من الصعب على أية مجلة أن تقرر ماذا تقبل للنشر وماذا ترفض. وقد وجدنا أن مجلتنا أيضا تتطلب بعض من إعادة التعريف في قضية الهوية. وبما أن المجلة تعنى بالعلوم الاجتماعية العربية أساسا في إطارها الجماعي فقد سعينا إلى تشجيع التفاعل والتداخل بين تخصصات العلوم الاجتماعية المختلفة. لهذا، فإن الربط بين السياسة والاجتماع، أو بين الاقتصاد والسياسة، هو أمر مفيد شجعته المجلة في السنتين الأخيرتين لكن، وفي الوقت نفسه، ظلت الأبحاث المجهرية رافداً أساسياً من روافد المجلة، بل سعت المجلة لتوازن بين المنهج الكمي والمنهج النوعي. إلا أن المجلة مالت أيضا إلى أن تكون الأبحاث الكمية أكثر مقدرة على شرح وتوضيح نتائجها، بحيث تكون أكثر من مجرد أرقام وإحصاءات لا نتائج واضحة لها. وكان الأساس في كل هذا تشجيع الأبحاث التي تعالج مشكلات بحثية حقيقية يعاني منها مجتمعنا العربي الأوسع أو مجتمعات عربية محددة.

لقد جاءت فكرة التنوع لتضيف قيمة إلى المجلة، كانت قناعتنا أن المجلة يجب أن تتنوع فيما تحافظ على باب ثابت للأبحاث المحكمة، لهذا جاءت فكرة المقابلة الشخصية مع صاحب فكر أو تجربة أو شخصية عامة، لتكون عنصر دفع للمجلة.. ولكن المقابلة بحد ذاتها لم تكن أمراً سهلاً. فبدءاً من انتقاء الشخص المراد مقابلته ونيل موافقته، مروراً بوضع الأسئلة وإجراء المقابلة وانتهاءً بمراجعة المقابلة ووضع أسئلة إضافية لاستكمالها.. تحولت المقابلة إلى أمر هام ورئيسي في كل عدد جديد. وقد نجحت المجلة في إجراء مقابلات غنية مع شخصيات معروفة من أمثال السيد محمد حسين فضل الله، والشريف علي بن الحسين، وليث كبه، وعلي ناصر محمد، وعبداللطيف الحمد وإبراهيم عويس.. وآخرين.

كما شكلت عملية تطوير المناقشات، باتجاه محاكاة قضايا وحوارات الساحة العربية الأوسع، وسيلة من وسائل إضفاء مزيد من الأهمية على موضوعات المجلة، وذلك لإيصالها لجمهور أكبر وأوسع. لهذا نجحنا، في المناقشات، باستقطاب كتّاب من أمثال: جاسم السعدون، برهان غليون، حازم صاغيه، محمد الرميحي، علي الزميع، عبدالله بشارة، وزهير الجزائري.. وآخرين. وكان قرار وضع المقابلة في أول العدد، تلي ذلك الأبحاث المحكمة ثم المناقشة والمراجعات، قراراً واجه مقاومة من بعض من الزملاء، إذ لم يخل أمر تقديم المقابلة على ما عداها من محتويات العدد من معارضة وآراء متفاوتة. لكن مبيعات المجلة التي ازدادت بشكل ملحوظ وبخاصة في السوق العربية، حيث بلغت في دول مثل مصر والمغرب على سبيل المثال 87%، أكدت أن جمهوراً كبيراً فضلاً عن الجمهور الأكاديمي، قد دأب على شراء المجلة من أجل المقابلة أو المناقشة. وإن هذا الجمهور يقوم أيضاً بقراءة بعض من أبحاث المجلة لأنها أصبحت في حوزته. لهذا نعتقد أننا بهذه الوسيلة نجحنا في إيصال أبحاث المجلة لجمهور أوسع وأكبر، وهذا هو بيت القصيد من نشر المعرفة وكسر الأبراج العاجية التي يحاط بها العمل الأكاديمي الذي يقرأ،

في الغالب، من قبل الباحث والمحكم ولجان الترقيات وعدد من الزملاء، من دون أن يصل إلى جمهور يتجاوز ذلك.

وفي سياسة التحرير الجديدة تحولت المجلة نحو مزيد من الدقة ونحو الاختصار في الأبحاث، وأدخلت أيضا دور المحرر الذي يقوم بتحرير جميع الأبحاث باتجاه الارتقاء في أسلوب العرض، كما تعمل جميع المجلات العالمية. ولا نخفي على القارئ أنه كانت هناك آراء عدة، ومقاومة لفكرة التحرير بالتحديد. فكلام الباحث، بالنسبة للآراء المعارضة، يجب أن لا يعدل، وكلام المفكر يجب أن يكون نهائياً. ولكن كم منا نحن معشر الأساتذة والمفكرين نجيد الكتابة من دون أن نجيد أسلوب العرض الشيق وأسلوب التعبير الحيوي. لهذا بالتحديد برزت فكرة التحرير التي نجدها في الدوريات العالمية. فكل دراسة تحرر وفق أسلوب محدد، من غير أن يخل هذا بآراء وجوهر أسلوب الكاتب. بل إن الطريقة التي اتبعناها، والتي تتبع في كل مكان، تتمثل في أنه وبعد القيام بعملية التحرير والتي لا تخلو من بعض الاختصار وبعض الحذف للكثير من التعابير المكررة، يعرض كل شيء على الباحث لنيل موافقته، وتترك له حرية التعديل على التعديل. إن هذه الطريقة تأخذ منا جهداً أكبر، ولكنها تنتج في النهاية أبحاث أفضل في أسلوب عرضها.. إن التدخل في هذا المجال أساسي إذن لنشر العلم، وأساسي لجعل القرّاء يتمتعون بقراءة أبحاث واضحة في انسيابها اللغوي متسلسلة في عرضها لمعلوماتها.

لهذا فكل تعديل جاء في إطار أوسع وفي ظل نقاش مفصل ومنهج مرتبط بطبيعة فهمنا لدور وشكل وإخراج المجلات العالمية. وكنا نقوم بالتطوير من العدد إلى العدد، مع الحفاظ على الاستمرارية والتوازن، إلى أن استقرت المجلة على شكلها الراهن. وفي كثير من المرات، كنا نعود إلى القراء فنسمع منهم ملاحظاتهم وانتقاداتهم، ثم نعود ونناقش كل شيء في «مطبخ» المجلة الداخلي. لقد كان المعيار الأول والأهم في إحداث نقلة في المجلة، هو المحافظة الدائمة على روحية فريق العمل. في كل قرار كان هناك الكثير من الاجتماعات واللقاءات والنقاشات بين فريق العمل المكون من مديرة التحرير والمسؤول عن مراجعات الكتب والمقابلات والمناقشات، وبقية العاملين في المجلة، فضلاً عن أعضاء هيئة التحرير. في كل نقاش كان الإجماع هو الأساس، ولكننا، أيضا، أخذنا الضوء الأخضر لتجربة أمور لم نكن في حينها متأكدين من مدى نجاحها مع القراء. هذا هو الحال مع كل من يجرب الدخول في أرض جديدة؛ كل خطوة أخذت جهداً من الجميع. وتطوير المجلة وإعادة كتابة سياسة النشر لم يكونا أمراً سهلاً، كما أن قرار إيقاف نشر الأبحاث المكتوبة باللغة الإنكليزية وأسبابه المنطقية التي عرضناها في أول افتتاحية، أثار علينا بعض الاحتجاج. كل هذه المسائل أخذت منا نقاشاً وسط تعدد الآراء واختلافها. والأمر نفسه ارتبط بشكل المجلة الخارجي وطريقة عرض موضعاتها وحجم الحرف والمسافات بين الفقرات، وشكل الصفحات، وشكل صفحة العنوان العربية وصفحة العنوان المكتوبة بالإنكليزية. وانطبق الأمر ذاته على صفحة ملخصات الأبحاث أسلوب كتابتها وتحريرها وطبيعة المعلومات التي يجب أن تتوفر في تلك الصفحة، والسبب وراء كل فكرة.

أما بخصوص تسلسل الأبحاث وترتيبها، فقد انتقلنا في المجلة إلى ترتيب الأبحاث وفقاً لاعتبارات عدة، يقع في أعلاها أهمية الموضوع (لا منشؤه القطري) ومدى ارتباطه

بالقضايا التي تهم القراء. في هذا أخذنا جانب القراء وسألنا أنفسنا: كيف سينظر القارئ الأكاديمي أو القارئ المثقف إلى تسلسل موضوعات العدد؟ ولهذا أخذت موضوعات محددة أولوية لقناعة فريق العمل في المجلة بأنها أهم الموضوعات، بينما أخذت موضوعات أخرى أولوية لطبيعة الجهد والنجاح في البحث وفق آراء المحكمين وبالتالي، لم يخضع ترتيب العدد لتراتبية جامدة.

وطورت المجلة من وسائل التحكيم، وحافظت على أسلوبها الدائم الذي يقوم على سرية التحكيم، والالتزام بأقوال المحكمين ونتائج تحكيمهم. كما أنها استمرت في سياسة تحكيم الأبحاث المقدمة من باحثين من بلد ما في بلد أو مكان مختلف، وذلك لتفادي إحراج الباحثين الذين يعملون في المؤسسات نفسها والأقطار ذاتها. ولكن، في الوقت نفسه، مارست هيئة التحرير ورئيس التحرير دورهم في عدم تحكيم الأبحاث التي تتميز بالضعف الأكاديمي الواضح (البعد التحليلي) أو التي تتناقض مع سياسة المجلة وتخرج عن موضوعاتها. إن منهجاً من هذا النوع قد خسَّرنا بعضاً من الأصدقاء وبعضاً من الزملاء، نعتذر منهم جميعاً، إلا أن هذا هو الطريق الوحيد للارتقاء بمجلة علمية أكاديمية وتحويلها إلى مشروع ثقافي.

وكانت عملية إدخال المجلة، من خلال صفحة عنوان ومعلومات في الانترنيت، جانباً هاماً سبقتنا إليه العديد من المجلات العلمية. كان هذا البعد إضافة جديدة في اتجاه المجلة نحو الانتشار وكسر مزيد من الحواجز التي تحول دون وصول فكر المجلة وإنتاجها إلى الجمهور الأوسع.

وتأكيداً لخط مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت، والقاضي بالبحث عن مصادر مالية بديلة، ابتدع فريق العمل في المجلة فكرة «الاشتراك المؤازر»، الذي يقضي بالطلب من المؤسسات المالية الكويتية، مثل البنوك والشركات التي ترى أن المجلة تقدم خدمة عامة للمجتمع، أن تشترك في المجلة اشتراكات تشجيعية بواقع ثلاثمائة دينار في السنة، وذلك لقاء قيامنا بإرسال المجلة إلى هذه الجهات. وقد عبرت العديد من المؤسسات عن تقديرها للمجلة ولخطها العام من خلال إسهامها بالمشاركة في «الاشتراك المؤازر».

ولمواءمة المشروع الثقافي الأكاديمي للمجلة، كان لا بد من الاتجاه نحو العالمية. والارتقاء نحو الصيغة العالمية عن طريق إدخال المجلة في الفهارس العالمية التي تنشر ملخصات الأبحاث وتوصلها إلى ملايين القراء والمتابعين وهذا أمر أساسي لكل مجلة علمية. وقد نجحنا منذ عام 1997 في إيصال المجلة إلى بعض من أهم الملخصات العالمية (ستة ملخصات عالمية و«سي دي روم» و«اون لاين» ودوريات للفهرسة والملخصات). بل نفتخر بأن مجلة العلوم الاجتماعية هي المجلة العربية الوحيدة المفهرسة عالميا وعلى هذا المستوى من الدقة والوضوح، وفي بعض من هذه الملخصات مثلاً: International Political Science Abstracts فهي المجلة العالمية الوحيدة المفهرسة والتي لا تنطق بالحرف اللاتيني الإنكليزي. إن هذا لا يعني أن المجلة لم تفهرس في السابق، ولكن ذلك كان موسميا ومن دون متابعة شاملة وفي أماكن محدودة، أما الآن، فقد انتشرت المجلة في فهارس عدة، مما يضعها أكاديميا في مصاف العالمية. (انظر في بداية العدد لأسماء الفهارس وآخرها تم تحصيله هذا العدد وهو فهرس وملخص IBZ الذي يمتلك دورية، وسي دي روم، وخدمة اون لاين).

إن الملخصات عملية على قدر كبير من الأهمية. فهي تقول للباحث العلمي في أية جامعة – أكان ذلك عبر الانترنيت أو السي دي روم أو فهارس الملخصات في المكتبات – إن هذه الابحاث صدرت باللغة العربية وهذه هي ملخصاتها الإنكليزية. هذا يوفر للباحثين العالميين مصدر معلومات جديداً، بحيث يستشهد كثير منهم بهذه الملخصات أو يقومون بطلب البحث كاملاً من الجهة التي نشرت التلخيص. إنما القيمة الأخرى للفهرسة أنها تعرف عالميا بأسماء الباحثين الذين ينشرون في المجلة. أما القيمة الثالثة للفهرسة، فهي تعكس قيمة المجلة العلمية وتشكل اعترافاً بمنزلتها العلمية، ما يجعلها ذات قيمة للترقيات في الجامعات العربية. كل من حاول الدخول في مجال الفهرسة يعرف مدى الصعوبات التي تعترضه. لقد خضعت المجلة لتقييم ولمراجعة دقيقة من العديد من الجهات قبل حسم مسألة الفهرسة. كما أن عملية الفهرسة تتم وفق أسلوب تعاقد يلزم مجلة العلوم الاجتماعية بإرسال نسخة من كل عدد جديد للجهات المعنية، ويلزمها أيضا بوضع عبارة ثابتة في كل عدد، توضح أن أبحاث المجلة تلخص في تلك الفهارس العالمية. وعالمياً تعاقدت المجلة مع: Middle East Studies Association (Bulletin) الصادرة في الولايات المتحدة على ترجمة مراجعات الكتب العربية التي تقوم بها المجلة إلى الإنكليزية. لهذا ومنذ أكثر من عام يقوم Bulletin بترجمة هذه المراجعات مما يشكل قفزة هامة للمجلة في مجال التأثير وفي مجال نشر مراجعات كتبها. هذه طريقة أيضا لتعريف الباحثين الأمريكيين بما ينشر باللغة العربية وطريقة للتفاعل الثقافي الإيجابي.

موضوعات العدد

نستهل هذا العدد بمقابلتين على درجة عالية من الأهمية. الأولى مع عبداللطيف الحمد رئيس الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. والحمد شخصية اقتصادية كويتية وصلت إلى مصاف العالمية وتركت بصماتها على العمل العربي المشترك. في هذه المقابلة يتحدث الحمد عن الصندوق ودوره في التنمية العربية والتحديات التي تواجهه. أما المقابلة الثانية، فهي مع المفكر الاقتصادي أستاذ الاقتصاد في جامعة جورج تاون إبراهيم عويس. في هذه المقابلة يتحدث عويس عن الاقتصاد في العالم العربي وعن الثروات والتنمية والإصلاح والعولمة. نترك للقارئ فرصة التمتع بقراءة كل من المقابلتين ونترك له استنتاج أهم الدروس والأفكار منهما.

في باب الأبحاث، نستهل العدد ببحث على أهمية بالغة من حيث تعامله مع موضوع اقتصادي له أبعاد اجتماعية وفلسفية: «الهدر الاستهلاكي في المجتمعات الغنية – رؤية مغايرة»، في هذا البحث أكدت إقبال الرحماني من قسم الاقتصاد في جامعة الكويت بوجود قصور في النظريات الاقتصادية الكلاسيكية في تعاملها مع مسألة الهدر الذي يمارسه الأفراد. في هذه الدراسة تطرح الرحماني أبعاداً مختلفة لعملية الاستهلاك الشخصي بطريقة تغني التحليل الاقتصادي وتسد ثغرات قائمة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي. وتخلص الرحماني إلى أهمية إعادة النظر في مفهوم «الرفاه» وطريقة الحياة القائمة على الهدر الاستهلاكي. في هذا الاتجاه بحث عن التأقلم مع عصر الندرة والقلة الذي بدأ يسود الكثير من مجتمعات العالم.

أما البحث الثاني «العرب ودول الجوار» فقد كتبه عبدالخالق عبدالله من قسم العلوم السياسية في جامعة الإمارات. في هذا البحث يقدم عبدالله تصوراً للعلاقة بين العرب والدول التي تحيط بهم. الهدف من الدراسة رصد لسمات المرحلة القادمة وشرح للأوضاع الراهنة في علاقة العرب مع الدول المجاورة. الدراسة تسعى للإجابة على أسئلة من نمط «كيف تدير الدول العربية علاقاتها مع دول الجوار؟ ما هي عوامل التقارب وما هي عوامل التباعد بين الوطن العربي ودول الجوار؟ لماذا تبدو عوامل التباعد هي السائدة حاليا ولماذا تتحكم هذه العوامل في العلاقات بين الدول العربية ودول الجوار؟

ويرى عبدالله أن السمة البارزة حتى الآن، وفي المستقبل القريب، للعلاقة بين العرب ودول الجوار، هي سمة الصراع والمواجهة. لكنه يرى أيضاً أن التعاون العربي العربي مفصل مهم في تخفيف التوتر. كما أن السعي للتعاون وتقديم بعض من المساومات في العلاقة مع دول الجوار، قد يكون عاملاً مساعداً يحول هذه الدول لرصيد البلاد العربية عوضاً عن عنصر تهديد.

البحث الثالث يرتبط بالأمور الجامعية والأكاديمية وعنوانه: «المرأة العاملة في المجال الأكاديمي كما يراها زملاؤها»، كتبه عبدالمنعم شحاته من كلية التربية في جامعة الملك سعود. ويهدف البحث الهام، والذي ينضوي ضمن الأبحاث التي تتحدث عن المرأة في مجال العمل، إلى التعرف على الصورة التي كونها العاملون في المجال الأكاديمي عن زميلاتهم.

أما بحثنا الرابع فهو عن الأكاديميين وعنوانه: «مشكلات الأكاديميين: الحاصلين على الدكتوراه من الجامعات الأجنبية: عينة من الأردن». البحث كتبه كل من غازي الصوا من قسم الاجتماع في الجامعة الأردنية ويحيى علي من مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية. في هذا البحث تعامل مع مشكلة العزلة التي يعاني منها الأكاديميون بعد العودة إلى وطنهم. بل إن حجم هذه المشكلات التي يوضحها البحث يؤثر في مستوى إنتاج هؤلاء الأكاديميين وبمدى مقدرتهم على القيام بدورهم، فضلاً عن أثره في انحدار قدراتهم بل تؤدي هذه المشكلات إلى هجرتهم إلى البلدان المتقدمة أو إلى بحثهم عن الوظائف الإدارية، وذلك للتعويض عن المشكلات التي يواجهها عملهم الأكاديمي. وتشكل عملية إعادة التكيف مع المجتمع وعادات المجتمع التي لا تتقبل الذهنية الأكاديمية المتصفة بصرامة البحث والتفكير واحدة من التحديات التي يواجهها القطاع الأكاديمي، كما أن طبيعة العلاقة بالنظام الحاكم والعديد من المعوقات عناصر تستحق منا وقفة مراجعة.

البحث الخامس وعنوانه: «التنبؤ بالضيق النفسي للأطفال» والذي كتبته فوزية عباس هادي من قسم علم النفس التربوي (كلية التربية) في جامعة الكويت، يعالج أثر الكوارث على نفسية الأطفال، لهذا أخذت الدراسة أثر الغزو العراقي على دولة الكويت على الضيق النفسي لدى الأطفال.. وترى هادي في نهاية دراستها ضرورة الاعتماد بنسبة أكبر على تعبيرات الطفل وما يقوله عن ذاته من أجل التعامل مع الضيق الذي يعاني منه.. فكثيراً ما تكون تقييمات الكبار (الوالدين) غير قادرة على اكتشاف لب المشكلة.

ونختتم العدد بمناقشة على قدر كبير من الأهمية عنوانها: «في الخطاب البعثي العراقي: الدين والقومية والحرب» للمفكر والكاتب العراقي المقيم في لندن زهير الجزائري. في هذه المناقشة يحلل الجزائري مجموعة من العوامل والتوجهات التي يحتكم إليها الخطاب السياسي العراقي وذلك في تعامله مع القومية ثم مع الدين ثم مع فكرة «الإمام القائد». هذه المناقشة تأتي ضمن محاولات تفكيك الخطاب البعثي العراقي ونقد آلياته الداخلية التي ساهمت في طبيعة الأزمات والحروب التي دخلها العراق منذ عام 1980.

وأخيراً، أتوجه بالشكر لأعضاء هيئة التحرير على دورهم ومساعدتهم وحرصهم، وأتمنى أن أكون قمت بواجبي كاملا تجاه المجلة وتجاه قراؤها وتجاه جامعة الكويت التي حملتني هذه المسؤولية طوال عامين ونصف، متمنياً للمجلة ولجميع العاملين فيها، ممن كان لي شرف العمل معهم والاستفادة من خبراتهم، وبالطبع لرئيس التحرير الجديد، كل التوفيق في خدمة المعرفة ونشرها..

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

علمية - اكاديمية - فصلية - محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيسة التحرير: د. شفيقة بستكي

صدر العدد الأول في يناير 1981

الاشتراكات

الكويت: 3دنانير للأفراد - ديناران للطلاب - 15 ديناراً للمؤسسات.

الدول العربية: 4 دنانير للأفراد - 15ديناراً للمؤسسات.

الدول الاجنبية: 15 دولاراً للأفراد 60 دولاراً للمؤسسات.

بحوث باللغة العربية والإنجليزية - ندوات
مناقشات - عروض كتب - تقارير

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير:

ص.ب 26585 الصفاة - رمز بريدي 13126 الكويت

هاتف: 4817689 - 4815453 - فاكس: 4812514

E-mail: AJH@KUC01.KUNIV.EDU.KW

يمكنكم الاطلاع على المجلة باللغتين العربية والإنجليزية مع الفهرس على شبكة الإنترنت

HTTP://KUC01.KUNIV.EDU.KW/~AJH

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
وآفاق العمل العربي المشترك
مقابلة مع عبداللطيف يوسف الحمد

حاوره: يوسف الإبراهيم*

منصور مبارك**

شهد العمل العربي المشترك منذ قيام جامعة الدول العربية عام 1945، انتكاسة في العديد من المشاريع والخطط الطموحة، ولئن كان ذلك السمة البارزة لهذا العمل فإن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي يعد استثناء فريداً لهذه القاعدة. فمنذ تأسيسه قبل خمسة وعشرين عاماً كهيئة مالية وإقليمية وعربية مستقلة، ما زال من أكثر المؤسسات العربية كفاءة وعطاء، وانسجاماً مع المهمة التي انشئ لأجلها، يعمل على دعم المشروعات الاقتصادية الحيوية للكيان العربي والمشروعات العربية المشتركة، فضلاً عن تقديمه الخدمات المالية والفنية والاستشارية اللازمة لذلك.

مقابلة السيد عبداللطيف يوسف الحمد، تفتح نافذة للقارئ العربي يطل عبرها على أهم مؤسسة مالية عربية، لا تزال تساهم بهدوء وصمت في تطوير الاقتصاد العربي وكذلك التنمية الاجتماعية.

والسيد الحمد من مواليد الكويت عام 1937، وحاصل على الدراسات العليا في الشؤون الدولية من جامعة هارفارد، واعتلى عبر مسيرة طويلة العديد من المناصب السياسية والاقتصادية إذ انه ساهم في عام 1963 بإدارة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وتولى في 1981 وزارة المالية والتخطيط في دولة الكويت، وترأس في عام 1982 رئاسة مجلس محافظي البنك الدولي والصندوق الدولي، وفضلاً عن عضويته للعديد من المؤسسات الاقتصادية والعلمية الدولية، يترأس منذ عام 1985 مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

* عضو هيئة تحرير المجلة، عميد كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت.

** من أسرة تحرير المجلة.

■ **هل لك أن تحدثنا عن المرحلة السابقة لإنشاء الصندوق والبدايات؟**

تأسس الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي منذ حوالي 25 عاماً، بعد أن صادق المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 1968/5/16 على اتفاقية إنشاء الصندوق، وأعلنت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية نفاذ هذه الاتفاقية بتاريخ 1971/12/18. والمشروع في حد ذاته لم يكن في ذلك التاريخ جديداً. فقد سبق أن كان هناك مشروع مشابه في الجامعة العربية، في نهاية الخمسينات، لخلق مؤسسة من هذا النوع، لم تكن كالمؤسسة الحالية، وإنما مؤسسة للتعاون الاقتصادي العربي، ولربما كان ذلك التوجه من منطلقات بداية العمل في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن بداية استقلال عدد من الدول العربية. وقد استمر المشروع في ملفات الجامعة العربية، إلى أن اتخذت الكويت المبادرة في منتصف السبعينات وأدخلت بعض التعديلات على ما احتواه الملف الأصلي للمشروع، مع العلم أن الدول الأعضاء في الجامعة العربية آنذاك كانت أكثر قدرة على خلق مؤسسة كالقائمة حالياً. والأهم من ذلك كله أن الكويت كانت لديها القدرة في أن تكون رائدة هذه الانطلاقة، ويرجع ذلك في حينه، إلى مرور عشر سنوات على تجربة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والتي برهنت على نجاح أسلوب التعامل على المستوى العربي وكذلك عمليات تمويل التنمية الاقتصادية في الوطن العربي. كل ذلك دفع بالكويت إلى أخذ خطوة في إحياء مشروع صندوق عربي مشترك.

والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي يتميز عن غيره في أنه أول مؤسسة عربية مشتركة تقوم من أجل تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، وكذلك في كونه أشبه بجمعية تعاونية، لجهة كون جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أعضاء مالكين ومساهمين فيه، على عكس الصناديق الوطنية، فضلاً عن أنه مؤسسة إقليمية دولية، وهو هنا يختلف عن الصناديق الوطنية ويختلف بالتالي عن المؤسسات الإقليمية المثيلة التي تؤدي الدور نفسه لمناطق وأقاليم أخرى من العالم، كصندوق التنمية، الأفريقي أو الآسيوي أو الأميركي اللاتيني، إذ ان الصندوق العربي يختلف عنها، في أنه لا يضم في عضويته أطرافاً من خارج المنطقة، وهو بذلك أشبه ما يكون بمساعدة النفس للنفس. فضلا عن ذلك، يختلف الصندوق العربي عن المؤسسات الدولية الأخرى، كالبنك الدولي وخلافه، في أنه يعتمد على موارده الذاتية بحيث لا يقترض من السوق المالية لتمويل عملياته. وبالتالي، فالتطورات الحاصلة في الأسواق المالية لا تؤثر عليه، حيث هناك رأسمال يعتبر شبه وقفية ومن خلال هذه الوقفية وموارد الصندوق الذاتية يتمكن الصندوق من تمويل هذه الموارد بشكل فاعل. فرأس مال الصندوق كان 800 مليون دينار كويتي، اكتتب منه بـ 663.04 مليون دينار ، ومع نهاية العام الماضي وبداية هذا العام مول الصندوق حوالي ما قيمته ثلاثة آلاف مليون دينار، ولعل ذلك دليل على نجاح الصندوق في تنمية موارده الذاتية وتمكنه من تمويل القروض عن طريق تدفقاته النقدية. فالدينار يدور أكثر من دورة لتمويل أكثر من مشروع في أكثر من قطر عربي، وذلك يؤكد اهتمام وحرص الدول الأعضاء على احترام التزاماتها تجاه هذه المؤسسة

ويدفع بهذه الدول إلى النظر إليها بوصفها مورداً من الموارد الأساسية لتمويل المشاريع الحيوية في العالم العربي.

■ **هل يتجاوز دور الصندوق تقديم القروض منها إلى تقديم المشورة والخبرة الفنية مثلاً؟**

الصندوق عندما يقدم قرضاً لا يقدم فقط الجانب المالي وإنما يحاول أن يكون شريكاً في المشروع ككل، سواء من حيث تقديم مساعدة عبر خبرائه وفنييه أو من خلال القيام بمساعدة الدولة المستفيدة في تقييم المشروع. ولا شك أن الدول تختلف عن بعضها؛ فهناك من لديها الكفاءات والقدرات والإمكانات، وبعضها تحتاج إلى مشورة أكبر، فكثيراً ما يكون التبادل والتعارف هو السمة الغالبة على مشاريع القروض وبحثها. وأهم من ذلك أن فكرة المتابعة والدراسة والتقييم هي للاستفادة من تجارب الآخرين المختلفة. فقد يأتي مشروع في بلد ما مهم لذلك البلد ويكون للصندوق أو لخبراء الصندوق تجربة في مشروع مماثل في بلد آخر، ويمكن لهم أن يأتوا لهذا البلد ويقولوا له لدينا خبرة في هذا المجال ونجحنا في المجال الفلاني وفشلنا في ذلك المجال للأسباب التالية.. فيجب أخذ الحيطة في هذا التوجه أو ذاك. إذاً، دور الصندوق ليس فقط دوراً ماليا وإنما يقوم بدور مشارك في تكوين الفكرة ومتابعة الفكرة وتنفيذ تلك الفكرة بعناية أكبر. فالصندوق يشارك ليس فقط من الناحية المالية وإنما من الناحية الفنية في تمويل وتنفيذ المشاريع التي يقدمها الصندوق. لا يتدخل في التنفيذ المباشر وإنما من ناحية الإشراف، ويعتبر في حالات كثيرة كالحكم غير المتحيز لأكثر من طرف إما وطني أو وطني واستشاري، هذا يعطي جانباً إضافياً لطريقة التعامل، ويعكس الثقة المتبادلة بين الصندوق والدول العربية المستفيدة.

■ **وهل يواجه الصندوق عقبات بسبب تفاوت النظم الاقتصادية المطبقة في الدول العربية؟**

أي مشروع، وتحت أي نظام أو فلسفة اقتصادية، هو المشروع. فمحطة الكهرباء، سواء كانت لقطاع خاص أو عام، لا بد من توافر متطلبات فنية ومادية لها. فالصندوق حريص على ما يعنيه ذلك، وهو لا يتدخل في فلسفة الدول الاقتصادية، بل يحاول أن يحافظ على المعطيات التي تؤدي إلى نجاح تنفيذ المشاريع التي يشارك فيها، بحيث تؤدي إلى نجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والمعايير لا تختلف، لأن معايير تنفيذ المشاريع تماماً كجسم الإنسان إن عالجه طبيب عربي أو أجنبي. فالمريض هو هو والجسم هو هو والعلم هو هو. يبقى هو المريض والجسم ذاته، والعلم يبقى كذلك هو العلم.

■ **ما هي الآليات التي يلجأ إليها الصندوق نحو تفعيل دوره الاقتصادي؟**

هناك عناصر كثيرة لنشاط الصندوق، منها أن الصندوق لا يقوم فقط بتقديم قروض للمشاريع، فأحياناً يقدم منحاً ومعونات لدراسات قد يكون لها تأثير على توجهات

التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولو أردنا أن ننظر إلى الاستراتيجيات والتوجهات الثلاثة التي اتبعها الصندوق كأسس في تفكيره، نجد، أولاً، أن الاستراتيجية التي تحتل الصدارة هي ربط الطرق الموصلة لأكثر من بلد عربي، وأعتقد أن ذلك مهم جداً، وأي متابع للوضع العربي خلال العشرين سنة الأخيرة، يدرك امكانية التنقل من الكويت إلى المغرب العربي، ونحن؛ الآن، بصدد ربط المغرب وموريتانيا بشبكة طرق. هذه لم تتم بموارد الصندوق وإنما نشجع الاستراتيجية المتبعة لتحسين طرق المواصلات، وتمويل إنشاء تلك الطرق وخصوصا الرئيسة منها. وقمنا بدراسات على سبيل المثال للطريق المغاربي الذي يربط المغرب مع مصر، وهي إحدى الدراسات التي مولها الصندوق العربي كإحدى الاستراتيجيات الأساسية وغير ذلك من الطرق التي تربط أجزاء أخرى من الوطن العربي. والدول نفسها قامت كذلك بتطوير وإنشاء شبكاتها الوطنية، إنما أحياناً قد تتوقف الشبكة عند نقاط معينة.

والاستراتيجية الثانية هي إن الصندوق كان الممول الرئيس في السبعينات والثمانينات لأولى المحطات الأرضية للاتصالات، انطلاقا من القناعة بأن من المهم جداً أن تكون وسيلة الاتصالات مهيأة لأكثر من بلد عربي. واليوم، نجد أن الأقمار والمحطات الفضائية أصبحت في متناول الوطن العربي، والصندوق كان أول المؤسسين لهذا التوجه ولكن في هدوء وصمت.

الاستراتيجية الثالثة، هي تحت الإنجاز الآن، وهي الربط الكهربائي. فقد كان للصندوق الدور الرئيس في دراسة مشاريع الربط الكهربائي بين دول المشرق الخمس امتداداً إلى دول المغرب، والقيام بالدراسات من أجل ربط الشبكات الكهربائية في دول مجلس التعاون. وإحدى الآليات التي استعملها الصندوق تمثلت في توفير الموارد المالية لإجراء الدراسات الأساسية التي انطلقت منها تلك المشاريع، وأنا سعيد بهذه المناسبة للقول بأنه مع نهاية هذا القرن تكون الشبكة الكهربائية العربية ارتبطت من اسبانيا إلى تركيا عن طريق البلاد العربية، وأعتقد أن ذلك مشروع كبير يحقق مكاسب اقتصادية ومعنوية للوطن العربي على المدى الطويل، وهذه إحدى الاستراتيجيات أو الآليات التي استعملها الصندوق في تحقيق أهدافه. إضافة إلى المشاريع الوطنية، مثل استقرار المنظومة الكهربائية في بلد مثل مصر، والتي كان للصندوق دور في تحقيقها، وإن كان متواضعا، كذلك الأمر في سوريا. وقد ساعد الصندوق في خلق المؤثرات التي تدفع إلى تنمية اقتصادية واجتماعية في العديد من البلدان العربية، عن طريق تمويل مشاريع ذات جدوى وأهمية خاصة بالنسبة إلى استراتيجية التنمية الاقتصادية الوطنية لتلك الدول.

■ كيف يتعامل الصندوق مع المؤسسات الدولية التي يتقاطع نشاطه معها؟

إذا كان تعبير التقاطع هو التجانس والتلاقي والتنسيق فالإجابة بالإيجاب، علاقتنا قوية جداً مع هذه المؤسسات ونحن على اتصال دائم معها، فضلا عن كون الصندوق العربي مؤسسة عربية فهو بديل آخر لتلك الدول، فقد حصل في أكثر من حالة، وعندما لا يتم الاتفاق بين دولة ما وإحدى تلك المؤسسات الدولية لأسباب قد لا تكون فنية أو اقتصادية صرفة، يتدخل الصندوق لصالح ذلك البلد وأحياناً يسحب المشروع من تلك المؤسسات ويقوم بالتمويل، وبالتالي، فقد أعطى تدخل الصندوق في مثل هذه الحالات،

الدول العربية قوة تفاوضية أكبر ومكّنها من أن تسير بخططها بدون أن تكون معرضة للرضوخ لشروط قد لا تكون دائما في مصلحتها. وعمل الصندوق العربي وهذه المؤسسات مكمل لبعضه.. هناك اتصالات وتنسيق وتعاون وتفاهم ولكن هناك استقلالية في الرأي والقرار، وأحياناً هناك اختلاف في المنظور، وهذا طبعا ظاهرة صحية. نحن لسنا تابعين لها ولكن نحن زملاء عمل وحرفة في الأمور نفسها.

■ **منذ بداية إنشاء الصندوق وحتى وقتنا الراهن شهد العالم والإقليم العربي أزمات سياسية واقتصادية كبرى وبخاصة خلافات وحروب عربية عربية.. إلى أي مدى تأثر الصندوق بذلك؟**

أولا، يجب أن يكون هناك إيمان بطبيعة العمل العربي المشترك، فذلك الإيمان هو أول مرتكز لاستمرارية مؤسسة كالصندوق. ثانيا، يجب أن تكون هناك قناعة بأن من يحدد العمل العربي المشترك هو العمل العربي المشترك نفسه، وليس تفاعلات سياسية آنية متغيرة أو توجهات لمجموعة ما لحساب، أو على حساب مجموعة أخرى. وثالثا، يجب أن يتميز العمل في مؤسسة من هذا النوع، بالدقة والحكمة والحيادية. وأعتقد أن هذه العناصر هي التي مكنت الصندوق من أن يتأثر بما ذكرت من أحداث رهيبة أثرت على العلاقات العربية العربية. فمثلاً، عندما احتل العراق الكويت لم يتمكن الصندوق من العمل داخل الكويت، فخلال شهرين من الاحتلال عمل الصندوق من مكتب البحرين بصفة مؤقتة واستمر نشاط الصندوق بالمعايير والأساليب والجهاز نفسه من المختصين والفنيين والاختلاط والتفاعل العربي من الجنسيات المختلفة، التي نراها اليوم في مقره الدائم في الكويت، وذلك من منطلق العناصر التي ذكرتها. أنا أعتقد أن هذه أمانة في أيدينا كمسؤولين عن عمل عربي مشترك تحدده معايير يجب أن تكون مبنية على أسس منطقية موضوعية لا تتأثر بالمؤثرات المختلفة، وكلنا يعرف أن التجربة السياسية كأمواج البحر متغيرة باستمرار، أما البناء الاقتصادي فيجب أن يكون مثل الأرض اليابسة إذا لم تحركها لا تتحرك، وبالتالي يجب أن تبنى عليها أسس ثابتة وباستمرارية. وكما نقول في الكويت – لا يصح إلا الصحيح. على المدى الطويل لا شيء يمنع البناء ولكن الوقت الذي تضيعه بعدم البناء لا يعود، إنما ما تبنيه اليوم تحصده في الغد، وهذا المنطلق الذي يجب أن يسود. إذا كنت تريد أن تزرع نخلاً اليوم لتأكل التمر غدا، فالأحسن أن لا تزرع.

■ **إلى أي مدى تؤثر الاستقطابات السياسية أو التوترات في العالم العربي على كفاءة الصندوق وفاعليته؟**

لم تؤثر، وأحسن دليل على ذلك حصيلة عمل الصندوق على مدى السنوات العشر التي تكاد تكون قاتلة للفكر العربي المشترك. فإذا أخذنا الأرقام نجد أن التزامات الصندوق تزايدات ولم تنقص وأن موارد الصندوق استمرت وحوفظ عليها، وأن توزيع وتشعب مشاريع الصندوق لم تتغير. المنظر العربي والقناعة بالنسبة للربط العربي كمصير موحد لم تتغير وأهم شاهد على ذلك الربط الكهربائي الذي بدأنا فيه في عقد التسعينات، وكلنا يعلم ما حمله هذا العقد من إحباطات عربية، إنما، وبالرغم من ذلك، استمر العمل. وأصبحت الشبكة السورية الأردنية المصرية مرتبطة، كذلك ليبيا والجزائر،

الجزائر والمغرب وارتبطنا باسبانيا وارتبطنا بتركيا. ونحن الآن بصدد إنجاز المرحلة الليبية التونسية، أعتقد أن ذلك أفضل مثال لما يعنيه العمل العربي غير المتأثر بالتطورات السياسية العربية أو المتغيرات السياسية العربية، ولم يكن ذلك ممكناً لولا القناعة التامة لدى عدد كبير جداً من المسؤولين والقادة العرب بأن الأمور يجب أن تستمر لأنهم هم أصحاب الصندوق، ولو لم توجد هذه القناعة لما حاولوا المحافظة على استمرارية هذا المشروع. وربما هذه المؤسسات المالية هي المسامير التي تربط المصير العربي في وقت أصبحنا فيه في وضع تفكك وتشدد.

■ **أفهم من ذلك أن الصندوق لم يتأثر بالموقف الفلسطيني، أو اليمني عام 1990؟**

الصندوق يجب أن نذكر أنه مؤسسة عربية وليست كويتية، وما تتفضل به من سؤال هو موقف الكويت من مجموعة من الدول العربية. ولكن ارجع إلى ما سبق وذكرته عندما شبهت السياسة بالبحر والاقتصاد بالأرض، الأول متغير والآخر ثابت. فأنت لا تستطيع أن تربط عنصراً متحركاً دائما بعنصر يجب أن يتميز بالثبات والتماسك، إضافة إلى كون الصندوق مؤسسة عربية مشتركة والدول العربية جميعا أعضاء في الصندوق لهم حقوق وعليهم التزامات. ما يحدد موقف الصندوق من دولة ما، هو مدى احترام تلك الدولة لالتزاماتها تجاه الصندوق. هذا فقط هو الأساس الذي نتعامل به، وعليه استمر عمل الصندوق مع جميع الدول العربية من ذلك الوقت.

■ **هل هناك قروض قدمها الصندوق لمشاريع ومناطق لم يصبها النجاح؟**

لا بد أن تكون هناك درجات متفاوتة من النجاح، من مرحلة لأخرى ومن مشروع إلى مشروع ومن قطاع إلى قطاع ومن بلد إلى بلد، لأن عملية التنمية مثل عملية التعليم لا يمكن أن تكون مؤكدة. فالطالب في السنة الأولى يكتب بأسلوب وطالب السنة الرابعة المفروض أن يكتب بأسلوب أفضل مع أنه الشخص نفسه.. إذاً هي عملية تراكم خبرة وتجارب.. إلخ ونحن نتعلم ونستفيد. هناك مشاريع تأخر تنفيذها، وأخرى لم تصل إلى الدرجة المتوقعة لها، ونحن نحاول أن نعالجها، وهناك مشاريع الكثير من التقديرات فيها اختلفت لظروف التفاؤل أو التقصير في التقديرات من البداية، أو سوء إدارة. جميع هذه العناصر جزء من العمل الذي نقوم به باستمرار ونحاول أن نعدل مسار تلك المشاريع، وهذا جانب أساسي في الصندوق، وليس فقط التمويل. نحن لسنا بنكا يقدم القروض ويطالب في آخر المدة بالسداد، بل اننا، كمؤسسة، نتفاعل باستمرار ونتابع مراحل التنفيذ لماذا هذا ولماذا ذاك، وأحياناً تجد أن التأخير عندما يحصل لا يكون ضد المشروع بل قد يكون لصالح المشروع. وأحياناً قد يكون العكس صحيحاً. لا يمكن أن أقول إن جميع المشاريع ناجحة 100% ولا أستطيع أن أقول العكس، ولكن وبشكل عام، الصندوق نجح في تحقيق أهدافه بدون أن تكون هناك المؤشرات الصريحة الدالة على ذلك.

■ **هل هناك عناصر بعينها تؤدي إلى إفشال المشروع؟**

من العناصر التي تؤدي إلى فشل المشروع، أن المشروع ليس مدروساً كفاية، أو أن تكون أهدافه غير واضحة: فعندما تضع مشروعا يجب أن تعرف ماذا تريد من ذلك المشروع ثم تدرس ذلك المشروع وتنفذه جيداً حسب المعطيات. ففي فترة التنفيذ نمر

بتجارب ونتعلم ولكن عندما نكرر الأخطاء فهذا الذي يؤدي إلى الفشل. عموما أستطيع أن أقول إن جميع مشاريع الصندوق إلا في ما ندر مرت كما هو مخطط لها، أما ما تعثر منها فهو إما من أسباب العناصر التي ذكرتها، أو لظروف قد تكون متغيرات كبيرة في البلد نفسه. لا تستطيع أن تقول أن هناك معادن واضحة، نحن نحدث عناصر سياسية بشرية اجتماعية اقتصادية تاريخية، كلها في مجموعها تكون المعطيات التي يتم من خلالها تنفيذ المشاريع وإنما نواجه السؤال: هل توقيت القرار كان سليما، وهل القرار السليم تم تنفيذه؟

■ **هل حسّن الصندوق من أسلوب عمله وإدارته واستشفافه لفرص النجاح والفشل؟**

يجب أن يطور الصندوق من نفسه، هذا شيء طبيعي، كما يحاول أن يطور علاقاته ويكسب خبرة. في كل مشروع نعمله نحن نكسب ونضيف إلى خبراتنا خبرة إضافية جديدة، وبالتالي نحاول أن ننقل هذه الخبرة من بلد معين إلى بلد آخر.. وكثيراً ما نقول عملنا الشيء الفلاني في المكان الفلاني ما رأيكم لو نظرتم فيها.. قد تكون هذه مفيدة.

■ **كل شيء يسيّس في العالم العربي هل الصندوق يسيّس عملياته؟**

الصندوق يحاول أن يكون مؤسسة عادلة في علاقاتها، وأن يركز على الاعتبارات الموضوعية في تلك العلاقات، وأن يعتمد المعايير الموضوعية في معالجته لجميع الأمور. إذا حافظت على تلك الحيدة والموضوعية في النظرة إلى جميع الأمور تستطع أن تتجاوز المتغيرات السياسية لأنها، كما قلنا، مستمرة وآنية ومتغيرة، إنما العمل يجب أن يكون فيه استمرارية وإذا لم تتوفر الاستمرارية فالأحسن أن لا يكون هناك عمل واحد.

■ **كيف يتعامل الصندوق مع مشاريع اقتصادية مستقبلية مثل السوق الشرق إوسطية؟ وهل يضع احتمال قيام تكتلات اقتصادية أمام الصندوق ضرورة مراجعة أهدافه والغايات التي أنشئ من أجلها؟**

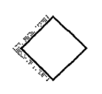
الصندوق أولا مؤسسة عربية، يعكس الواقع والسياسة العربية الشمولية، ولا يمكن للصندوق أن يعمل في ما له علاقة بالتعاون مع إسرائيل ما لم تكن إسرائيل قد دخلت في اتفاقيات سلام عادل وشامل مع جميع الدول العربية. فما دام هناك موقف عربي من إسرائيل، فإن عملية التطبيع في العلاقة بين الصندوق وإسرائيل أمر غير وارد، بغض النظر عن أي اعتبار آخر، وهذا هو الموقف. ولكن هذا لا يمنع أننا نعمل لتقوية الاقتصاد العربي لمواجهة تلك المراحل في المستقبل.

أضف إلى ذلك أننا عندما نأتي إلى مرحلة السلام الشامل والعادل والمقبول لجميع الدول العربية سيكون علينا أن نواجه واقع أننا نحن مجموعة عربية متميزة في إقليم شرق أوسطي كجزء من الشرق الأوسط، ويجب أن نعمل كمجموعة عربية من خلال ذلك الإقليم. الشرق الأوسط ليس إسرائيل والعرب فقط، بل هو تركيا والعرب وإيران، وغيرها من الدول التي ليس بيننا وبينها عداء، بل بيننا وبينها إخاء وتعاون. ولكن هذا لا يعني أننا يمكن أن نعمل بمعزل عن تحقيق المصلحة العربية. لأن هذا هو ما كلفنا به وهذا واجبنا.

لذلك عندما ذكرت أننا أوصلنا الكهرباء من الحدود السورية إلى الحدود التركية من داخل تركيا، حرصت على الإشارة إلى أن هذه المشاريع تمول من موارد أخرى ولا تمول من موارد الصندوق، إنما هو مشروع تنموي ورابط شامل. على سبيل المثال عندما جئنا لنربط خط الكهرباء بين الأردن ومصر، قالوا لنا بدلاً من أن يكون تحت البحر خليج العقبة وهو مكلف لماذا لا تجعلوا الخط على الأرض من خلال ايلات، ولكننا رفضنا ذلك.. ربما كان هناك تقبل لو كان المشروع ثنائيا بين الأردن وإسرائيل، ولكن ما دام هذا المشروع عربياً فيجب أن يمر بأراضي عربية مئة بالمئة ومياه عربية مئة بالمئة، ولا يمر في أي أرض أخرى ما لم يكن هذا الطرف مقبولا من الجميع. نحن في هذه الحالة نتفادى أن يكون لنا دور في أي عمليات قد لا تكون في مصلحة الأمة العربية، بل هدفنا أن نقوي الوضع العربي بحيث يكون في موقف مفاوض أكبر عندما تأتي عمليات الشرق أوسطية أو التدويل، في ذلك الحين نكون أكثر قوة وتعاوناً.

■ **يقوم الصندوق العربي بمجهودات واضحة تجاه ترسيخ التنمية والاستفادة من التطور التكنولوجي، هل لك أن تحدثنا عن ذلك؟**

نحن عندما نتحدث عن التنمية الاقتصادية فهي قبل كل شيء تأتي من البشر وإلى البشر. فأهم عنصر في التنمية الاقتصادية هو العنصر البشري ونحاول بقدر الإمكان أن يكون لنا دور. وأخيراً بدأنا في انطلاقة قوية جداً وموّلنا عدداً من المشاريع التعليمية الرئيسية، منها مستشفى تعليمي في الأردن، جامعة في لبنان، جامعة في تونس، منشآت جامعية ومؤسسات تعليمية، إضافة إلى مراكز أخرى لتشجيع البحوث وتشجيع الفكر، وهذه جميعها تعتبر مهمة في التنمية الاقتصادية. واعتقد أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون بشر. تستطيع أن تحضر مصدراً ما من خارج بلدك لبناء مشروع ما، ولكن إذا لم تستطع إدارة هذا المشروع والاستفادة منه كما هو مخطط له بوجود عناصرك البشرية التي تبني وتطور في ذلك المشروع، فالأفضل أن لا تبني هذا المشروع.



أزمة النمو الاقتصادي العربي سياسية
مقابلة مع إبراهيم عويس

حاوره: شفيق ناظم الغبرا*

تعرفت عليه عندما تقدمت بطلب قبول إلى جامعة جورج تاون عام 1971. حينها لم أكن قد تجاوزت الثامنة عشرة من عمري. الدكتور إبراهيم عويس كان صديقاً لطلبته. ومنذ ذلك الوقت نشأت بيننا علاقة فكرية دائمة. في هذه المقابلة أحاول تعريف القارئ على فكره، كما أحاول، شخصياً، أن أعيد اكتشاف فكر الدكتور عويس بعد 27 عاماً من تعرفي عليه ودراستي في فصوله (1972-1975) مواد شيقة عن الاقتصاد. في هذه المقابلة نتعرف على أستاذ كبير ومفكر عربي نما فكره وتعمقت معرفته في المهجر.

■ من هو إبراهيم عويس حدثنا عن نفسك؟

أستاذ اقتصاد في جامعة جورج تاون منذ عام 1967. ولدت في الإسكندرية بتاريخ 1931/9/25. والدي كان مدير عام السكك الحديدية، وكنا نمتلك أراضي كثيرة وقعت تحت طائلة الاشتراكية والتأميم بعد عام 1952. ففي الإصلاح الزراعي في الخمسينات خسرنا الاراضي. وفي التأميم في 1961 خسرنا تجارتنا.

تخرجت من الثانوية العامة عام 1948. وفي 1952 تخرجت من قسم الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة الإسكندرية، وبدأت دراساتي العليا في مصر وأنهيتها في جامعة ميناسوتا في الولايات المتحدة، فقد حصلت على الدكتوراه من تلك الجامعة في عام 1962.

عندما غادرت مصر (عام 1958) لتكملة دراساتي العليا في الولايات المتحدة، كنت مدير عام إدارة تنفيذ المشروعات في وزارة الصناعة. في ذلك الوقت بدأت أشعر بفشل النظام الناصري، وبدأت أكتب في هذا الموضوع، ثم نصحت بأن لا أكتب. خرجت من مصر على أساس عدم العودة، لهذا عندما تخرجت عام 1962 قبلت عرضاً من جامعة ميناسوتا للتدريس. لكن نداء الوطن ظل خياراً قائماً، وقد عرضت علي وظيفة مهمة في مصر، فاستقلت من عملي في جامعة ميناسوتا وبدأت أرتب حقائبي للعودة إلى مصر.

---

* رئيس التحرير، (Professor) أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت، المستشار الإعلامي الكويتي في واشنطن منذ سبتمبر 1998.

وقبل السفر إلى القاهرة بأيام، قامت حرب يونيو 1967. كنت أستمع إلى الراديو، خسرنا الحرب من أول شرارة، وكان للهزيمة أثر كبير علي. فقد أثرت تلك النكبة على جميع العرب الموجودين في الغرب، بل إن أثرها علينا كان أكبر من نكبة 1948. كنا نرى مصر ونرى الصواريخ والإعلانات والشعارات والتصريحات، وإذا بالإسرائيليين يسيطرون على الوضع ويكشفون ضعفنا وسوء إدارتنا. حينها كفرت بالقومية العربية وبعبد الناصر وقررت أن لا أعود إلى مصر، فاعتذرت عن العمل الجديد الذي عرض علي. في ذلك الوقت عرضت علي جامعة جورج تاون وظيفة التدريس فقبلتها. بعد ذلك لم أعد إلى مصر لمدة 11 عاماً حتى توفي عبدالناصر، لأنني كنت في القائمة السوداء بعد أن كتبت منتقداً للسياسات الرسمية التي أدت إلى هزيمة 1967.

مع السادات وانفتاحه على المفكرين المصريين في الخارج بدأت لي مع مصر علاقة جديدة، وقد طلب مني السادات أن أذهب لزيارته وقال أنه يريد أن يراني في مصر، وعرض علي أن أستلم وزارة التخطيط. لكنني قبلت منه أن أكون (في عام 1979) رئيس البعثة الاقتصادية المصرية في الولايات المتحدة برتبة سفير. وأخذت أجازة من جامعة جورج تاون لمدة سنتين.

■ **حدثنا عن كتبك؟ ومساهماتك العلمية؟**

كتبت كتباً عدة عن الحضارة العربية، ولدي 52 بحثاً وأوراقاً عن الاقتصاد في الدوريات الإنكليزية العالمية والعربية. ولكنني أود أن ألفت الانتباه إلى أنني كتبت كتاباً بعنوان "The Israeli Economy a War Economy" في سنة 1972. هذا الكتاب كان دراسة مركزة عن الاقتصاد الإسرائيلي المرتكز على الحرب. انطلقت من فرضية أن قوة إسرائيل تكمن في استمرار مسألة الحرب وأنها في السلام تضعف. هذا الكتاب أثر في الرئيس السادات قبل زيارته القدس (1977)، والكتاب وجد نوعاً من الإيحاء بالمستقبل، وكيف نستطيع أن نحقق الحلم العربي من دون أن يصطدم هذا الحلم بهزيمة وراء هزيمة. كان الناس ضد ما قام به السادات وأنا مازلت مؤمناً بأنه أفضل شيء حصل، وأنه كان الطريق الصائب.

كنت ألخص بعضاً من الكتب للرئيس السادات، وكنت معه في إحدى زياراتي للقاهرة وسألته «يا ريس ليه رحت إسرائيل»، فقال لي السادات: «شوف ياعويس السلام اللي يبغيه عرفات أنا أريده، أنا بعمل بطريقة علمية وهو بطريقة عاطفية».

■ **لقد عاصرت العالم العربي كمفكر اقتصادي منذ الستينات وأنت في جامعة جورج تاون، وكانت لديك تصورات اقتصادية محددة.. إلى أي درجة تغيرت هذه التصورات؟**

كانت عندي آمال كثيرة جداً في النمو الاقتصادي في العالم العربي، حينما بدأت ثورة النفط في السبعينات. في ذلك الوقت كان عندي أمل كبير في أن رأس المال العربي إلى جانب التكنولوجيا المستوردة، يستطيعان تحقيق نمو في الاقتصاد العربي. كانت هناك صراعات سياسية أهمها هو الصراع العربي – الإسرائيلي الذي أخذ جزءاً كبيراً من الموارد الاقتصادية.

■ **ما الذي تحقق وما الذي لم يتحقق في النمو الاقتصادي العربي؟.**

الذي تحقق هو اكتمال البنية التحتية، الطرق والشوارع والجيوش والوزارات، أنا أعرف أن البنية التحتية للدول الخليجية كان مستواها ضئيلاً جداً حتى أنه كانت هناك مجاعة في الثلاثينات في بعض من المناطق.

■ **ماذا لم يتحقق؟**

سأعطيك مثلاً واضحاً، لنأخذ السودان: كنا نراهن في الستينات على الاكتفاء الذاتي من الغذاء في السودان. لكن السودان انهار. والسبب أساساً سياسي. من ناحية أخرى، نجد أن هناك بلدين: الجزائر من ناحية والعراق من ناحية أخرى، لديهما ثروة بشرية وثروة مالية من النفط، فضلاً عن ثروات طبيعية، هذان البلدان انتهيا إلى انهيار كامل، والسبب في كل ذلك سياسي وليس اقتصادياً.

■ **أرجو أن توضح ماذا تقصد بـ: «انهيار سياسي»؟**

في الجزائر: النموذج الذي استخدمه الرئيس بومدين لم يكن قائماً على أساس علمي. ففي عام 1976 طلبت الجزائر مني القيام بدراسة المشاريع الاقتصادية هناك. قبلت على أساس أن تفتح لي جميع الملفات الخاصة بالشركات الصناعية التي أنشئت في عهد بومدين. ووجدت أن الإنفاق على التصنيع كان إنفاقاً غير مرشد، بمعنى أن بعضاً من المصانع كانت تعمل بـ 5% من قدرتها الإنتاجية.

■ **لماذا؟**

لأنه لم يكن هناك سوق لهذا الإنتاج. فالجزائريون قاموا بصنع تراكتورات جزائرية ولكن لم يكن هناك مشترون. وتبين أن التراكتورات أرخص سعراً عند استيرادها من فرنسا، وأن تكلفتها عالية عند تصنيعها في الجزائر. هذا هدر للصناعة ناتج عن تصنيع بلا دراسة اقتصادية وعدم معرفة لمدى الربح الحقيقي، أو حتى أساليب التسويق. إذاً، الإشكال في الجزائر كان سياسياً أي في تركيز الدولة المبالغ فيه على التصنيع، وإهمال الزراعة، انطلاقاً من محاولة تقليد التجربة السوفييتية.

■ **وماذا عن العراق؟**

العراق أرض خصبة، لكن قياداتها السياسية أهملت الزراعة وأهملت كثيراً من الأمور.

■ **وهل أهملت الزراعة في العراق للأسباب التي أدت إلى إهمالها في الجزائر؟**

في ثورة ارتفاع أسعار النفط بدأت الدخول ترتفع، حتى أن بعضاً من السكان في القرى فضلوا العيش في المدينة وتركوا الريف وهذا أضعف العراق. لكن الوضع كان أخطر وأسوأ في العراق مما في غيره من الأماكن. إن التدهور الكبير الذي حدث في الاقتصاد العراقي هو من نتائج تبذير الموارد المالية في حروب بلا معنى، مثل الحرب مع إيران. فهذه الحرب كانت خطوة لتحقيق هدف أكبر يريد الرئيس العراقي صدام حسين الحصول عليه بعد خروج الشاه من إيران. كان صدام يريد الزعامة في هذه المنطقة. وقد أصر العراق قبل ذلك، في مؤتمر بغداد عام 1978، على عزل مصر عن الزعامة العربية. كان كامب ديفيد من مصلحة صدام حسين، وبدأ صدام بالحرب العراقية ضد إيران.

وكان الرئيس العراقي يفكر أنه سينتهي من الحرب مع إيران في مدة لا تزيد عن أسبوعين ولكن استمرار الحرب 8 سنوات استنفذ قدرات العراق البشرية والمالية. لو تفحصنا الوضع العراقي الاقتصادي قبل الحرب لوجدنا أنه في عام 1980 كان لدى العراق فائض من عملات صعبة تزيد عن 39 مليار دولار. ولكن الحرب استنفدت هذه الموارد، حتى أن الكويت والسعودية ساعدا العراق. في حرب العراق مع إيران، خسر العراق ما يربو عن مائة مليار دولار ذهبت هباء وبلا معنى. كان صدام حسين يعدّ العدة للاستحواذ على المنطقة العربية، وكان يرى في إنهاء قوة إيران خطورة على الطريق. وهذا ما قلته أيام الحرب وفي ذلك الوقت.

طبعاً لا أؤمن بصدام حسين منذ ذلك الوقت، وكانت الحرب التي قام بها ضد الكويت عام 1990 كارثة أخرى سببتها القيادة العراقية للشعب العراقي. وقد أدت هذه الحرب إلى تصدع في الجبهة العربية ناهيك عن الأسرى والقتلى والتكاليف وهي بمئات المليارات.

هذه الثروات التي تهدر لا يمكن أن تعود للبلاد العربية مرة ثانية، ولا يمكن أن نصل لهذا المستوى من أسعار النفط مرة ثانية، بل في ذلك الوقت كان عدد السكان العرب قليلاً. الآن، حتى لو زادت أسعار النفط، ففي رأيي أن هناك فرصة ذهبت ولن تعوض. إذاً في حالات الجزائر، السودان، العراق، وفي حالات أخرى أقل بدرجات، هناك حالات من الهدر في العالم العربي ساهمت في الحالة التي وصلنا إليها.

■ **ولكن هل يمكن أن نستنتج من طرحك أن مشكلة العرب ستبقى في السياسة قبل أن تكون في الاقتصاد، وأن عليهم أن يعالجوا سياستهم أولاً؟ نجد أن البلاد العربية تخلفت بسبب السياسة، الحرب الأهلية اللبنانية سياسية، حرب ليبيا مع تشاد سياسية، الحرب العربية – الإسرائيلية سياسية، التأميم في مصر سياسي.**

سأقسم موضوع السياسة إلى جزئين، جزء داخلي وجزء خارجي. النزاع العربي الإسرائيلي له أبعاد دولية مفروضة علينا من الخارج، لكن النزاع السياسي في الداخل، سواء في السودان حيث هناك حرب أهلية، أو في العراق، كان ممكناً تجنبه. صدام حسين لم يكن مضطراً لبدء حرب مع إيران أو الكويت أو العالم.

من ناحية أخرى، نجد أن العديد من الزعماء العرب، ومنهم الرئيس السابق عبدالناصر، حاولوا أن يستخدموا نموذجاً اقتصادياً (التأميم) لا يتماشى مع العقلية العربية ومع التقاليد والثقافة، وحتى التقاليد الإسلامية عموماً. مثل هذه التجربة أهدرت ثروة مصر، وأضعفت مصر وأضعفت العالم العربي. والمؤسف أنه منذ الستينات حتى القرن الجديد، لاتزال نسبة الأمية في بعض من البلاد العربية التي تحولت للنظام الجمهوري والتأميم 50%.

لقد أهملنا العنصر البشري. هذا العنصر كان يستطيع أن ينمو في هذه الاقتصاديات. الاعتماد على العنصر البشري هو الأساس وهذا ما لم نقم به. ولنتذكر أن اليابان نمت من

العنصر البشري وهي بلاد بلا موارد. بينما نجد العراق بثروته فشل، والجزائر بثروتها فشلت، والسودان بثروتها فشلت.

■ **نعود للفشل السياسي والفشل الإداري المرتبط به، أليست هذه مشكلة مرتبطة بالفساد أيضاً؟**

الفساد جزء من طبيعة البشر، إنما تستطيع أن تقلل من حدته بطرق عدة: (1) عقيدة دينية، (2) عقيدة الثقافة والحضارة، (3) لكن الاهم مسألة (accountability) المحاسبة والمسؤولية عن طريق المجالس أو عن طريق حرية الصحافة أو برلمانات. هذا يقلل من الفساد أو يحد منه.

من أيام توماس هوبز "Thomas Hobbs"، المفكر البريطاني، والكتب تتالى عن الفساد. الجشع في الطبيعة الإنسانية، جزء من طبيعة الإنسان. ولكن إن وضعت الإنسان في نظام قانوني يمكن تقليل الجشع وتحديد الفساد، وبالتالي نرجع لأهمية الإصلاح الاقتصادي. ليس هناك إصلاح اقتصادي بدون إصلاح سياسي. ولا إصلاح سياسي بدون "Transparency" رقابة على ما يدور في الحياة السياسية وطريقة صنع القرار.

■ **ما هي التحديات الاقتصادية التي تواجهنا الآن في ظل العولمة؟.. ولكن قبل التحدث عن العولمة لو تشرح لنا تصورك للعولمة وعناصرها المختلفة.**

العولمة نهر جار لا تستطيع أي قوة، بما فيها قوة الولايات المتحدة، أن توقف مساره. هناك ثلاثة مواقف: (1) أن نقف بجانب النهر ونتركه يسير ونتخلف أكثر، (2) أن نقفز في النهر ولا نتعلم السباحة، (3) أن نقفز في النهر بعد أن نتعلم السباحة.

■ **ما هي حقيقة العولمة؟**

أولاً، ليس كل موضوع يمس العالم جزء من العولمة. مثلاً، ثقب الأوزون جزء من العالم ولكنه لا يخص العولمة. مؤسسة الصحة العالمية التي تستطيع أن تقضي على الأمراض ليس جزء من العولمة بل سابقة لها. في رأيي، العولمة مرتبطة بتراجع الاقتصاد الموجه وانفتاح الآفاق أمام السوق الحرة والاتصالات في العالم. مصر اتخذت هذا الطريق في السنوات الماضية وحققت نمواً عالياً بقيمة 6%.

وأهم شيء بالنسبة للعولمة مرتبط بكيفية التعامل مع ثلاثة منظمات عالمية هي: صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة الدولية، والبنك الدولي.

الصندوق الدولي الذي يتفاوض مع الدول هو الذي يستطيع جمع الأموال الكافية لهذه الدول، إذ يقوم بمهمة الممول العالمي. بل الصندوق الدولي يقدم التمويل العالمي المشروط بالإصلاح الاقتصادي. الصندوق يضع معايير محددة وينطلق منها. أما منظمة التجارة العالمية فهي أهم من صندوق النقد. إذا أردت أن تفرض ضرائب معينة في بلدك على سلع مستوردة ممكن أن توقفك «المنظمة»، وإلا ستقع تحت طائلة العقوبات الاقتصادية والمقاطعة.

العولمة من ناحيتين: الناحية الأولى، النظام الاقتصادي الذي سيستمر في المستقبل هو نظام السوق. والمنظمتان، منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، هما منظمتا

المستقبل وهما يحددان شروط العولمة. الناحية الثانية، بروز التكتلات الاقتصادية في الصناعات المختلفة، وقد بدأت تبرز تكتلات سياسية وشركات تتحد في ما بينها على مستوى عالمي ومنها: (1) الاتحاد الأوروبي، (2) اتحاد جنوب أميركا، (3) اتحاد أميركا الشمالية (مثل المكسيك، كندا، والولايات المتحدة). (4) الاتحادات الكبرى بين الشركات العالمية أكانت شركات طيران أم سيارات وغيره. هذا التيار يحتم علينا، في بلادنا العربية، أن نجدد ما كنا نبغيه في الخمسينات.. الأمر هو إحياء السوق المشتركة في العالم العربي والعمل على توحيد الشركات العربية الفعالة.

■ **كيف ترى نمو السوق المشتركة بين الدول العربية؟ كيف تقوم السوق العربية المشتركة بحل مشكلة الإصلاح السياسي التي نعاني منها؟**

من مصلحة البلاد العربية أن تكون لديها سوق عربية مشتركة، إنما الإصلاح السياسي رئيسي في إنجاح هذا المشروع أيضاً.

كيف نصل إلى السوق المشتركة؟ وإذا نظرت إلى الوضع الراهن، ففي دول مجلس التعاون الخليجي بداية سوق خاص، وفي سوريا ولبنان سوق مشتركة، أما بين الأردن وفلسطين فهناك سوق محددة.

أنا أعتقد أنه يجب أن نعتنق حتمية التعاون الاقتصادي ثم ترجمة هذه الحتمية لبرنامج على مدى طويل. لدول مجلس التعاون الخليجي أن تعطي مثلاً متقدماً من خلال صك عملة أو «دينار» خليجي موحد. العملة الأوروبية أخذت فترة طويلة جداً. هذا أمر هام وعلينا أن نفكر فيه جدياً. إذا توحد الدينار الخليجي، فإنه يأتي بعد ذلك تأثر مصر بحيث تكون عملتها مرتبطة بالدينار، هذا الارتباط يعطي التوازن. الاعتناق والإيمان بالتعاون يؤدي إلى ارتفاع في العمل العربي الاقتصادي المشترك، هذا يعني أن تنتقل السلع من مكان إلى آخر بسهولة وأننا نسعى لتطوير الاعتماد المتبادل والاتصالات المتداخلة معها.

■ **ما هي الفوائد الأخرى للتعاون العربي؟**

انتقال العمالة، ليست بمعنى الاستيطان مثل المكسيك والولايات المتحدة بل على أساس أن يكون هناك تفضيل للعمالة العربية على العمالة الآسيوية، وأن تعطى الأولوية للعرب. هذا مرتبط بالتعاون وبمحاولة تطوير الوضع العربي وعدم العودة للتطرف والثورية والفوضى.

■ **وكيف نصل إلى هذه الحالة والدول العربية اليوم تستخدم عمالتها كوسيلة ضغط لتحقيق مآربها السياسية ضد دول عربية أخرى؟**

هذا ممكن المناقشة فيه في إطار اقتصاديات «السوق المشتركة»، لأن السوق المشتركة تحدد الضوابط بطريقة واضحة ونترك هذا العمل للقطاع الخاص. علينا أن نشجع المشروعات المشتركة (مشروع مصري - سعودي، أو كويتي - مغربي)، المشروعات المشتركة يجب أن تترك للقطاع الخاص تحديد الشروط وفصل السياسة عن العمل.

■ **إذاً أنت ترى أن المستقبل في ظل العولمة سيكون للقطاع الخاص؟**

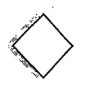
ثمة ناحية مهمة في العولمة تبرز في الوحدات التجارية (مع الشركات العالمية الكبرى). فرأس مال الشركات العالمية الكبرى التي اندمجت مع بعضها في الفترة القريبة الماضية (أميركية – أوروبية) يساوي 75% من الدخل القومي الأميركي. حتى الآن الشركات العربية خارج نطاق العولمة، ولا توجد أي شركة عربية اندمجت في هذا الوقت. إذا كانت هناك شركات ستندمج في البلاد العربية فسيكون هذا محكاً اقتصادياً. لقد قمنا بعمل العكس في العقد الماضي، كل دولة لديها شركة طيران. وكل دولة تكرر القطاعات والشركات الموجودة في الدول العربية الأخرى، وفي هذا تكلفة كبيرة وأضعاف للموارد والقدرة على تحقيق أرباح مجدية. بل أننا إذا أجرينا دراسة اقتصادية سنرى أن شركة عُمان للطيران، مثلاً، لا تستطيع أن تملأ مقاعد طائراتها، قطر الشيء نفسه. هذه البلاد الصغيرة تستطيع أن تحقق نمواً اقتصادياً وأرباحاً أفضل من خلال اندماج القطاع الخاص العربي.

■ **كيف ترى المستقبل؟**

يتوقف على إصلاحات اليوم ويتوقف على مقدرتنا في التعامل مع تحديات العولمة والتنمية والموارد والمعلومات والتكنولوجيا.

■ **متفائل؟**

هناك طاقات كبيرة في بلادنا العربية وهناك جيل عربي شاب ينمو في ظل واقع دولي جديد، هذا يساعدنا على التفاؤل بالمستقبل.



مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

علمية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية
تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور : عجيل جاسم النشمي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤ هـ - ابريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية .
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية : من تفسير ، وحديث ، وفقه ، واقتصاد وتربية إسلامية ، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات ، ومراجعة كتب شرعية معاصرة ، وفتاوي شرعية ، وتعليقات على قضايا علمية .
* تنوع الباحثون فيها ، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين : العربي والإسلامي .
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة ، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية ، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة ، ويعمل على رفعة شأنها ، نسأل المولى عزوجل مزيداً من التقدم والازدهار .

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص .ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي : 72455 الخالدية - الكويت هاتف : ٤٨١٢٥٠٤
فاكس : ٤٨١٢٥٠٤ - بدالة : ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي : ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني *E - mail - JOSAIS @ KUC01 .KUNIV. EDU. KW*

issn : 1029 - 8908

الهدر الاستهلاكي في المجتمعات الغنية: رؤية مغايرة

إقبال الرحماني*

موضوع الاستهلاك الشخصي والسلوك الإنساني تجاه إشباع الحاجات المختلفة هو موضوع معقد بفعل العلاقة بين الإنسان والسلع والبيئة المجتمعية والطبيعة المحيطة. وقد جرت دراسة وتحليل هذه العلاقة من منطلقات فكرية مختلفة ومن منظور الفكر الاقتصادي والاجتماعي والفلسفي والسيكولوجي والانثروبولوجي والبيولوجي. هذا التنوع في التخصصات يعكس الطبيعة المعقدة والمتداخلة لهذا الموضوع. ومن جانب آخر، فإن موضوع الاستهلاك الشخصي – سواء في دوافعه أو انعكاساته وأبعاده – يرتبط بشكل وثيق بمجموعة أخرى من العمليات المعقدة والمتداخلة مثل عملية الإنتاج، والتطور التقني، وطبيعة ودور الدولة والنظام الاجتماعي، والقيم المجتمعية، والنظام البيئي والتي تأخذ جميعها أشكالا وأبعادا مختلفة عبر الزمن ومن مجتمع لآخر. ونتيجة لتعقد وتداخل أبعاد هذا الموضوع فإن النظر إليه من جانب دون غيره، وضمن تخصص فكري واحد – رغم أهميته – لا بد أن يواجه قصورا في الفهم والتحليل، وتظهر هنا أهمية الاستفادة من المعالجات التي تقدمها التخصصات الفكرية الأخرى لإغناء أي تحليل.

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على بعض من جوانب قصور الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث في معالجته النظرية لموضوع الاستهلاك الشخصي، وبخاصة في جانبه الهدري، والذي يمارس بوتائر متزايدة في أغلب المجتمعات، وما له من آثار سلبية وبخاصة منها ذات البعد البيئي والاقتصادي، وكذلك إلى إبراز منظور فكري مغاير في تحليل هذا الموضوع. وبشكل أكثر تحديدا يستعرض هذا البحث المعالجة الفكرية الأساسية التي يقدمها الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث لموضوع الاستهلاك الشخصي، من دون عرض النماذج الاقتصادية المختلفة للاستهلاك والتي تعرضها عادة الكتب الدراسية في الاقتصاد الكلي (مثل نظرية الدخل الدائم والنسبي ونظرية دورة الحياة وغيرها) والتي تستند إلى أسس الفكر الكلاسيكي الحديث. كما سيتم عرض

* مدرس (Assistant Prof.) بقسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت.

منظورين فكريين مختلفين – نادراً ما تتم الإشارة إليهما في تلك الكتب الدراسية – واللذين يعالجان أبعاداً مختلفة لعملية الاستهلاك الشخصي الهدري، تغني جوانب القصور في تحليل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث. هذان المنظوران الفكريان هما الفكر المؤسسي (institutionalist) والفكر البيئي (environmentalist).

يفترض الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث (والذي سيشار إليه في ما بعد بالفكر التقليدي اختصارا) في تحليله لموضوع السلوك الاستهلاكي، والسلوك الإنساني بوجه عام، عمومية وثبات هذا السلوك في جميع المجتمعات وعبر الزمن. إلا أن الطرح في هذا البحث سيكون محدداً في التركيز على بعض من جانب دوافع وأبعاد السلوك الاستهلاكي الهدري في المجتمعات الغنية، أو مجتمعات الوفرة، ممثلة في حالة الدول الصناعية المتقدمة وإلى حد كبير مجموعة الدول الخليجية النفطية. ومفهوم المجتمع الغني هنا، وكما هو دارج في الأدبيات، هو المجتمع الذي يرتفع فيه مستوى استهلاك السلع والخدمات وليس مستوى إنتاجها (Common 1995). ومن المهم هنا التحديد لهذه المجتمعات وعدم إدماجها مع المجتمعات الفقيرة. والتي تفتقد فيها الغالبية من السكان أساسيات الحياة الكريمة وتختلف فيها مستويات الاستهلاك ودوافعه. وحتى هذا التحديد تحيطه خطورة التعميم، إذ أن نمط الاستهلاك ودافعه يختلف كل منهما بين الطبقات الاجتماعية. ففي الدول الصناعية المتقدمة وبرغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي فيها إلا أن معدلات البطالة والفجوة الدخلية بين الفئات الاجتماعية في أكثرها تتزايد، ما يترك فئات اجتماعية واسعة لا تملك سبل تحقيق مستويات لازمة من الاستهلاك[1]. وفي المقابل، فإنه في كثير من الدول النامية، وحتى الفقيرة منها، تتمتع فئات اجتماعية قليلة بمستويات من الاستهلاك البذخي يفوق في بعض من حالاته الاستهلاك البذخي للطبقات العليا في المجتمعات المتقدمة. والتحليل في هذا البحث لا يتعلق بجميع السلع الاستهلاكية وإنما بتلك ذات الطابع الكمالي أو التي تتعدى إشباع حاجات فعلية إلى إشباع حاجات ذات بعد نفسي ومجتمعي.

تحليل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث للاستهلاك الشخصي من المنظور الجزئي إلى الكلي

على الرغم من التقدم في تحليل نماذج السلوك الاستهلاكي التي تعرضها الكتب والأوراق البحثية المختلفة وبخاصة في الأدوات الرياضية والقياسية المستخدمة، إلا أن هذه الدراسات لا تزال تستند إلى الفرضيات الأساسية للنظرية التقليدية في أصولها المنفعية والحدية التي تعود إلى المنهج الميكانيكي الساكن للقرن السابق (الرحماني 1998). وأهم تلك الفرضيات، هي أن السلوك الإنساني رشيد وعقلاني ومحسوب يسعى لتعظيم المنفعة في أية قرارات يتخذها الأفراد سواء في عمليات البيع والشراء أو حتى في القرارات ذات البعد الاجتماعي، مثل الزواج والإنجاب والعبادة كما تطرح في الأدبيات الحديثة لما يعرف باقتصاديات الأسرة (Household economics). حسب تحليل النظرية الاقتصادية التقليدية لطلب المستهلك، فإن قرار المستهلك باستهلاك نوع وكمية معينة من السلع هو قرار ذاتي

مستقل، يعكس تقويمه الشخصي المبني على المنفعة التي يستمدها من هذا النوع والكم من السلع. وأن طبيعة هذه المنفعة المستمدة هي تناقصها مع تزايد عدد الوحدات المستهلكة (قانون تناقص المنفعة)، وأن كل مستهلك يستطيع أن يحدد خريطة تفضيلات لتوليفات مختلفة من مجموعات من السلع التي تحقق له أقصى اشباع، حسب دخله، بمقارنة المنفعة الحدية التي يحصل عليها بالمنفعة الحدية التي يتنازل عنها من هذا الدخل. وأن كل مستهلك لديه ذوقه وتفضيلاته الخاصة المستقلة عن أذواق الآخرين.

إن افتراض الاستقلالية التامة لذوق المستهلك وحريته في تحديد نوع وكمية السلع المستهلكة، بناء على تقديره الرشيد لمنفعته الذاتية، يقود إلى فرضية أخرى مهمة في الفكر التقليدي وهي فرضية «سيادة المستهلك». فالمستهلك هنا هو الذي يحدد برغباته نوعية وكمية السلع التي سيقوم المنتج بتوفيرها عبر آلية السوق حسب الموارد المتاحة، فالمستهلك هنا ينتج منفعة بالكفاءة التي ينتج المنتج بها السلع (Fine and Lepold 1993). إن هذا التحليل الجزئي (micro) لسلوك الفرد الاستهلاكي يمتد إلى التحليل الكلي (macro) للسلوك الاستهلاكي المجتمعي. فالمجتمع في التحليل التقليدي هو مجموع الأفراد، والمنفعة المجتمعية هي حاصل جمع جميع المنافع الفردية، كما يعبر عنها في أدبيات الرفاه الاقتصادي (welfare economics). فالاستهلاك الشخصي الكلي هو نتيجة السلوك الرشيد لكل فرد، ويخضع بالتالي للقوانين نفسها. فتعظيم المنفعة لكل فرد سيؤدي بالضرورة إلى تعظيم المنفعة المجتمعية، وبالتالي تعظيم الرفاه الاقتصادي للمجتمع ككل، ويمكن هنا توجيه الملاحظات النقدية التالية للفرضيات والأفكار الأساسية في التحليل السابق:

يأخذ التحليل الاقتصادي التقليدي أذواق المستهلكين كمعطى خارجي (givin) ويفترض ثباتها. فالتحليل لا يحاول تفسير كيف يتحدد هذا الذوق أو ما هي العوامل المؤثرة فيه، وكأن محاولة التفسير – كما يعبر عنها كومون – هي «نوع من التدخل في خصوصية الأفراد». كما أن التحليل يفترض أن هذه الأذواق مستقلة وغير متداخلة، وهو بذلك لا يمكن أن يفسر الطلب الاستهلاكي على ما يعرف بسلع المكانة (positional goods) والتي يعتمد مدى منفعتها للمستهلك على كون استهلاكها مقتصر فقط على عدد محدود من الأفراد (Common 1995). كذلك افتراض استقلالية المنفعة التي يحققها الأفراد لا يفسر تزايد المنفعة التي يحصل عليها الأفراد – عادة – من استهلاك بعض السلع في حالة مشاركة آخرين استهلاكها معهم (مثل حضور العروض المسرحية ودخول المنتزهات الترفيهية). ومن ناحية أخرى أكثر أهمية، فإن افتراض استقلالية الأذواق والمنفعة للمستهلك يلغي تأثير القيم المجتمعية الاستهلاكية المحيطة بالفرد ويلغي دور الإعلانات التجارية المكثفة في التأثير على أذواق المستهلكين.

تركز النظرية التقليدية في تحليلها للسلوك الاستهلاكي على الأسعار ودخل الأفراد كقيود يواجهها المستهلك لرفع منفعته المشتقة من استهلاك كمية أكبر من السلع. وعلى الرغم من أهمية دخل الفرد هنا في تحديد حجم المنفعة، إلا أن النظرية تتعامل مع شكل توزيع الدخل في المجتمع أيضا كمعطى خارجي، وقبوله كما هو. ولعل من المفيد هنا الإشارة إلى الدعوة لإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء التي قام بها بنثام، أحد المفكرين

المؤسسين للفكر المنفعي في القرن الماضي. فقد رأى بنثام إنه وبناء على فرضيات الفكر التقليدي فإن إعادة توزيع الدخل ستؤدي إلى رفع المنفعة الكلية في المجتمع نظرا لتناقص المنفعة الحدية للنقود عند الأغنياء وارتفاعها عند الفقراء. إلا أن هذه الدعوة قابلها التيار التقليدي بالرفض التام. وهذا الرفض لإعادة توزيع الدخل، حتى وإن أدى إلى تعظيم المنفعة الكلية، يتمشى مع طبيعة هذا الفكر المحافظ والداعي إلى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. فطالما أن القرارات الفردية للمستهلك (كما هي للمنتج) تعبر عن حاجته الفعلية واختياره الحر، كما أنها تؤدي إلى تعظيم منفعته وفي النهاية تعظيم المنفعة المجتمعية، فإنه لا حاجة لتدخل الدولة. هذا الاستنتاج الاقتصادي والسياسي والذي يعبر عن الفلسفة الأساسية للفكر التقليدي يتم دعمه بافتراضات أخرى مثل سيادة المنافسة التامة والتي تلغي واقع السيطرة الاحتكارية المتعاظمة، ليس فقط على صعيد السوق الوطني بل والعالمي من قبل الشركات والمؤسسات الإنتاجية والمالية الكبرى، وهي افتراضات تتغاضى عن حقيقة أن آلية السوق لا تستجيب لحاجات الأفراد ولكن للقوة الشرائية لديهم والتي هي في الكثير من المجتمعات تعبر عن الحاجات الترفيهية لفئات مجتمعية محدودة.

إن الاستنتاج المنطقي لقانون تناقص المنفعة المستمدة من استهلاك وحدات إضافية من السلع يجب أن يكون تناقص الحاجات بازدياد القدرة الإنتاجية للمجتمع، وارتفاع مستوى الاستهلاك السلعي فيه. إلا أن الهدف الاقتصادي الأساسي الذي يشير إليه الفكر التقليدي هو حتمية استمرار زيادة النمو الاقتصادي بالاستخدام الكامل للموارد المتاحة لإنتاج السلع والخدمات لإشباع «الحاجات اللانهائية». إن هذا التناقض الظاهري بين تناقص الحاجات من جهة، ولانهائيتها من جهة أخرى، يعالجه الفكر التقليدي بطريقتين: (أ) من خلال الفرضية الفلسفية والنفسية بأن الدافع والمحرك الوحيد للأفراد في جميع سلوكياتهم وقراراتهم هو تحقيق أكبر قدر من السعادة وتجنب الألم (كما عبر عنها بنثام). ومن دون الدخول في المعالجة الفلسفية التاريخية لتعريف «السعادة» تكفي هنا الإشارة إلى أن مفهوم «السعادة» في الفكر الاقتصادي التقليدي تجري معادلته «باللذة» أو «المتعة» والتي ترجمت بدورها إلى مفهوم «المنفعة» الذاتية، وأخيرا تم التعبير، وأيضا قياس هذه المنفعة بكمية السلع التي يستهلكها الأفراد. وبالتالي، فإن استهلاك كميات أكبر من السلع يعني تحقيق منفعة أكبر وبالتالي تحقيق «سعادة» أكبر، ومن منا لا يريد أن تزداد سعادته بشكل مستمر؟ أحد الانتقادات البارزة هنا هي إن تقليص الدوافع الإنسانية إلى دافع أناني واحد متمثل في زيادة المنفعة الذاتية هو دافع لا يتفق الجميع عليه، حيث يرى بعض المفكرين أن هناك دوافع أخرى كدافع الانتماء للآخرين والتضحية (الرحماني 1998). كما أن تقليص مفهوم «السعادة» إلى الاستهلاك المادي للسلع يعكس تجريدا كبيرا للحاجات الإنسانية المختلفة والتي لا تقتصر على الجوانب المادية. ومن جانب آخر تشير كثير من الدراسات إلى أنه وعلى الرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع نصيب الفرد من الاستهلاك السلعي في الدول المتقدمة، إلا أن ذلك لم يؤد إلى رفع مستوى الرفاه الاجتماعي أو «السعادة» بشكل مطلق. فمن ناحية، هناك الارتفاع في معدلات التلوث البيئي وارتفاع معدلات البطالة والجرائم، كذلك الارتفاع في

التوتر النفسي وحالات الاكتئاب والأمراض النفسية الأخرى في غالبية الدول المتقدمة (Lane 1994). وفضلاً عن ذلك، فإنه وعلى الرغم من الارتفاع في المستوى المعيشي والاستهلاك السلعي العام للأفراد في المجتمعات المتقدمة إلا أن مقياس «المستوى المعيشي» أيضا ارتفع، ومع تزايد الفجوات الدخلية بين الفئات الاجتماعية فإن ذلك أدى إلى استمرار شعور الأفراد في الطبقات الوسطى والفقيرة بالحرمان والفقر النسبي (Common 1995). (ب) كما يشير المفكر الأميركي جالبرث، فإن الفكر التقليدي عالج التناقض بين قانون المنفعة و«الحاجات اللانهائية» عن طريق افتراض آخر يقول: إن الإشباع أو المنفعة المتحصل عليها من نوعية أخرى جديدة من السلع، ليست أقل من المنفعة المستمدة من السلع التي سبق أن حصل عليها المستهلك، أي أن التنوع في السلع وليس كميتها هو ما يؤدي إلى تزايد الحاجات. وبالتالي، نظراً لتوفر نوعيات متزايدة جديدة من السلع فإن «الحاجات» ستحافظ على استمرارية أهميتها وعدم تناقص المنفعة المستمدة منها، وهو ما يستدعي بدوره «الحاجة» لاستمرارية عملية الإنتاج السلعي (Galbraith 1991).

وأخيرا، فإن فرضيات التحليل التقليدي تقوم على ما يعرف بأغلوطة التجميع، فما ينطبق على الجزء لا ينطبق بالضرورة على الكل. وبالتالي، فإن ما يعظم منفعة الفرد لا يعظم بالضرورة منفعة المجتمع ككل. ومن جانب آخر، فإن التحليل التقليدي يعكس في بعض من فرضياته منطقا دائريا، مثل افتراض أن سلوك المستهلك رشيد وعقلاني، وبالتالي فإن قراره باستهلاك سلعة معينة سيؤدي حتما إلى تعظيم منفعته وإلا لاتخذ قرارا آخر باستهلاك سلعة أخرى. إلا أنه في الواقع – وإن كانت هذه القرارات تؤدي إلى تحقيق إشباع ما – لا يمكن إثبات أن أيا من تلك القرارات يؤدي فعلا إلى تعظيم المنفعة (McFarland 1991).

يمكن هنا تلخيص أهم فكرتين يطرحهما الفكر التقليدي حول السلوك والنمط الاستهلاكي: (1) على صعيد التحليل الجزئي، إن ذوق المستهلك مستقل يتمثل في تفضيلاته واختياراته لسلة السلع المستهلكة، والتي يستجيب المنتج لها وبهذا تتحقق «سيادة المستهلك». (2) على صعيد التحليل الكلي، إن المنفعة المجتمعية (مجموع المنافع لجميع الأفراد) تمثل الرفاه الاقتصادي، وبالتالي فإن التحليل الخطي يعني أن زيادة المنفعة المجتمعية الناجمة عن زيادة الاستهلاك السلعي هي زيادة حتمية لزيادة الرفاه الاقتصادي للمجتمع ككل.

في مقابل هاتين الفكرتين الأساسيتين في تحليل الفكر التقليدي للسلوك الاستهلاكي يعرض هذا البحث منظورين آخرين، هما الفكر المؤسسي والفكر البيئي الشامل، في تحليل لدوافع وأبعاد السلوك الاستهلاكي في المجتمعات الغنية. وسبب اختيار هذين المنظورين الفكريين هو أنه وعلى خلاف نظريات الاستهلاك الأخرى، يختلف هذان المنظوران في تحليلهما والنتائج والسياسات التي يدعوان إليها. وبالتالي، فهما يطرحان منظورا بديلا وليس امتدادا للفكر التقليدي. وعلى خلاف الفكر التقليدي أيضا فإن كلا المنظورين يعرضان منهجا ديناميكيا ومتداخل التخصصات ويغني فهمنا للظواهر

الاقتصادية والمجتمعية والطبيعية المتغيرة من حولنا (الرحماني 1998). كما أن كلا المنظورين يحملان وجهة نظر مشتركة في تقويم معايير الربحية والكفاءة والاستهلاك المتزايد، والتي يقيسها الفكر التقليدي بمنظور اقتصادي ضيق، في حين يرى هذان المنظوران أن كثيراً من الأنشطة الاقتصادية، وبالذات الأنشطة الخاصة، تمثل هدراً اقتصادياً واجتماعياً وبيئيا، وأن الربحية المحققة بالسوق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والاستهلاك السلعي لا تعني بالضرورة تقدما في مستوى الرفاه الإنساني والاجتماعي الفعلي.

الفكر المؤسسي

يعتمد عرض مساهمة الفكر المؤسسي هنا حول نمط الاستهلاك على إسهامات أحد أشهر مؤسسي هذا التيار الفكري ثيورستين فيبلن (Theorestien Veblen) وعلى مساهمة اثنين من المفكرين المعاصرين في هذا الاتجاه جون جالبرث (Galbraith) وفلويد ماكفارلند (McFarland). لقد ركز فيبلن (1857-1929) تحليله على النظام الرأسمالي الأميركي في فترة حياته، إلا أن عمق إطلاعاته واهتماماته الفكرية في الاقتصاد والاجتماع والفلسفة والانثروبولوجيا والتاريخ ساعدته في تكوين نظرة نقدية ثاقبة جعلت جزءا كبيرا من تحليله معبراً عن الواقع الراهن لعدد من المجتمعات حاليا. واسم الفكر المؤسسي يعود إلى مصطلح «المؤسسات» الذي استخدمه فيبلن بشكل أساسي في تحليله، ويعني فيه العادات والمعتقدات والتقاليد الاجتماعية التي تختلف من مجتمع إلى آخر وتتغير عبر الزمن، وإن كان تطورها أبطأ من التغير التقني في المجتمع. ويرى فيبلن أن هذه المؤسسات تلعب دوراً أساسياً في تشكيل السلوك الإنساني ودوافعه والتي لا تبقى ثابتة بل تتغير مع الوقت.

لقد انتقد فيبلن الفكر الاقتصادي التقليدي واعتبره فكرا محدود الرؤية لانشغاله بكيفية توظيف الموارد النادرة عبر آلية السوق، من دون الاهتمام بتحليل فائدة ما يتم إنتاجه واستهلاكه بالنسبة لصحة ومستقبل المجتمع (Tilman 1993). فعبر منهجه الأنثروبولوجي التاريخي، خاصة في كتابه «الطبقة المرفهة»، يرى فيبلن أنه في الفترة السابقة للمرحلة الصناعية الحالية كانت الثروة هي رمز المكانة الاجتماعية العليا، أما في المرحلة الصناعية الحديثة فقد أصبح الهدر الاستهلاكي الملفت هو الرمز لها[2]. وعلى الرغم من عدم ثبات هذا النوع من الاستهلاك الهدري، إلا أن فيبلن يعرِّفه بذلك النوع من الإنفاق الذي لا يخدم حياة الإنسان ويحسن من نوعيتها. وعلى خلاف المرحلة الرأسمالية الأولى، فإنه في المرحلة التالية أصبحت هناك طبقة رأسمالية مالية إلى جانب الطبقة الصناعية وأصبح الهدر الاستهلاكي الملفت هو سمة الطبقة المالية. إلا أن الهدر الاستهلاكي لا يتوقف هنا، إذ أن هذه الطبقة في سلوكها الاقتصادي والاجتماعي تمثل النخبة المرفهة التي تتطلع إليها الطبقة التي تليها، وتسعى بشكل مستمر لتقليدها لتعزيز مكانتها الاجتماعية، ويمثل استهلاك هذه الفئة الثانية النمط الذي تسعى إليه الفئات الأدنى في السلم الاجتماعي.. وهكذا. ويلعب دافع التقليد، أو الميل إلى المحاكاة، دوراً أساسياً في تحليل فيبلن لنمط الاستهلاك السائد لتعزيز المكانة الاجتماعية. وهذا النمط من الاستهلاك

تحكمه أيضا دوافع وقيم غير اقتصادية مثل الإحساس بالواجب أو المنفعة والجمال. وقيم المنفعة والجمال، هنا، تختلف عن مفهوم المنفعة المستقلة الذي يطرحه الفكر التقليدي والذي ينبع من ذات المستهلك، فهنا المفهوم يأخذ بعداً آخر. فقيم الجمال التي تتمثل في سلعة معينة، ومن ثم تمثل الدافع للمستهلك للحصول عليها ليست نابعة من جمالية الشيء نفسه وانما من القيم المجتمعية التي تعرف وتحدد ما هو جميل حيث «علامات الغلاء في سلعة معينة تصبح هي الدليل على جمالها» (Veblen 1993, 72). وهنا نرى أن المنفعة لا تحدد سعر السلعة، كما في الفكر التقليدي، بل السعر هو الذي يحدد المنفعة. أما بالنسبة لمنفعة السلعة فيقسمها فيبلن إلى نوعين: المنفعة الأولية وتتمثل في مدى كفاءة السلعة في تقديمها خدمة يحتاجها المستهلك، والمنفعة الثانوية وهي قدرتها على إبراز قدرة المستهلك على الشراء. وبالتالي فإن ارتفاع سعر السلعة يعني ارتفاع المكانة الاجتماعية لمستهلكها. وهنا تصبح السلعة التي لها منفعة أولية فقط سلعة غير جذابة، وتأخذ السلع ذات المنفعة الثانوية أهمية أكبر، حتى وإن كانت ذات منفعة أولية منخفضة. ويعتبر فيبلن أن ارتفاع استهلاك النوعية الثانية من السلع في المجتمعات الحديثة هو ما يمثل الاستهلاك الهدري الملفت، وأن الناس في هذه المجتمعات سيضحون بدرجة كبيرة من الراحة وضروريات الحياة حتى يتمكنوا من تحمل نفقات ما يعتبر كمية ملائمة من الهدر الاستهلاكي الملفت. وإن هذا النوع من الاستهلاك الهدري يترتب عليه إنتاج وعمل هدريان. إن نظرية المحاكاة ودور القيم الاستهلاكية التي يطرحها فيبلن تمثل نقدا لفرضية الفكر التقليدي باستقلالية ذوق المستهلك وسيادته[3].

تجدر الإشارة هنا قبل التطرق إلى الفكر المؤسسي المعاصر إلى أن ما يعرف بالتيار المؤسسي حاليا يضم مجموعتين، إحداهما تتبنى منهج فيبلن، في حين الثانية تتبنى بعض آرائه وتستخدم أدوات التحليل نفسها للفكر الاقتصادي التقليدي (McFarland 1985). إن الأفكار المعروضة هنا تعبر عن مساهمة المجموعة الأولى.

يأخذ جالبرث تحليل فيبلن خطوة إلى الأمام في تحليل نمط الاستهلاك في المجتمع الأميركي حاليا، وذلك بربطه بعملية الإنتاج من خلال ما يسميه «أثر الاعتماد». وتتلخص هذه العلاقة في أنه «مع ارتفاع درجة رفاه المجتمع تزداد عملية خلق الحاجات من خلال عملية إشباعها، وتصبح الحاجات تعتمد على الإنتاج، وهو ما يمكن تسميته بأثر الاعتماد» (Galbraith 1991, 131). ففي المراحل الأولى للنظام الرأسمالي كان الإنتاج السلعي مدفوعا بالحاجة الاستهلاكية لهذه السلع، أما بعد ارتفاع معدلات الإنتاج وتزايد الفائض الإنتاجي فقد أضحت إحدى الآليات المهمة لتصريف هذا الفائض هي خلق حاجات استهلاكية جديدة مستمرة، وبذلك باتت عملية الإنتاج هي المحرك للاستهلاك وليس العكس. ونرى هنا أنه وعلى خلاف منظور الفكر التقليدي بسيادة المستهلك الذي يستجيب المنتج لرغباته، فإن الفكر المؤسسي يرى أن العملية معكوسة حيث التطورات الإنتاجية والتقنية هي التي تحدد رغبات وخيارات المستهلك. إن هذه الحاجات الجديدة المختلقة هي ما يفسرها الفكر التقليدي بوجود «حاجات لا نهائية طبيعية» عند الأفراد. وعلى الرغم من صعوبة مقارنة الحاجات لدى الأفراد، وبخاصة عبر الزمن وفي مجتمعات مختلفة، إلا أن

الدليل على عدم أهمية الكثير من هذه الحاجات هو الجهد والتكلفة المبذولة في إقناع الأفراد باحتياجاتهم السلعية عبر آليات مختلفة. وعلى خلاف المحددات الاقتصادية للاستهلاك كالدخل وأسعار السلع والفائدة، فإن الفكر المؤسسي يركز في تحليله على آليتين أخريين مهمتين، تساهمان في خلق الحاجة للاستهلاك وهما المحاكاة والسعي للمكانة الاجتماعية والإعلانات والدعاية التجارية. فالآلية الأولى، السعي للمكانة عبر محاكاة مستوى استهلاك الفئات الاجتماعية الأعلى، وكما عالجها فيبلين، تمثل دافعا يعمل بين الأفراد بدرجات مختلفة كما أن تأثيرها غير مباشر. أما الآلية الثانية، الإعلانات التجارية، فلها دور فعال أكبر ومباشر، وليس فقط في إقناع الأفراد بحاجتهم للسلع بل وفي العمل على خلق صورة «الحياة الجيدة» (The good life) كما تعرضها المجلات الملونة الراقية والتلفزيون للبيوت الكبيرة المجهزة بأحدث وأرقى قطع الأثاث والتقنيات، وللفنادق الراقية وعروض الأزياء، وغيرها، والتي تمثل جوهر «الحياة الجيدة» التي يتطلع إليها الجميع (McFaeland 1991). ويصبح استهلاك بعض من السلع، وبخاصة الكمالية منها، ليس لفائدتها الاستعمالية وإنما لكونها رمزا لمستوى اجتماعي معين. والعلاقة بين مدى أهمية السلعة وحجم المنفق على الإعلان عنها علاقة عكسية. «فالإنسان الجائع لا يحتاج للإقناع بحاجته إلى الطعام... فقط من هم بعيدون عن الاحتياجات الفسيولوجية ولا يعلمون ماذا يحتاجون إليه يمكن إقناعهم» (Galbraith 1991, 131). إلا أن جالبرث يشير إلى أن تأثير هذه الإعلانات التجارية ليس مطلقا. فهناك فترات تقل فيها قدرة الإعلانات على الإقناع المستمر، وخصوصاً مع تزايد الإعلانات وتداخلها. ويتفق مع هذا الرأي الذي يرى في تنشيط الاستهلاك عبر الإعلانات التجارية آلية أساسية لتصريف الفائض الانتاجي عدد من المفكرين ضمن تيارات فكرية مختلفة.

لعل الإضافة المهمة التي يقدمها الفكر المؤسسي المعاصر هي تحليل الآثار المترتبة على هذا النوع من الاستهلاك (عدا الهدر الاستهلاكي والإنتاجي الذي ذكره فيبلن) والمتمثلة في: (1) اختلال التوازن بين إنتاج السلع الخاصة والسلع العامة: إن ارتفاع معدلات استهلاك سلع معينة يستدعي الحاجة لاستهلاك سلع أخرى. فاستخدام السيارات يعني الحاجة لمزيد من الوقود والطرق والمواقف والتأمين ومحلات التصليح وغيرها. ومن ناحية أخرى، فإن الارتفاع في معدلات الاستهلاك السلعي يعني المزيد من النفايات، «كلما زادت الثروة زادت النفايات» (Galbraith 1991, 194). إن زيادة الاستهلاك السلعي تتطلب زيادة موازية في السلع العامة، إلا أنها في الواقع تأتي على حسابها (وبخاصة مع التوجه نحو تعميق الخصخصة وتقليص دور الدولة). ولأن السلع الخاصة تعود على منتجيها بالأرباح، لذا يسعى القطاع الخاص لتسويقها عبر الإعلانات التجارية، في حين تبقى السلع العامة – برغم أهميتها – من دون إعلان فيقل إحساس الأفراد بها مما يخلق اختلالا في التوازن بين إنتاج السلع الخاصة والسلع العامة. (2) تزايد القروض الاستهلاكية وتسهيلات الدفع الاستهلاكي: إن تأثير الإعلانات التجارية وبخاصة في وقتنا الحالي وبثها المستمر لصور «الحياة الجيدة» مع وجود الدافع الاجتماعي للمحاكاة تؤثر على غالبية الأفراد، القادرين ماديا منهم وغير القادرين على مجاراتها. وهنا يظهر دور القروض الاستهلاكية وتسهيلات الدفع الاستهلاكي للفئات غير القادرة ماديا على

الشراء. ويأتي تسهيل الحصول على هذه القروض أيضا عبر الإعلانات التي تساعد في تغيير القيم المجتمعية تجاه الاقتراض فلا «عيب أو مشكلة» و«التمتع الآن والدفع لاحقا». وكما يشير جالبرث، سيكون من المستغرب فعلا في مجتمع ينفق الملايين لإقناع الناس بحاجاتهم أن لا يخطوا خطوة أخرى باتجاه تمويل هذه الرغبات، وبإقناعهم بسهولة وأفضلية الحصول على هذه القروض لتحقيق هذا الغرض (Galbraith 1991, 148). وربما يكون رد المفكرين التقليديين هنا أن قرارات الأفراد بالاقتراض تعظم من المنفعة التي يحصلون عليها متمثلة بزيادة الاستهلاك. إلا أن القروض فعليا تقلص من دخول الأفراد بنسبة وحجم الفوائد المدفوعة عليها، وهي بذلك لا تصب إلا في مصلحة المؤسسات المصرفية والمالية التي تحقق أرباحا كبيرة بهامش مخاطرة محدود، وهو ما يفسر التزايد المستمر في توسع بطاقات الائتمان عالميا[4]. (3) حدوث اختلالات اقتصادية كلية: إن ارتفاع معدلات الاستهلاك السلعي والمرتبطة بارتفاع حجم القروض والتسهيلات الاستهلاكية يتم عادة في فترات النمو الاقتصادي وارتفاع الدخل، وبذلك يزيد الإنفاق الكلي ومن ثم ترتفع معدلات التضخم. وفي حالة انخفاض الإنفاق الاستهلاكي، مثلا في الفترات التي تنخفض فيها قدرة الإعلانات على الإقناع وفي حالات ملل المستهلكين، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض في الإنفاق الكلي والتأثير سلبا على حجم الناتج الكلي وبالتالي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة.

على خلاف الفكر التقليدي، فإن الفكر المؤسسي لا يتبنى منهجا إيجابيا أو موضوعيا (Positive) بل منهجا معياريا (Normative). فالموضوعية التي يطرحها الأول تعني عدم التدخل وبقاء الوضع كما هو، في حين الفكر المؤسسي يدعو بشكل واضح إلى اتباع سياسات معينة وإن كان لا يقدمها كوصفة ثابتة. فالتحليل المؤسسي يُرجع أسباب الاختلال في النظام الرأسمالي إلى زيادة معدلات الإنتاج السلعي ومن ثم الحاجة لزيادة الاستهلاك، والتي برغم نموها في الولايات المتحدة يرى أن معدلات البطالة في تزايد وسوء توزيع الدخل يزداد حدة، فضلاً عن النتائج المترتبة على الاختلال بين الإنتاج السلعي والخدمات الخاصة والعامة. والسياسات التي يدعو إليها المؤسسون ليست ضد الإنتاج والتطور التقني، بل على العكس، فهم يدعون إلى زيادة الإنفاق العام على السلع والخدمات العامة، والاستثمار البشري في جوانب التعليم والصحة وإعادة توزيع الدخل ورفع المستوى المعيشي للفئات الفقيرة، وتحسين أوضاع العمل مع تقليص ساعات العمل بدلا من زيادة معدلات الإنتاج وتقليص الهدر الإنتاجي عن طريق خفض إنتاج بعض السلع وخاصة السلع الحربية. وهذه السياسات لا تتناقض مع الفكر التقليدي فحسب بل ومع مصالح الشركات الكبرى وتوجهات حكومات ومنظمات دولية باتجاه تعميق الخصخصة ودور السوق. ولعل هذا هو أحد أهم أسباب عدم قبول هذا الفكر في غالبية المؤسسات الأكاديمية التي يسيطر عليها الفكر التقليدي. إلا أنه في الوقت نفسه يتلاقى الفكر المؤسسي في كثير من أطروحاته مع توجهات فكرية أخرى وحركات ومنظمات غير حكومية، ترى أن ارتفاع نمط الاستهلاك «الهدري» ومعدلات الإنتاج السلعي في الدول المتقدمة جاء على حساب تزايد حدة مشكلات اقتصادية واجتماعية وبيئية عدة، وضمن هذه التوجهات يبرز الفكر البيئي.

الفكر البيئي

يطلق مسمى الفكر البيئي في هذا البحث مجازا، على تيار واسع من المساهمات الفكرية المتعلقة بالبيئة من جوانب متعددة. والمقصود ليس تلك الدراسات التي تتعامل مع النظام البيئي كمعطي خارجي بل تلك التي ترى أن هناك علاقة ديناميكية متداخلة ومترابطة ما بين المؤسسات المجتمعية، بما فيها الإنسان ونظمه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحضارية، وبين مجمل النظام البيئي.

إن معالجة أبعاد التزايد في معدلات الاستهلاك على اختلال النظام البيئي تمثل جانبا من اهتمامات هذا الفكر، والذي يربطه أيضا بارتفاع معدلات الإنتاج السلعي وبخاصة الإنتاج الحربي والنووي، وما يتعلق بهما من انتشار التجارب النووية والمفاعلات وتفاقم آثار الحروب، وفي تقنيات الإنتاج المستخدمة. وهناك العديد من الدراسات المتخصصة التي تدرس وتقوِّم أبعاد التدهور البيئي في العالم والناجمة عن أسباب طبيعية واقتصادية واجتماعية، مثل الاتساع في ثقب الأوزون وارتفاع درجة حرارة الأرض، والازدياد المستمر في درجات تلوث الهواء والماء، وتدمير الغابات والتصحر، وارتفاع معدلات الإشعاعات النووية والمخلفات السامة، وانقراض فصائل نباتية وحيوانية مختلفة، والانعكاسات على صحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى وغيرها. (إسلام 1990؛ طلبه 1995).

لقد تزايد الاهتمام العالمي بقضايا البيئة عبر الدراسات المتزايدة والحركات المختصة بحماية البيئة ومن قبل المنظمات التنموية العالمية والذي انعكس بشكل واضح في مؤتمر قمة الأرض (1992). وكلما زادت معدلات التدهور البيئي الناجمة عن تزايد معدلات الإنتاج والاستهلاك السلعي كانت هناك حاجة أكبر لإنتاج المزيد من السلع الصناعية التي تحل محل الموارد الطبيعية [كالحاجة لإنتاج زجاجات مياه الشرب وأحواض السباحة تعويضا عن تلوث المياه (Wouter Van Diercn 1995)]. وسبب التركيز هنا على الدول المتقدمة هو – وعلى الرغم من ارتفاع معدلات التلوث البيئي في الدول النامية – يعود لكون الدول المتقدمة المسؤول الأكبر، من خلال أنماطها الإنتاجية والاستهلاكية، عن التلوث البيئي العالمي، فهي تتحكم في 90% من الناتج الصناعي العالمي و84% من إجمالي النشاط التجاري العالمي، وتستهلك حوالي 12 ضعف ما تستهلكه دول العالم الثالث (عبدالخالق عبدالله 1993، 88) كما أن هذه الدول مسؤولة من خلال تواجد المفاعلات النووية بها، عن حوالي 96٪ من النفايات الإشعاعية في العالم، وهي أيضا مسؤوله عن 90٪ من انبعاث غاز كلورفلور الكربون المدمر لطبقة الأوزون. (Durning 1992,51).

في ما يتعلق بالدراسات التي تربط بين الجانب البيئي والجانب الاقتصادي، يمكن هنا التمييز بين اتجاهين رئيسيين: الأول، نطلق عليه المنهج الميكانيكي والذي يتعامل مع قضايا البيئة من منظور اقتصادي. والثاني، هو ما يمكن تسميته بالمنهج الشامل والذي ينظر إلى القضايا والظواهر والعلاقات الاقتصادية من منظور بيئي. ومع التعريف الموجز بالمنهج الأول فإن هذا البحث يركز على المنهج الثاني.

يمكن اعتبار التحليل المتبع في المنهج البيئي الميكانيكي امتدادا لفرضيات ومنطق تحليل الفكر الاقتصادي التقليدي، حيث تقويم الاهتمام المجتمعي لأبعاد التدهور البيئي

في هذا الفكر يتأتى من سلوك المستهلك والمنتج. فإذا كانت خيارات وتفضيلات المستهلك لا تعطي وزنا للتدهور البيئي فإن الطلب على السلع لن يتأثر، أما من جانب المنتج فإذا ما واجه نقصا في أحد الموارد الطبيعية فإنه سيوجه طاقته الإنتاجية والتكنولوجية باتجاه استخدام مواد بديلة. وبالتالي بناء على هذا التحليل فإن المجتمع لن يصل إلى قرار اتخاذ إجراءات لحماية البيئة إلا بعد أن يستفحل الاختلال البيئي لدرجة يصعب عندها معالجته (Buarque 1993). تأخذ الدراسات في هذا الاتجاه – عادة – ما يعرف بتحليل التكلفة والعائد (cost benefit analysis)، حيث يتم تقويم أي مشروع اقتصادي بناء على العائد الاقتصادي المتوقع في مقابل التكلفة الاقتصادية والبيئية المقومة بقيم نقدية. وهي عملية يتم من خلالها «إعطاء سعر لما ليس له سعر». وبالتالي، لا يمكن أن تخدم فعليا في اتخاذ القرارات السليمة (Schumacher 1993, 31). والفكر التقليدي هنا حين يأخذ البيئة بعين الاعتبار ينظر إليها كموارد اقتصادية مجزأة لها قيمة نقدية إن كانت تمثل ملكية خاصة، وليس لها «قيمة» إن كانت حرة (كالهواء ومياه البحار). وبرغم القصور في هذا الاتجاه – والذي يطرح تحت مسمى اقتصاديات البيئة – إلا أن له ميزة عدم تجاهل الجانب البيئي. ويبقى التقويم النقدي للتكلفة البيئية، برغم قصوره، يلفت النظر لأهمية الموضوع. فهناك دراسات تقدر بعض أبعاد التدهور البيئي والتلوث بما يقارب حوالي 3-5% من مجموع الناتج القومي الإجمالي لمجمل الدول الصناعية (طلبة 1995 ,280). كما أن هناك دراسات أخرى مفيدة تقارن تكلفة بعض من الإجراءات الحمائية للبيئة مع تكلفة الإنفاق العسكري (The Group of Green Economists 1992).

الفكرة الأساسية التي يقوم عليها الفكر البيئي الشامل هي أن النظام البيئي نظام غير خطي يحافظ على، ويجدد نفسه من خلال دورات وتقلبات مستمرة من الصعب التنبؤ بها، وأن كل شيء في الكون هو عبارة عن أنظمة متصلة، من أصغر الخلايا والذرات تكوينا إلى أكبرها وأعقدها. فنظم الكائنات الدقيقة والنظام النباتي والحيواني والإنساني (ومن ضمنه نظامه العضوي والمجتمعي) والأرض والنظام الكوني، كلها عبارة عن سلسلة متصلة ومتداخلة من الأنظمة التي لا يمكن النظر إليها بشكل مجزأ، حيث أن جميع هذه الأنظمة تمثل وحدة كلية (Capra 1983).

كذلك يرى هذا المنهج أن النمط التنموي الذي تبناه الغرب في خلال القرنين الماضيين والقائم على فلسفة التراكم المستمر للإنتاج والاستهلاك هو أحد العوامل الرئيسية في التدهور والاختلال البيئي الحالي. وكما يعبر المفكر بوركيه بشكل محدد: «فإن هناك عاملين مركبين يتحدان في أيديولوجية المجتمع الاستهلاكي، واللذين أثرا على البيئة، الأول هو النظرة المتفائلة للتاريخ والقدرة اللانهائية للاختراعات التكنولوجية التي تسمح بالتحويل المستمر للطبيعة إلى سلع وخدمات، والثاني هو الرغبة الاستهلاكية القوية التي خلقها النظام الرأسمالي في الوعي الإنساني والتي أصبحت هدف العملية الحضارية» (Buarque 1993, 118). ويشير بوركيه إلى أن تطور العامل الثاني يعود أساسا إلى نزعة الإنسان نحو تحقيق عمراً أطول والمزيد من الحرية والوقت الحر، إلا أنه، ومنذ القرن التاسع عشر، أصبحت إحدى التبعات لتزايد معدلات الإنتاج والتطور التقني (بجانب

الاختلال البيئي الناجم عن الاستغلال المتزايد للموارد الطبيعية والانحراف المتزايد لنمط توزيع عوائد هذا الإنتاج) هي زيادة معدلات الاستهلاك السلعي بدلا من زيادة الوقت الحر للعاملين، وبدلا من العمل نحو تحرير الإنسان من الجهد تم التركيز على تعزيز الرغبة الاستهلاكية المستمرة، والتي أصبحت هدفا مسلما به كرمز للحرية الفردية والمجتمعية (Buarque 1993).

أما عن الآليات التي يتم من خلالها ضمان ارتفاع معدلات الاستهلاك السلعي فيشير بيليت إلى ثلاث آليات مترابطة: إيجاد احتياجات جديدة وتنشيط تلبيتها من خلال الإعلانات التجارية، وفتح أسواق تصدير جديدة، وخفض مدة بقاء السلع. وحول الآلية الأخيرة يقول: «فلكي يزيد الاستهلاك يجب أن تنقص باطراد مدة بقاء ما يستهلك من سلع، سواء بخفض مستوى المواد المستخدمة إما من حيث الكم أو من حيث الكيف (ترقيق الصفائح المعدنية التي يصنع منها هيكل السيارة مثلا)، أو بأن يسفر التقدم التقني – مقرونا بتقلبات الأذواق التي تخلق وتبقى صناعيا – عن تسريع ظاهرة التقادم، تلك هي عملية التقصير (النفسي الاجتماعي التكنولوجي) لمتوسط بقاء السلعة والآلة.. ويترتب على خفض مدة بقاء الأشياء والسلع وتيرة متزايدة لاستهلاكها. ولا يعفي من تطبيق هذه القاعدة أي شيء، ولا حتى الدمى التي يقتنيها الأطفال» (بيليت 1994، 56). وظاهرة خفض مدة بقاء السلع الاستهلاكية تدعمه أيضا السلوكيات الاستهلاكية المتغيرة للأفراد حيث أصبح هناك ميلا لدى الأفراد في المجتمعات الغنية نحو التخلص من السلع المملوكة واقتناء الجديد. فمنظومة القيم المجتمعية والفلسفية التي بدأت مع التوجه الرأسمالي الصناعي ركزت على الفردية وعلى تحقيق المنفعة الخاصة، وقد ترجم هذا الهدف – كما رأينا – في الفكر التقليدي إلى تحقيق أقصى إشباع عبر الاستهلاك المستمر. ويقارن عالم النفس والفيلسوف اريك فروم بين القيم الاستهلاكية في السابق، والتي كانت تركز على أهمية العناية بالمقتنيات والحفاظ عليها واستخدامها إلى أقصى الحدود، والقيم الاستهلاكية الحالية والتي تركز على الاستهلاك لا الحفظ، حيث سرعان ما يمل الأفراد ما يملكونه ويتوقون إلى التخلص من القديم والحصول على الجديد (فروم 1989).

ويتفق مفكرو هذا المنهج في أن التركيز على آلية نظام السوق أدت إلى تفاقم الاختلال البيئي. فمنظور السوق هو تحقيق الأرباح، وهو منظور ضيق وقصير المدى، حيث يعتبر نشاطا ما مربحا واقتصاديا حتى وإن كان يسيء تماماً للبيئة، بينما يتم تقويم نشاط آخر على أنه غير اقتصادي إذا تضمن تكلفة أعلى لحماية البيئة. كما أن آلية خفض المدى العمري للسلع الاستهلاكية تعكس بشكل واضح التزايد في الهدر الإنتاجي، وهي ما تناقض ادعاء مروجي كفاءة آلية السوق.

أما عن الآثار والنتائج المترتبة على ارتفاع نمط الاستهلاك المتزايد مع ارتفاع معدلات الإنتاج فهي الوتيرة المتزايدة في الاختلال البيئي وما يترتب عليها من اختلال في باقي الأنظمة المرتبطة بها. فبناء على مفهوم المنهج البيئي الشامل فإن الاختلال في النظام البيئي يترتب عليه اختلال في نظم الكائنات الحية، بمن فيها الإنسان، ومن ثم اختلال توازنه الاجتماعي والصحي والنفسي. وكمثال على أحد الاختلالات الاجتماعية،

وهو ما يميز مرحلة الثمانينات في الدول المتقدمة مقارنة بالستينات، نجد أن زيادة معدلات الإنتاج السلعي والنمو الاقتصادي قد واكبها تقليص في دور القطاع العام بشكل مطلق ونسبي، والذي أدى إلى تقليص الخدمات الاجتماعية، وفي كثير من الحالات إلى تباطؤ عمليات إصلاح المدن ومعدلات التوظف. ونتيجة لذلك أصبح الرأي العام في تلك الدول – كما تشير الإحصائيات – يعطي الأولوية للاهتمام بالبيئة على النمو الاقتصادي (Redclift 1987). وكمثال على اختلال التوازن الصحي الناجم عن ارتفاع نمط الاستهلاك والاختلال البيئي هو تزايد معدلات استهلاك نوعيات رديئة وضارة صحيا من المواد الغذائية (كالمنتجات الزراعية المعالجة كيميائيا والوجبات الغذائية السريعة). والارتفاع في معدلات إنتاج هذه النوعية من السلع الغذائية، والاهتمام بـ «شكلها الجمالي»، يتم عادة على حساب التدهور في قيمها الغذائية (Moore Lappe & Collins 1982)، وهي من العوامل المهمة، إلى جانب التلوث البيئي، في ارتفاع معدلات الأمراض الانتكاسية العصرية. وأخيرا، أحد الأمثلة على أبعاد الاختلال النفسي لنمط الاستهلاك المتزايد والتدهور البيئي هو ما تشير إليه دراسات عدة من تزايد الشعور بالاغتراب والاكتئاب النفسي في الدول المتقدمة (Lane 1994)، وتزايد الشعور بالعزلة وتفكك العلاقات الاجتماعية (Durning 1992) والناجم – كما يفسره فروم – عن اختلال أقوى الدوافع الإنسانية المتمثلة في التوحد مع الطبيعة ومع الآخرين (فروم 1989). ويربط بيليت هنا بين الميل المتزايد عند الأفراد في المجتمعات الغنية نحو التخلص من السلع الاستهلاكية واقتناء الجديد منها، وبين تفكك العلاقات الأسرية والاجتماعية في تلك المجتمعات (بيليت 1994).

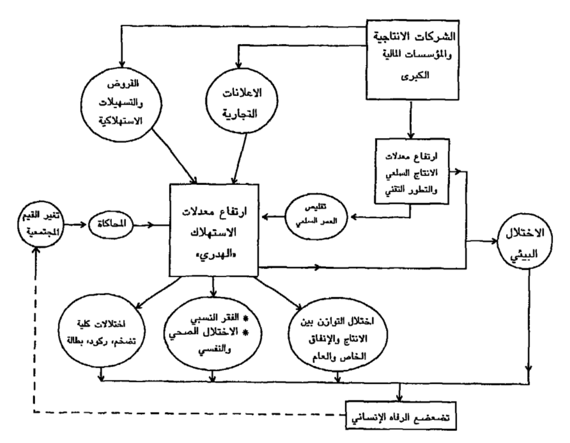
وكما تتراوح الاختلالات البيئية والمجتمعية المختلفة التي يشير إليها مفكرو هذا التيار، تتراوح أيضا السياسات والمقترحات التي يقدمونها لتقليص حدة تلك الاختلالات والعمل على إعادة التوازن في النظام البيئي والمجتمعي. وتتفق كثير من هذه السياسات مع تلك التي يطرحها الفكر المؤسسي – ويلخص المفكر الاقتصادي والبيئي جورجسكيو – روجن أهم تلك السياسات بقوله: «الحفاظ على البيئة هو الحل الوحيد المنطقي. والحفاظ يعني خفض الاستهلاك إلى مستوى يتم عنده استخدام الحد الأدنى من الموارد الحيوية اللازمة لمستويات ملائمة لبقاء البشر.. يجب أولا التوقف عن إنتاج الأسلحة، والابتعاد عن عقلية رمي الأشياء، والقيام بإنتاج سلع معمرة قدر الإمكان». (مشار له في Ravioli 1995, 55) والدعوة لخفض الإنفاق الاستهلاكي من قبل مفكري هذا التيار لا تتناقض فقط مع الفكر الكلاسيكي الحديث، بل مع السياسات المالية التي يقترحها الفكر الكينزي والتي ترى ضرورة زيادة الإنفاق الاستهلاكي، ومن ثم الإنفاق الكلي لتأمين التوظف الكامل للعمالة، ويوضح بيليت: «خطأ هذا التفكير الذي ينطوي على إرادة شفاء المرض بتنشيط الأسباب التي أدت إليه. فالحقيقة هي إننا ننتج الآن أكبر مما نستهلكه أو نصدره. واتقاء النجاة في إنعاش مصنع الاستهلاك لن يفضي إلا إلى طريق مسدود. فسيأتي اليوم حتما، إن آجلا أو عاجلا، الذي تؤدي فيه زيادة الإنتاجية وتشبع أسواق معينة (وتشبع المستهلكين أنفسهم) إلى ضرورة مواءمة العمالة تبعا للاستهلاك، أي إلى وضع حد، شئنا أم أبينا، لعملية الإكثار من فرص العمل في الصناعة» (بيليت 1994، 203-204).

ويتفق مفكرو هذا التيار في ضرورة تبني نمط حياة جديد بطرق إنتاجية وأنماط استهلاكية جديدة، تستخدم فيها التقنيات، صغيرة ومتوسطة الحجم، للمحافظة على البيئة (وهي ما تعرف أيضا بالتقنيات الخضراء (green technology) سواء في الإنتاج الزراعي أو الصناعي وإعادة استخدام الموارد (recycling)، واستخدام الموارد الطبيعية المتجددة وتقليص استخدام المواد الناضبة. وبالإضافة إلى الجوانب التقنية يشير مفكرو هذا التيار إلى أهمية إعادة توزيع الدخل في المجتمع. فمعدلات الإنتاج المرتفعة في الدول المتقدمة وما صاحبها من ارتفاع معدلات الاستهلاك السلعي قد واكبها الاستمرار في ارتفاع معدلات البطالة والفقر النسبي، ومن الواضح كما يشير بيليت «إننا لن نخرج من المأزق الذي يضعنا فيه مجتمع الاستهلاك إلا بعد أن يذوق الجميع» (بيليت 1994، 201)، لذا فهو يدعو إلى المزيد من الخدمات الاجتماعية لفئات اجتماعية معينة، وتطبيق الضريبة السلبية عليها وعدم زيادة الأجور بنسب ثابتة للجميع والتركيز على أسفل الهرم، وفرض ضريبة على رؤوس الأموال.

وأخيرا، يشير عدد من مفكري هذا التيار إلى أهمية إعادة تشكيل المعلومات والقيم المجتمعية (والتي بدأ بعض من توجهاتها متمثلة في حركات حماية البيئة وحماية المستهلك). ومقاومة الإعلانات الاستهلاكية التي تخفي التكلفة الاجتماعية لارتفاع معدلات الاستهلاك (Durning 1992; Capra 1983). وضمن هذا التوجه يشير عدد من المفكرين إلى العمل على زيادة أوقات الفراغ بدلا من العمل على زيادة الإنتاج السلعي الهدري، والعمل على إغناء أفاق الإنتاج والاستهلاك الثقافي والفني والعلمي مما يغني الجانب الإبداعي والروحاني للإنسان (بيليت 1994 ;Buarque 1993).

ملاحظات أخيرة وإسقاطات على المجتمعات الخليجية

في حين يشير تحليل الفكر الاقتصادي التقليدي للسلوك الاستهلاكي إلى سيادة المستهلك واستقلالية تفضيلاته وخياراته، وإلى تزايد الرفاه الإنساني والاجتماعي بتزايد الاستهلاك السلعي، يرى كل من الفكر المؤسسي والبيئي أن هذا السلوك يتأثر بعوامل مجتمعية واقتصادية تتداخل في تحديد هذا السلوك، وأن هذه العوامل متغيرة. وبالتالي، فإن السلوك الاستهلاكي غير ثابت، كما أن تزايد الاستهلاك السلعي الذي يتخطى حتى المقاييس الموسعة للحاجات الإنسانية الأساسية له تبعات سلبية كبيرة على البيئة الطبيعية والصحية والنفسية وبالتالي تقلص من مستوى الرفاه الفعلي، والذي تشهد الدول المتقدمة أبعادا كثيرة له. وبذلك يقدم هذان الفكران تحليلا أكثر واقعية للسلوك الاستهلاكي وأبعاده مقارنة بالتحليل التقليدي الساكن. ويلخص الشكل المرفق المحددات المختلفة لمعدل الاستهلاك السلعي والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة على ارتفاع معدل الاستهلاك السلعي، كما يطرحها المنظوران الفكريان المؤسسي والبيئي واللذان يمكن النظر إليهما كمنظور متكامل واحد.



ومن المهم الإشارة هنا إلى أن عرض منظور الفكر المؤسسي في هذا البحث لا يعني تبني هذا المنظور كبديل مطلق للفكر التقليدي، ولكن يمكن النظر إليه – في بعض من أجزائه – كمساهمة تكميلية. فتركيز الفكر المؤسسي، وبخاصة المعاصر منه، على قدرة آلية الإنتاج على تغيير أذواق المستهلكين واختلاق كثير من الحاجات والرغبات الاستهلاكية لديهم، لا تعني مطلقية هذه القدرة أو انعدام أية استقلالية واختيار ذاتي من قبل المستهلكين. كما أنه من المهم التمييز بين أنواع السلع المختلفة والتي تختلف علاقة المستهلكين بها وخصوصاً مع اختلاف مستوياتهم الاقتصادية والثقافية.

وعلى الرغم من أن التحليل لكل الفكرين المؤسسي والبيئي لا يشير بأي شكل إلى عمومية التحليل ليشمل جميع المجتمعات بل يؤكد على خصوصية المؤسسات المجتمعية، إلا أننا يمكن أن نرى كثيراً من انعكاسات هذا التحليل على مجتمعات «الرفاه» الخليجية في ما يتعلق بالنمط الاستهلاكي، وهذه الانعكاسات تستحق الدراسة بشكل متعمق من قبل الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والنفس والبيئة[5].

إن مفهوم «الرفاه» أو «الغنى» – كما أشرنا في بداية البحث – لا يعني ارتفاع معدلات الإنتاج السلعي وإنما يعني ارتفاع معدلات الاستهلاك السلعي والذي تمكنت الدول الخليجية النفطية من تحقيقه وتمويله من تدفق عائدات الريع النفطي. ويلخص المفكر يوسف صايغ أبعاد هذا النمط الاستهلاكي في الدول الخليجية فيقول: «بفضل تدفق العائدات النفطية وارتفاع الدخل وتزايد الإنفاق العام والخاص بوتائر مرتفعة، أتيحت للمواطنين قدرة شرائية مرموقة مكنتهم من رفع مستوى استهلاكهم وتحسين

مستوى معيشتهم. وهذا تطور محمود تبرره الحاجة الملحة سابقا لهذا التحسين... غير أن مستوى الاستهلاك تحول وبسرعة فائقة إلى نزوع استهلاكي مفرط تعدى تلبية الحاجة المعقولة والمبررة لسلع وخدمات أساسية إلى أخرى كمالية، ثم ترفيهية، ثم ظهورية تفاخرية، بكميات وأكلاف مغرقة في التطرف» (صايغ 1986، 36).

لقد استمرت أنماط الاستهلاك المرتفع (في كل من الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام) في التسعينات على الرغم من انخفاض الإيرادات النفطية وظهور العجز المالي في ميزانيات جميع الدول النفطية، وبخاصة بعد مرحلة الغزو العراقي للكويت وتزايد أعباء إنفاق هذه الدول. ومن العوامل المؤثرة في نمط الاستهلاك المتزايد في هذه المجتمعات (عدا ارتفاع الدخل الفردي) عامل المحاكاة والتقليد الاجتماعي والذي لا يأخذ فقط بعدا داخليا (محليا) بل بعدا خارجيا. فنتيجة للوفرة النفطية وانفتاح هذه المجتمعات (عبر وسائل الاتصالات والسياحة) أصبح هناك تقليداً لنمط «الحياة الجديدة» الغربية والذي تتبعه الفئات الاجتماعية العليا في المجتمعات الخليجية، وتسعى إليه بشكل مستمر الفئات الاجتماعية الأخرى. وإن كانت هناك صعوبة في الاستدلال الكمي والإحصائي على تغير القيم المجتمعية تجاه السلوك الاستهلاكي إلا أنه ونتيجة للتغير السريع في المستوى الدخلي في هذه المجتمعات، نجد أن هناك فروقا ملحوظة في السلوكيات أو القيم الاستهلاكية بين الأجيال. فبينما كان هناك ميل واضح للجيل السابق للحفاظ على مقتنياته (والتي تعكسها الأمثلة الشعبية) أصبح هناك ميل بين جيل الأبناء والأحفاد للتغيير والحصول على الجديد.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار التفاوت في توزيع الدخل في هذه المجتمعات فإن ضغوط المحاكاة تدفع بالفئات الاجتماعية الأدنى إلى الحصول على القروض الاستهلاكية لتمويل بعض من استهلاكها الهدري. ونتيجة للتوسع في عرض القروض والتسهيلات الاستهلاكية من قبل المؤسسات المصرفية والمالية وشركات التسهيلات المتخصصة، فقد ارتفع حجم القروض الاستهلاكية في بعض من الدول الخليجية. إن التوسع في عرض القروض يفسره ضعف فرص التمويل الاستثماري من جهة، وانخفاض هامش المخاطرة من جهة أخرى، وخصوصاً أن نسبة كبيرة من هذه القروض تمنح بضمانات الرواتب الشهرية التي يستلمها غالبية المواطنين من القطاع العام. تشير إحدى الدراسات إلى أن حجم القروض الاستهلاكية للكويتيين ارتفع في السنوات (1991-1995) بحوالي 79.5% هذا عدا القروض والتسهيلات عبر القنوات غير الرسمية، حيث الكثير من هذه القروض توجه لأغراض استهلاكية ترفيه، كشراء السيارات وتمويل الرحلات السياحية (المجلس الأعلى للتخطيط 1996). كذلك تزايد في السنوات الأخيرة استخدام بطاقات الائتمان في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث إحدى التقديرات تشير إلى أن الإنفاق في هذه الدول عبر إحدى البطاقات (فيزا) تضاعف خلال عام واحد ليبلغ 5.3 بلايين دولار في مقابل 2.6 بليون دولار العام السابق (سجل أعلى ارتفاع في دولة الكويت والإمارات العربية، بنسبة 517% و89% على التوالي خلال عام واحد). ويعتبر الإنفاق عبر هذه البطاقات في دول الخليج الأعلى على المستوى العالمي (الحياة 1997/9/5).

من جانب آخر، فإن حجم الإنفاق الإعلاني التجاري في مجموعة الدول الخليجية في ارتفاع مستمر، وخصوصا في السنوات الأخيرة بعد انتشار البث الإرسالي للقنوات الفضائية. فيلاحظ في الكويت، مثلا، انتشار الإعلانات التجارية في الطرقات وفي البث التلفزيوني والإذاعي بعد أن كانت تقتصر، في مرحلة ما قبل الغزو، على الصحف والمجلات. وتشير إحدى التقديرات إلى أن الفضائيات العربية ساهمت في حدوث طفرة كبيرة في الإنفاق الإعلاني في دول الخليج، والذي سجل نمواً بلغ 20% ليرتفع من 750.7 مليون دولار عام 1995 إلى 902.4 مليون دولار عام 1996، ويتوقع أن يتجاوز حاجز البليون قريبا (الشرق الأسط 12 فبراير 1997). فضلاً عن دور الإعلانات التجارية، يساهم التوسع الملحوظ فيما يعرف «بمهرجانات التسوق» وإقامة المجمعات التسويقية الضخمة في تعميق الميل الاستهلاكي الترفي لدى الأفراد في هذه المجتمعات، حيث الاستهلاك السلعي يرتبط بقيم اجتماعية أخرى كالكسب والتسلية والاستعراض[6].

من المهم هنا الإشارة إلى أن أحد العوامل الأخرى المؤثرة في السلوك الاستهلاكي في هذه المجتمعات، والذي لا ينطبق على مجتمعات الرفاه المتقدمة، يعود إلى طبيعة الدولة الريعية والراعية في مجتمعات دول الخليج، والتي تنعكس على ضعف العلاقة بشكل عام ما بين إنتاجية العمل والعائد المتحصل منه. ولعل الاختلاف الجوهري في تحليل الفكر المؤسسي عن واقع الدول الخليجية هو علاقة الارتباط بين عملية الإنتاج والاستهلاك السلعي. فالفكر المؤسسي يشير إلى ارتفاع نمط الاستهلاك، كوسيلة لتصريف الإنتاج السلعي المتزايد (وهو أيضا ما يبرر زيادة الإنفاق الاستهلاكي في الفكر الكينزي لزيادة الإنتاج السلعي والتوظف)، إلا أنه في الدول الخليجية ذات القاعدة الإنتاجية* المحدودة يتم تمويل نسبة مرتفعة من الاستهلاك السلعي، وبخاصة السلع المستوردة، عن طريق العائدات النفطية، ولا تؤدي إلى رفع الطاقة الإنتاجية المحلية. وبالتالي، فإن زيادة الاستهلاك السلعي في هذه المجتمعات تمثل إحدى حلقات تصريف الإنتاج السلعي في الدول المتقدمة، وهي أسواق خصبة نتيجة لارتفاع معدلات الدخل الفردي فيها وارتفاع معدلات النمو السكاني، ففي حين تزيد هذه الأنماط الاستهلاكية من أرباح الشركات المنتجة والمصدرة وأرباح العملاء التجاريين المحليين في الداخل، فإنها على صعيد الاقتصاد الوطني تمثل تسربا من دورة الدخل المحلية والتي تمول من عملية «التحويل» النفطي (وليس الإنتاج النفطي) لعوائد دخلية. وإذا ما تم تقويم معدلات «التحويل النفطي»، كتآكل في رصيد الثروة النفطية، فإن الوضع الفعلي للميزانيات العامة للدول النفطية يجب أن يسجل كعجز مستمر.

فضلاً عن استنفاد الثروة النفطية الطبيعية وتحويلها - في جزء منها - لتمويل استيراد سلع الترفيه التي يتطلبها نمط الاستهلاك المتزايد، فإن لعملية «التحويل النفطي» نفسها أبعاداً بيئية خطيرة في هذه الدول. والدراسات المختصة في تقويم هذه الأبعاد كثيرة، تقدمها مراكز الأبحاث والجمعيات والمنظمات الوطنية والإقليمية لحماية البيئة في هذه المنطقة*. ويكفي هنا الإشارة إلى أحد الأبعاد البيئية المنعكسة في مياه الخليج والتي تعتبر الأكثر تلوثا في العالم، حتى من دون احتساب الآثار التدميرية العظمى لحربي

الخليج الأولى والثانية. وينجم التلوث عن عمليات التحويل النفطي من خلال التسرب الطبيعي من آبار النفط تحت الماء، أو أثناء عمليات الحفر، وبشكل أكبر من عمليات النقل البحري للنفط في حالات تفريغ بعض من الناقلات لحمولتها السامة أو تفريغ مياه التوازن الملوثة، وكذلك في حالات حوادث التصادم والغرق وغيرها، وذلك من دون الخوض هنا في تبعات هذا التلوث المائي على الحياة النباتية والحيوانية والإنسانية.

إلى جانب الأبعاد البيئية لعملية التحويل النفطي، هناك أيضا أبعاد بيئية لعملية الاستهلاك السلعي مثل التلوث الجوي الناجم عن ارتفاع معدلات استهلاك السيارات الخاصة وما ينتج عنها من غازات ومكونات سامة، وأيضا الاختلال الصحي، وبخاصة بين صغار السن والشباب، نتيجة للتلوث البيئي وارتفاع معدلات استهلاك الوجبات السريعة التي تحوي على نسب عالية من الدهون والأملاح وتفتقد الكثير من القيم الغذائية الضرورية. وهناك حاجة لدراسات متعمقة من قبل المختصين بعلم الاجتماع والنفس والطب والتغذية، تحلل أبعاد هذا النمط الاستهلاكي الغذائي وتقوم مدى مساهمته في ارتفاع نسبة الأمراض الانتكاسية كمسبب رئيسي للوفيات في هذه المجتمعات.

يرتفع أيضا في المجتمعات الخليجية، كنتيجة لارتفاع معدلات الاستهلاك، حجم النفايات المنزلية والتي تمثل أكبر نسبة من المخلفات اليومية. وتشير إحدى التقديرات إلى أن معدل إنتاج النفايات المنزلية في الخليج يتراوح بين 750-900 كيلو غرام سنويا للشخص الواحد، بينما يبلغ هذا المعدل في أوروبا الغربية 350 كيلوغراما[7].

إن أحد الاستنتاجات المهمة التي يؤكد عليها الفكر المؤسسي والبيئي هي أن تعميق آلية السوق وتقليص دور الدولة باتجاه المزيد من الخصخصة سيؤديان إلى تزايد معدلات الإنتاج والاستهلاك السلعي في الدول المتقدمة ومعدلات الاستيراد السلعي لها في الدول غير المنتجة، وأن الإنفاق الإعلاني المتزايد وتسهيلات الدفع الاستهلاكية التي تقدمها المؤسسات المالية ستؤدي إلى تعميق الميل الاستهلاكي لدى الأفراد. وتزداد أيضا مع هذا التوجه حدة سوء توزيع الدخل، وبالتالي زيادة الفجوات الاستهلاكية بين الفئات الاجتماعية. ويمكن الإضافة هنا أن تعميق ارتباط الأسواق العالمية (العولمة) سيدفع باتجاه تعزيز دور الأسواق وزيادة معدلات الاستهلاك السلعي، إذ أن جزءاً أساسياً من استراتيجية السوق العالمي هي خلق طلب لسلع ليس لها حاجة. وفي تأكيده لهذه الفكرة ينقل المفكر إسماعيل سراج الدين تعبيرا لأحد المسؤولين الإداريين لإحدى الشركات الكبرى يقول: «إن وظيفتنا هي إقناع الناس بشراء ما لا يحتاجونه» (Sirageldin 1997). ومن جانب آخر فإن تعميق انفتاح الاقتصاديات الوطنية على السوق العالمي ستضع ضغوطا – عبر المنافسة العالمية – باتجاه تخفيض دخول العمال والموظفين والتي سيساندها في ذلك – في حالة الدول النفطية – الانخفاض في العائدات النفطية وتزايد الإنفاق الحكومي العسكري فضلاً عن ارتفاع معدلات النمو السكاني، ما سيعمق حدة التفاوت في توزيع الدخل.

الدعوة هنا ليست لتقليص «مستويات المعيشة» وبل إلى إعادة تعريف هذا المفهوم وكذلك مفهوم «الرفاه» ليشمل أبعاداً غير الإشباع المادي، وإلى إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية وما بين الأجيال لتأخذ بعين الاعتبار نصيب الأجيال القادمة وحقها في

مستوى معيشي لائق، وزيادة الإنفاق العام لتعميق الإنتاج والاستهلاك الثقافي والفني والعلمي، فضلاً عن الأهمية القصوى في تقليص الاعتماد على عملية «التحويل النفطي» وتوظيف العوائد في خلق عمليات إنتاجية بديلة واستخدام التقنيات الملائمة للبيئة، مع تكريس المفهوم القيمي والتقني لإعادة التدوير (recycling). ويبقى السؤال المهم والمقلق هو: كيف يمكن تطبيق السياسات المقترحة من قبل هذين المنظورين واللذين يتخذان موقفا غير حيادي في الدعوة لتقليص معدلات الاستهلاك والإنتاج الهدري، وفي الدعوة لإعادة توزيع الدخل وتقليص دور السوق، في ظل واقع تسيطر فيه الشركات الإنتاجية والمؤسسات المالية الضخمة والتيار فيه مندفع نحو تعميق الخصخصة والعولمة؟

على الرغم من الواقع الذي يقودنا إلى التشاؤم، والذي لا يستطيع أحد أن يجزم معه أين سيكون الاتجاه، يظل هناك مؤشر إيجابي يتمثل في انتشار هذا الفكر بين عدد متزايد من المفكرين وبين عدد من الحركات والمنظمات غير الحكومية النشطة، كحركات حماية البيئة وحماية المستهلك، وفي تزايد الوعي الشعبي بأبعاد الاختلال في مفهوم الرفاه الإنساني والمجتمعي والبيئي الفعلي في الدول المتقدمة، وبشكل لا يزال أضعف في بعض من الدول النامية، ليمثل جماعات ضغط وطنية وعالمية تحمل قيما مجتمعية وبيئية جديدة تقاوم عجلة الإنتاج والاستهلاك الهدري المتزايد وتعمل باتجاه حماية النظام الإنساني والمجتمعي والبيئي.

الهوامش

– يتوجه الباحث بالشكر لكل من إسماعيل سراج الدين أستاذ شرف Johns Hopkins University، رمزي زكي أستاذ بقسم الاقتصاد وحامد الرحماني بقسم الهندسة الكهربائية – بجامعة الكويت لقراءتهم النقدية واقتراحاتهم.

(1) يوضح رمزي زكي – مستندا على إحصائيات حديثة – أنه ونتيجة للثورة التكنولوجية المعاصرة فإن معدلات البطالة في الدول الرأسمالية تتزايد مع انخفاض المستويات المعيشية والتي تعدت الطبقة العاملة لتشمل الطبقة الوسطى (زكي 1997).

(2) يشير ستابيل في مقالته حول نظريات الاستهلاك والهدر إلى أن مفهوم الهدر الاستهلاكي ميزه المفكر الكلاسيكي جون ستيوارت مل حين فرق بين «الاستهلاك المنتج» و«الاستهلاك غير المنتج» (Stabile 1996).

(3) لقد استخدم عدد من المفكرين المعاصرين نظرية المحاكاة لفيبلن وأدخلوا أجزاء منها في التحليل الكلي للاستهلاك في ما يعرف بأثر المحاكاة وأثر الاستعراض، والذي طوره بشكل قياسي دوزنبري. كما أن عدداً من المفكرين قسموا أثر المحاكاة والتقليد إلى ثلاثة أنواع: (أ) «أثر فيبلن»: والمقصود به أن ارتفاع سعر السلعة يعني ارتفاع المكانة الاجتماعية لمستهلكها، (ب) أثر الانحياز: حيث الدافع هو الوصول إلى مستويات الآخرين، (ج) أثر التفاخر: حيث الدافع هو الحصول على سلع معدة لاستهلاك النخبة فقط (Tilman 1993).

(4) أعلنت مؤسسة فيزا انترناشيونال أن عملياتها في جميع أنحاء العالم سجلت رقما قياسيا في حجم الإنفاق عبر بطاقتها، وصل إلى تريليون دولار خلال الفترة من مارس 1996 للى مارس 1997. وقد بلغ عدد البطاقات لأصحاب الحسابات المدينة 119 مليون بطاقة، في حين وصلت بطاقات (دائن/مدين) إلى 572 مليون بطاقة (الرأي العام الكويتية 13 يوليو 1997).

(5) مع ملاحظة وجود فروق في ما بين مجموعة الدول الخليجية، حيث مستوى الاستهلاك ينخفض في كل من البحرين وعمان عن كل من المملكة العربية السعودية، والإمارات المتحدة، وقطر والكويت.

(6) يشير العضو المنتدب لإحدى الشركات الخاصة في مقدمة ورقته في مؤتمر «الأسواق الاستهلاكية في الخليج» والذي عقد في دبي 1994 إلى أن «التسوق في الخليج يرتقي إلى مرتبة الفن في الواقع، بالإضافة إلى كونه ضرورة يومية أو أسبوعية، فهو نشاط ترفيهي وهروب من إطار البيت المحدود وفرصة لإثبات مهارات المساومة وأحيانا ما يكون عرضا واستعراضا للأزياء وغير ذلك» (Rodes 1994, 1).

(7) حسب تصريح مندوب الأمم المتحدة لشؤون البيئة في دبي في مؤتمر «إدارة البيئة» والذي عقد في الإمارات العربية في الفترة 15-19 فبراير 1997 (جريدة القبس الكويتية 11 فبراير 1997).

المصادر

إسلام، أحمد مدحت

1990 التلوث مشكلة العصر عالم المعرفة (152) أغسطس: الكويت.

الرحماني، إقبال

1998 «قراءة نقدية في منهج الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث». مجلة العلوم الاجتماعية. مجلد 26 (2) صيف: 25-44، الكويت.

المجلس الأعلى للتخطيط

1996 «تقرير بشأن محددات وآثار التوسع في منح القروض الاستهلاكية وغيرها من القروض المقسطة». الكويت: اللجنة الاقتصادية – الأمانة العامة.

بيليت، جان ماري

1994 عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة. ترجمة السيد محمد عثمان. عالم المعرفة (189) سبتمبر: الكويت.

زكي، رمزي

1997 وداعا.. للطبقة الوسطى. دار المستقبل العربي: القاهرة.

صايغ، يوسف

1986 «المستقبل الاقتصادي لبلدان مجلس التعاون الخليجي». المستقبل العربي. السنة التاسعة (87): 32-45.

طلبة، مصطفى كمال

1995 إنقاذ كوكبنا. مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت.

عبدالله، عبدالخالق

1993 «التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية» المستقبل العربي. السنة الخامسة عشر (167): 97-102.

فروم، إريك

1989 «الإنسان بين الجوهر والمظهر» ترجمة سعد زهران. عالم المعرفة (140) أغسطس: الكويت.

Buarque, C.

1993 The End of Economics? London & New Jersey: Zed Books Ltd.

Capra, F.

1983 The Turning Point. London: Flamingo.

Common, M.

1995 Sustainability and Policy. UK: Cambridge University Press.

During, A.

1992 How much is Enough? New York and London: W.W. Norton & Co.

Fine, B., E.

1993 World of Consumption. London and New York: Routledge.

Galbraith, J.

1991 The Affluent Society. London: Penguin Books.

The Group of Green Economists

1992 Ecological Economics. London and New Jersey: Zed Books.

Lane, R.

1994 "The Road not Taken: Friendship, Consumerism, and Happiness", Critical Review 8(4): 521-554.

McFarland, F.

1985 "Theorstein Veblen versus the Institutionalist", Review of Radical Political Economics 17 (4): 104-5.

McFarland, F.

1991 Economic Philosophy and American Problems. USA: Rawman & Littlefield.

Moore Lappe, F. and Collins, J

1982 Food First. London: Abacus.

Ravioli, C.

1995 Economists and the Environment. London and New Jersey: Zed Books.

Redclift, M.

1987 Sustainable Development. London & New York: Routledge.

Rodes, T.

1994 "Key Features of Gulf Consumer Markets", A MEED Conference, Dubai 22 & 23 March.

Schumacher, E. F.

1993 Small is Beautiful. UK: Vintage.

Sirageldin, I.

1997 "Globalization and Human Resource Development in the ERF Region". Paper presented at "Globalization: Challenges and Opportunities for Development in the ERF Region Conference". Kuwait 18-20 October.

Stabile, D.

1996 "Theories of Consumption and Waste, Institutional Foreshadowing in Classic Writings". Journal of Economic Issues XXX (3): 685-699.

Tilman, R. ed.

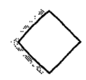
1993 Veblen Treasury. New York & London: M.F. Sharpe.

Veblen, T.

1993 "The Theory of the Leisure Class", PP 3-100 In R. Tilman ed., A Veblen Treasury. New York & London: M.F. Sharpe.

Wouter, V. D. ed.

1995 Taking Nature Into Account. New York: Copernicus.



العرب ودول الجوار

عبدالخالق عبدالله*

للوطن العربي حدود جغرافية مشتركة مع 11 دولة في القارتين الآسيوية والأفريقية. ففي أقصى الشرق العربي هناك الجمهورية الإسلامية في إيران والتي تجاور سبع دول عربية خليجية هي دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى العراق. وفي أقصى الشمال العربي تقع تركيا التي تجاور كلاً من سوريا والعراق. أما في أقصى الجنوب والغرب فيحد الوطن العربي تسع دول افريقية هي ارتيريا وأثيوبيا وتشاد وأوغندا وزائير وافريقيا الوسطى والنيجر ومالي والسنغال، والتي لها حدود مشتركة مع كل من السودان والصومال وجيبوتي وليبيا والجزائر والمغرب وموريتانيا.

وبالرغم من أهمية علاقة الوطن العربي بجميع دول الجوار، إلا أن علاقات دوله بكل من إيران وتركيا وإلى درجات أقل أثيوبيا، هي التي كانت ولا تزال تستأثر بالأولوية السياسية العربية. فكل دولة من هذه الدول الثلاث تتمتع بقدرات وإمكانات وموارد بشرية وطبيعية وإنتاجية تساوي أو ربما تزيد على قدرات وإمكانات الدول العربية القريبة منها والبعيدة. لذلك فإن لهذه الدول دون دول الجوار الأخرى تأثيراتها المهمة والعميقة على السياسات والقرارات والاستراتيجيات العربية الفردية والجماعية. وتبدو ايران وتركيا من أكثر دول الجوار حضوراً في التفكير الاستراتيجي العربي، وهما حتماً الأكثر قدرة حالياً على اختراق النظام الاقليمي العربي في ظل الواقع الراهن لتوازن القوى الذي يميل بشكل واضح لصالحهما وليس لصالح الدول العربية، وخصوصاً بعد تداعيات حرب الخليج الثانية واستمرار الحصار الاقتصادي الدولي المضروب على العراق. إن لدى هاتين الدولتين القدرة. وربما الرغبة، للاستفادة من الضعف السياسي العربي الراهن من أجل تحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية والجغرافية على حساب الدول العربية وبالتالي تعظيم فائدتهما من التحولات الإقليمية والعالمية المتلاحقة. ويلاحظ أن المرحلة الراهنة من علاقة الوطن العربي بهاتين الدولتين، وبمعظم دول الجوار الأخرى، هي مرحلة مليئة بالتوترات والخلافات والنزاعات المزمنة. لقد ازدادت حدة الخلافات السياسية والعقائدية بين الدول العربية ودول الجوار خلال السنوات الأخيرة. وتحولت هذه الخلافات إلى أزمات مستعصية بعد أن أخذت شكل التجاوزات الحدودية المتكررة والتدخلات المستمرة

* أستاذ مشارك (Associate Prof.) بقسم العلوم السياسية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

في الشؤون الداخلية. كذلك حدثت مواجهات عسكرية محدودة أحياناً وعنيفة أحياناً أخرى. وأصبحت دول الجوار بمثابة دول معادية تناصب العداء للعرب وتناصبها الدول العربية العداء المتبادل وكأن دورها التاريخي يكمن في تحولها إلى مركز جذب للخارج تستهدف شد أوصال الوطن العربي وتمزيقه (نقرش 1992، 93). وبرغم وجود علاقات إنسانية وإجتماعية مشتركة وروابط تاريخية وحضارية واضحة كل الوضوح، فإن السمة السائدة لعلاقة الوطن العربي بدول الجوار هي التباعد بدلاً عن التقارب والصراع بدلاً عن التعاون والعداء بدلاً عن حسن الجوار والتعايش السلمي. إن علاقات الدول العربية بدول الجوار ليست بالعلاقات الودية أو الصحية وتحمل في طياتها الكثير من الصراع والقليل من التعاون بحيث يصبح الصراع هو القاعدة في حين أن التعاون هو الاستثناء. وتبدو هذه العلاقات في مجملها وكأنها مؤسسة على أسس تعمق التوترات وتغلب التناقضات وتحول دول الجوار من رصيد بشري وحضاري محتمل إلى مصدر تهديد استراتيجي مستديم للوطن العربي.

إن الهدف من هذه الدراسة الوصفية والتحليلية هو رصد سمات المرحلة الراهنة والمستقبلية من علاقة الوطن العربي بدول الجوار وإبراز أهم التطورات والمستجدات في مجال التقارب والتباعد بينهما. وهي تحاول الإجابة عن تساؤلات حول: كيف تدير الدول العربية علاقاتها مع دول الجوار الجغرافي؟ ما هي عوامل التقارب وما هي عوامل التباعد بين الوطن العربي ودول الجوار؟ لماذا تبدو عوامل التباعد هي السائدة حالياً ولماذا تتحكم هذه العوامل في العلاقات بين الدول العربية ودول الجوار؟ كيف يمكن تصحيح العلاقات بين الوطن العربي ودول الجوار؟ كيف يمكن التخفيف من التوترات والأزمات وهل بالإمكان تأسيس علاقات تعاونية وودية مع دول الجوار خلال المستقبل المنظور؟ كذلك تسعى هذه الدراسة، وفي سياق الإجابة عن هذه التساؤلات، إلى التأكد من صحة فرضية أساسية هي أن الصراع وليس التعاون هو السمة البارزة والمميزة لعلاقة الوطن العربي بدول جواره، الكبيرة والصغيرة، وأن المستقبل القريب سيشهد تزايد حدة هذا الصراع.

الأسس النظرية للعلاقات مع دول الجوار

تتأرجح علاقات دول العالم عموماً بين التعاون تارة، والتوتر تارة أخرى. فالتوتر والتعاون هما من أهم بديهيات العلاقات الدولية المعاصرة (هلال 1988، 66). إن النظام السياسي العالمي المعاصر مليء بالتوترات والصراعات كما أنه مليء بمحاولات الدول للتعاون والاندماج. ففي الوقت الذي تزداد حدة التوترات بين الدول فإن العالم لم يشهد في أي وقت من الأوقات إندفاعاً نحو التقارب والتعاون والإندماج والتكتل بين الدول كما هو سائد في العالم الذي يزداد انكماشاً يوماً بعد يوم (Allen and Hamnett 1995). دول العالم حريصة على سيادتها وبناء قوتها العسكرية وبسط نفوذها السياسي وبالتالي التسبب في اندلاع الصراعات والحروب، لكنها أيضاً حريصة كل الحرص على الإلتزام بالقوانين والأعراف والمواثيق الدولية ومستعدة للتنازل عن بعض من رموز السيادة التقليدية (Sassen 1996) والتعايش السلمي مع بعضها، وتطوير العلاقات الودية والاحترام

المتبادل وتعزيز مجالات التعاون الدولي بما في ذلك احتمالات قيام الحكومة العالمية (Falk 1995).

إن التعاون والصراع سمتان ملازمتان للعلاقات بين كل دول العالم، وهما من أبرز مميزات العلاقات بين دول الجوار. فالدول المتجاورة جغرافياً هي من أكثر دول العالم ميلاً للتعاون والتوتر في ما بينها. القرب الجغرافي يولد في العادة مجموعة متداخلة من عوامل التقارب والتباعد قد تصل إلى حد التحالف أو العداء. إن أكثر التوترات والصراعات عنفاً وحدة. وأكثر محاولات التعاون والاندماج الإقليمي نجاحاً في العالم، هي تلك التي تتم بين الدول المتجاورة وليس بين الدول المتباعدة جغرافياً. كما أن الدول التي تنتمي لنظام إقليمي واحد، هي، في الوقت نفسه، الدول التي قد تربط بينها صداقة حميمة أو عداوة لدودة. وإذا كانت كل دول العالم تسعى بشتى الوسائل لممارسة الهيمنة والتأثير وبسط النفوذ، فإن دول الجوار الجغرافي هي المجال الأقرب لسعي الدول لممارسة الهيمنة والضم والاحتواء بل والاحتلال وخوض المعارك الدامية والطاحنة. إن الخلافات بين دول الجوار هي خلافات حقيقية وجذرية وليست خلافات مصطنعة وعابرة وتتراوح بين الخلافات القومية والمذهبية والسياسية والتاريخية والجغرافية المستديمة (الجوهري ودرويش 1986). وعليه فإنه في ظل هذا التداخل بين القوميات المتصادمة والمصالح المتعارضة والمشكلات المتجددة، يبدو من الصعب التأسيس لعلاقات صحية وودية وتعاونية بين دول الجوار. فالأسباب العميقة للصراع قائمة دائماً واحتمالات التوتر مستمرة بين جميع دول الجوار بما في ذلك بين الوطن العربي ودول جواره الصغيرة والكبيرة.

إن عوامل التوتر بين الدول العربية وكل من ايران وتركيا وأثيوبيا ودول الجوار الأخرى متعددة وتشمل في ما تشمل: وجود قوميات عريقة ومتصادمة خاضت في ما بينها معارك تاريخية محفورة في الذاكرة الجماعية لشعوبها، مذاهب متحفزة ومعبأة ومتشككة في مصداقية بعضها وعلى مختلف المستويات بما في ذلك المستوى الشعبي والثقافة الشعبية، مشكلات حدودية ورثها العهد الاستعماري ولم تحسم بعد الحسم النهائي ولا يتوقع أن تحسم في المستقبل القريب، خلافات مائية مستعصية أخذت تزداد إلحاحاً مع تفاقم الأوضاع المائية في المنطقة العربية، وربما تسببت مستقبلاً في اندلاع معارك أكثر عنفاً من كل المعارك السابقة بين الدول العربية ودول الجوار، نزعات سياسية توسعية وطموحات باستعادة أمجاد تليدة غير مسنودة على أرض الواقع بقدرات وإمكانيات واقعية (روجرز وليدون 1997)، تناقض في المصالح الآنية واختلال واضح في موازين القوى.

كل هذه الخلافات هي خلافات حقيقة وجذرية ولا يمكن تجاوزها أو التظاهر بعدم وجودها، وتؤسس لعلاقات صراعية بين الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي. إن العلاقات الراهنة فيها الكثير من الصراع واليسير من التعاون. بل يبدو وكأن الصراع هو القاعدة الحاكمة للعلاقة بين الدول العربية ودول الجوار، في حين أن التعاون هو الاستثناء. ولا شك أن الوقائع والتطورات المعاصرة تؤكد أن حالة الصراع هي الحالة

السائدة في العلاقات مع دول الجوار. فالاجتياح العسكري التركي المتكرر للمناطق الكردية في العراق واحتلال تركيا شبه الدائم لشمال العراق والموقف العربي الرافض بشدة للتعاون التركي الاسرائيلي والموجه في معظمه ضد العراق وسوريا، تتسبب في خلق علاقات غير ودية مع تركيا (الكيلاني 1996، 24). كذلك، فإن الاحتلال الايراني المستمر لجزر الإمارات والحذر العربي الجديد من الخطاب الثوري والراديكالي الايراني، والخوف التقليدي من تنامي القدرات العسكرية الايرانية الهجومية، هي أيضاً من الأمور التي تتسبب في عدم استقرار العلاقات بين الدول العربية وايران. فضلا عن ذلك، فإن الدعم الأريتيري والأوغندي والأثيوبي لقوى المعارضة السودانية، فضلا عن احتضان السودان للمنظمات الإسلامية المناوئة لنظم الحكم في الدول الأفريقية المجاورة، تشير إلى تدهور في العلاقات بين الدول العربية ودول الجوار الرئيسية في أفريقيا. هذه القضايا وغيرها من القضايا والخلافات الآنية والبنيوية هي مجرد تجليات لحالة التوتر والصراع بين الوطن العربي ودول الجوار.

لكن، وبالرغم من كل مظاهر الصراع والتوتر، الحقيقية منها والمفتعلة، إلا أن دول الجوار ليست بالضرورة دولاً معادية. فالجوار لا يعني تلقائياً العداء. وإذا كانت العلاقات سيئة حالياً فإنها لم تكن هكذا دائماً ولا ينبغي لها أن تبقى كذلك مستقبلاً، وبخاصة مع الانتماء الحضاري المشترك والعلاقات الإنسانية والاجتماعية المتداخلة أشد التداخل. بل إن التهديدات التي تشكلها دول الجوار حالياً ليست بالتهديدات المصيرية ولا هي بالتهديدات التي لا تستطيع الدول العربية مواجهتها أو التغلب عليها. وإذا كان من الحصافة السياسية التنبه إلى ما يمكن أن تمثله دول الجوار من تهديد في مرحلة التجزئة والتفكك والضعف العربي الراهن، فإنه لا ينبغي، على الاطلاق، عند التعامل مع دول الجوار الانطلاق من افتراض عدائي مسبق وموقف أيديولوجي حتمي بأنها مصدر خطر وتهديد للأمن القومي العربي. بل إن احتمالات التعاون وحسن الجوار والعلاقات الودية هي، أيضاً، ممكنة وواردة في كل اللحظات. ففي أقصى حالات الاختلاف والتأزم في العلاقات هناك إمكانية التنسيق والتحالف، وربما الاندماج أو التوحد الاقتصادي والسياسي بين الدول التي تنتمي إلى منطقة جغرافية وحضارية واحدة.

إن الوطن العربي ربما كان محظوظاً بدول جواره. فمعظم دول الجوار هي من ذات التوجه الحضاري وتنتمي إلى تراث عقائدي واحد. لقد خلق الإسلام بين هذه الدول والدول العربية روابط روحية ودينية عميقة، وربما أزلية، وتتجاوز الاعتبارات الدنيوية والأزمات الآنية (سعيد 1987، 31). كذلك، وبحكم القرب الجغرافي، فإن دول الجوار قريبة كل القرب من الدول العربية على الصعيد الإنساني والاجتماعي بل هي، بكل تأكيد، أكثر دول العالم قرباً على الصعيد الثقافي والعقائدي. إن بين الدول العربية ودول الجوار تاريخاً لا ينتهي من الروابط المشتركة والمتداخلة. والتي ظلت مستمرة عبر كل العصور وفي ظل أقصى حالات الصراع والتوتر. هذه الروابط الاجتماعية والتاريخية والحضارية تخلق مساحة واسعة للالتقاء، ويمكن أن تؤسس لتفاعلات إيجابية وتنسيقية وتعاونية في المواقف تجاه التطورات الاقليمية والعالمية وتجاه الاعداد والأصدقاء. لذلك، فإن دول

الجوار بقدر ما هي مصدر تهديد سياسي وعسكري، هي أيضاً رصيد إنساني وحضاري لا ينبغي تجاهله أو الاستهانة به. إن بالإمكان توظيف هذا الرصيد البشري والحضاري الكامن توظيفاً إيجابياً من أجل التقليل من التوترات المفتعلة والعابرة، وبالتالي تحقيق التعايش السلمي والاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي بين الوطن العربي ودول الجوار، وبخاصة تركيا وايران. وتأتي الوقائع المعاصرة لتبين أن الدول العربية ودول الجوار قد تمكنت، وبرغم حالة الصراع، من تطوير شبكة من العلاقات التجارية والمالية والاستثمارية المتبادلة، والتي أخذت تشهد الانتعاش النسبي خلال عقدي الثمانينات والتسعينات. كما تشترك هذه الدول معاً في عضوية مجموعة مهمة من المنظمات الاقليمية والعالمية المتخصصة، كمنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الدول المصدرة للنفط وحركة عدم الانحياز، وكلها تفسح في المجال للتقارب ولبناء الثقة وتحقيق الأهداف المشتركة، والتأسيس لفهم أفضل عن أوضاع دول الجوار واستيعاب سماتها وخصوصياتها السياسية والاجتماعية والتنموية(سعيد 1987، 32).

السمات العامة لدول الجوار

أول ما يسترعي الانتباه بالنسبة لدول الجوار الإحدى عشرة المحيطة بالوطن العربي هو تنوع هذه الدول من حيث القدرات والإمكانات ومن حيث الأهمية السياسية الإقليمية والدولية. فدول الجوار تختلف في ما بينها، في سماتها العامة وخصائصها السياسية والاجتماعية وفي مواردها الطبيعية وقدراتها التهديدية، وفي أوضاعها الداخلية وفي علاقاتها التعاونية والصراعية مع الوطن العربي. فهناك من بين دول الجوار دول صغيرة كل الصغر وأخرى كبيرة من حيث المساحة وعدد السكان. كما أن من بين دول الجوار دولاً مستقرة نسبياً في أوضاعها السياسية الداخلية ودولاً تعاني من عدم استقرار داخلي واضطرابات سياسية مزمنة. ومن بين دول الجوار دول فقيرة كل الفقر، بل هي في عداد أكثر الدول فقراً في العالم، ودول أخرى غنية بمواردها وبقدراتها الإنتاجية وبدرجة تطور بنيتها التحتية والمؤسساتية. كذلك، فإن بعضا من دول الجوار هي دول مهمة بالنسبة للنظامين السياسي والاقتصادي العالميين وتنتمي إلى تكتلات سياسية وعسكرية عالمية كبرى، وبعضها هامشية وتعاني من الإهمال السياسي على الصعيدين الاقليمي والدولي. فضلا عن ذلك، فإن بين دول الجوار دولا آسيوية وأخرى افريقية ودولا مسلمة وأخرى غير مسلمة، ودولا حديثة التكوين والولادة وتواجه تحديات البقاء والاستمرار وأخرى عريقة وقديمة وتنتمي إلى أقدم الحضارات والأمبراطوريات التي توسعت في كل الاتجاهات والقارات.

إن تركيا هي اليوم، وبكل المعايير الاستراتيجية والتنموية، من أكثر دول الجوار قوة وتطوراً وتقدماً (نور الدين 1997)، وهي، بالتالي، الأكثر قدرة على التصرف كقوة اقليمية كبرى وفاعلة وقادرة على اختراق النظام الاقليمي العربي في أطرافه والتأثير في أولوياته، وبخاصة في ظل تداعيات حرب الخليج الثانية، وفي ظل بروز وتطور النظام العالمي الجديد (الأزعر 1994، 129-151). فتركيا أكبر مساحة من العراق وسوريا معاً، إذ تبلغ مساحتها 780 ألف كيلو متر مربع. اما عدد سكانها فقد بلغ حوالي 66 مليون نسمة

بحلول عام 1997، وهو ما يوازي أكثر من ضعف عدد سكان كل من العراق وسوريا الدولتين العربيتين المجاورتين لها. ويلاحظ إن 40٪ من عدد سكان تركيا هم من الشباب دون الـ 15 عاماً. اما إجمالي الناتج القومي لتركيا فقد تجاوز الـ 170 بليون دولار عام 1996، في الوقت الذي يشهد الاقتصاد التركي نمواً سنوياً قدره 7٪ (خلال السنوات الخمس الأخيرة). ويصل معدل دخل الفرد في تركيا إلى حوالي 2650 دولاراً سنوياً، أي أكثر من 5 أضعاف معدل دخل الفرد في الدول النامية. وقد تمكنت تركيا مؤخراً من السيطرة على التضخم وبات لا يزيد حالياً عن 6٪ سنوياً، كما انخفضت ديونها الخارجية إلى أقل من 10 بلايين دولار، أي حوالي 6٪ من إجمالي الناتج القومي. وبالرغم من بعض المتاعب الاقتصادية، وبخاصة المتعلق منها بالبطالة المتفاقمة بين الشباب التركي والوضع غير المستقر للعملة التركية، يبقى الاقتصاد التركي، اليوم، أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط، كما أنه الأكثر تنوعاً والأكثر حيوية والأكثر اندماجاً في النظام التجاري والمالي العالمي. اما قدرات تركيا العسكرية فقد تم مؤخراً تطويرها وتحديثها. وقد تجاوز الانفاق العسكري التركي 6 بلايين دولار عام 1997، في الوقت الذي بلغ عدد القوات المسلحة التركية أكثر من 600 ألف جندي مدعومين بقدرات برية قوامها 4000 دبابة وقدرات جوية مكونة من 430 طائرة مقاتلة حديثة وقدرات بحرية تحتوي على 20 سفينة حربية و16 غواصة. إن تركيا هي، اليوم، قوة عسكرية رئيسية في المنطقة وهي جزء من بنية حلف الشمال الأطلسي. علاوة على ذلك فإن تركيا متقدمة في مجال المؤسسة السياسية وتطور التجربة الديموقراطية والتحديث السياسي وبناء مؤسسات المجتمع المدني، على كل من العراق وسوريا وربما بقية الدول العربية (معوض 1998). هذه القدرات والإمكانات المتاحة لتركيا تؤهلها للقيام بدور اقليمي شمالاً وجنوباً، وخصوصا أن هذا الدور الاقليمي مدعوم كل الدعم من الولايات المتحدة الاميركية، ويتم في ظل واقع التجزئة العربية(محمد 1996).

أما إيران فإنها، كتركيا، تمتلك قدرات وإمكانات بشرية وطبيعية واستراتيجية مهمة، وترغب هي أيضاً بالقيام بدور اقليمي بارز في منطقة الخليج العربي التي هي بالنسبة إلى إيران ضمن مجالها الحيوي والتي تعيش حالياً حالة فراغ سياسي نتيجة للحصار على العراق. إن الطموح الإيراني للقيام بدور القوة الاقليمية الرئيسية مستند على حقائق موضوعية واضحة. فمساحة إيران التي تبلغ 1،6 مليون كيلومتر مربع تساوي أربعة أضعاف مساحة العراق. أما عدد سكان إيران فقد تجاوز 66 مليون نسمة عام 1997 أي ضعف عدد سكان كل الدول العربية الخليجية. ويلاحظ أن عدد سكان إيران يزداد بمعدل سنوي ثابت قدره 3٪ وهو من أعلى معدلات الخصوبة في العالم، الأمر الذي يعني أن عدد سكانها سيصل إلى حوالي 110 ملايين نسمة بحلول عام 2005 لتصبح إيران بذلك الدولة العاشرة من حيث عدد السكان في العالم. إن الوضع السكاني المستقبلي لإيران سيشكل تحدياً اضافياً للدول العربية المجاورة لها والتي تعاني، عموماً، ليس من قلة السكان فحسب وإنما أيضاً من اختلاله الواضح. كذلك تبدو إيران كقوة اقتصادية متنامية في الشرق الأوسط. فالناتج القومي الإيراني أصبح اليوم أكثر تنوعاً من أي وقت آخر، ولم تعد مساهمة قطاع النفط والغاز فيه

تتجاوز 15٪. وقد بلغ إجمالي الناتج القومي لإيران حوالي 120 بليون دولار عام 1997، ويشهد نمواً سنوياً قدره 3٪. أما معدل دخل الفرد في إيران فقد بلغ 1460 دولاراً سنوياً أي ما يوازي 14٪ فقط من متوسط معدل دخل الفرد في دول الخليج العربي. فضلا ذلك، فإن إيران تمتلك احتياطياً نفطياً يصل إلى 100 بليون برميل، وهي بذلك واحدة من أهم الدول النفطية في العالم من حيث الاحتياطي، وكذلك من حيث الانتاج النفطي اليومي الذي يزيد على 5و3 ملايين برميل، لكن وبالرغم مما تملكه إيران من احتياطيات نفطية ضخمة إلا أنها ليست من الدول النفطية الغنية، فهي لا تمتلك فائضاً مالياً يزيد على قدراتها الاستيعابية، كبقية الدول في الخليج العربي. بل إن هذا الاحتياطي النفطي لم يساهم في حل المشكلات الاقتصادية الإيرانية المستعصية، كالبطالة التي بلغت حوالي 20٪ والتضخم الذي يقدر بـ 40٪ سنوياً والديون الخارجية التي بلغت حوالي 17 بليون دولار، أي أكثر من 18٪ من إجمالي الناتج القومي (السعدون 1997، 11-37).

من ناحية أخرى، تبدو إيران كقوة عسكرية كبرى ومتنامية في منطقة الخليج العربي وذلك على أثر تزايد انفاقها العسكري الذي تجاوز الـ 4 بلايين دولار عام 1996. من ناحية أخرى، بلغ عدد القوات المسلحة الإيرانية أكثر من 500 ألف جندي يضاف إليهم 350 ألف جندي من الاحتياط مدعومين جميعاً بـ 1440 دبابة قتالية رئيسية، و300 طائرة مقاتلة قاذفة معظمها أميركية الصنع، منها حوالي 60 طائرة من طراز «إف – 14»، لم تعد صالحة للعمل القتالي الفعال نتيجة للنقص الشديد في قطع الغيار. كما تعتمد القدرات العسكرية الإيرانية على الحرس الثوري الذي تشكل بعد قيام الثورة وتطور إلى قوة قتالية دفاعية وهجومية خلال سنوات الحرب مع العراق (كاتزمان 1996، 264). والواضح أنه وبالرغم من كل الجهود الحثيثة لاقتناء المعدات الحربية الحديثة فإن إيران ما زالت تعاني من الضعف في المعدات الأساسية، وذلك بسبب سياسة الاحتواء المزدوج الذي أكد فعاليته على الصعيد العسكري أكثر من أي صعيد آخر. وتحاول إيران حالياً الاستعاضة عن كل ذلك باللجوء للخيار النووي والسعي لتطوير قدراتها الصاروخية والنووية، وبخاصة بعد شرائها المواد والتكنولوجيا الضرورية لإنتاج السلاح النووي. لكن أي نشاط نووي إيراني سيكون خاضعاً للرقابة الدولية بحيث يصعب عليها إنتاج أسلحة نووية في المستقبل المنظور. كما تبدو إيران نشطة في مجال إنتاج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، ويعتقد أن إيران قطعت شوطاً مهماً في هذا السياق بعد بناء مصانع ومنشآت لإنتاج غاز الأعصاب بالتعاون مع الصين الشعبية (كوردزمان 1996). ويلاحظ أن إيران نجحت أيضاً في تطوير صناعاتها العسكرية وبخاصة في مجال الأسلحة الخفيفة وإنتاج عربات مدرعة وطائرات تدريب صغيرة. لذلك فإن إيران ربما كانت متفوقة عسكرياً على جميع الخليج. بيد أن هذا التفوق يبقى مجرد تفوق في الكم فقط وليس من حيث النوع.

لا بد من الإشارة إلى أن إيران، وبالرغم من انتخاب الرئيس محمد خاتمي مؤخراً، لا تزال تعيش حالة من الإرهاصات الثورية التي تؤثر في سياساتها ومواقفها وتخلق ظروفاً

سياسية داخلية غير مستقرة، وبالتالي سلوكيات خارجية متضاربة أشد التضارب. إن انتخاب محمد خاتمي رئيساً للجمهورية وتسلمه لمهامه في شهر أغسطس عام 1997 أدخل إيران إلى مرحلة من الاستقرار السياسي الذي تجسد في شكل العديد من المؤشرات التي تؤكد أن إيران ربما كانت مقبلة على تحولات سياسية وثقافية واجتماعية (حرب 1997، 58-103) مثيرة وحقيقية وتشير إلى دخولها مرحلة من انحسار الثورة وترسيخ الدولة ومؤسساتها التنفيذية والتشريعية المنتخبة إنتخاباً حراً (هويدي 1998أ). إن الاتجاه العام السائد في إيران هو نحو الاعتدال والانفتاح على الخارج، بما في ذلك الدول العربية وكذلك الولايات المتحدة الأميركية التي أخذ الرئيس الإيراني الجديد على عاتقه مسؤولية إجراء حوارات شعبية معها ما أدى إلى أن يطرح الرئيس الأمريكي فكرة إجراء مصالحة حقيقية مع إيران (جريدة الخليج، 1998/6/19). لكن مهما كانت الإفرازات النهائية للانتخابات الرئاسية الإيرانية الأخيرة. فإن إيران لا تزال تعيش تداعيات حرب عنيفة ومكلفة خاضتها مع العراق، دامت أكثر من ثماني سنوات وأثرت تأثيراً حاسماً في بنيتها التحتية ومرافقها الحيوية وقدراتها العسكرية. كذلك تعيش إيران صراعات داخلية غير مقننة بين تيارات سياسية وأيديولوجية، معتدلة ومحافظة، ومتوثبة ضد بعضها. فضلا عن ذلك، فإن إيران تعيش أيضاً حالة من الحصار السياسي والاقتصادي المرتبط بسياسة الاحتواء المزدوج التي وضعت إيران في حالة من المواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية (جوز 1994، 35-45)، القوة العظمى الأولى أن لم تكن الوحيدة في ظل النظام العالمي الجديد.

هذا في ما يتعلق بالأوضاع الداخلية العامة لكل من إيران وتركيا، والتي نبرز إمكانية تأثيرهما على أولويات النظام الاقليمي العربي في ظل واقع الضعف العربي والتجزئة السائدة، وفي هذا السياق تبرز بقية دول الجوار الواقعة في قارة افريقيا والبالغ عددها تسع دول، هي اريتريا واثيوبيا وأوغندا وزائير وتشاد وافريقيا الوسطى والنيجر ومالي والسنغال، كمجموعة من الدول شديدة التواضع في مواردها الطبيعية وامكاناتها البشرية والاقتصادية وقدراتها الانتاجية واستعدادتها العسكرية (العيوطي 1991، 26-34).

إن دول الجوار الأفريقية هي، ربما، من أكثر الدول فقراً في العالم، وتنتمي إلى مجموعة من الدول التي تعرف بدول «حزام البؤس» حيث المعاناة البشرية فيها بلغت أقصى الدرجات، في ظل تدهور شنيع للظروف الحياتية والمعيشية (شامريرا 1994، 148-180). فالنيجر هي في آخر قائمة دول العالم من حيث مؤشرات التنمية البشرية، وكذلك هي حال كل من مالي وأثيوبيا وتشاد وأوغندا، ومع أن أفريقيا الوسطى وزائير، وربما اريتيريا، تبدو نسبياً أحسن حالاً على صعيد التنمية البشرية إلا أن معدل عمر الفرد في جميع هذه الدول يبقى الأدنى في العالم ولا يتجاوز 50 عاماً. كما أن نسبة الأمية فيها هي الأعلى في العالم وتصل في المعدل إلى 70٪ من عدد السكان بل تصل نسبة الأمية إلى حوالي 90٪ في النيجر، وتعتبر أعلى نسبة أمية في العالم. فضلا عن ذلك، فإن معدل دخل الفرد في دول الجوار الأفريقية يتراوح بين 300 إلى 600 دولار سنوياً، وهو بكل وضوح الأدنى في العالم، ويعني أن الفرد في النيجر وتشاد ومالي وأثيوبيا، مثلاً، يعيش

بمستوى معيشي قدره أقل من دولار في اليوم الواحد على مدار العام. ولا يتوقع أن تتحسن الظروف الحياتية لهذه الدول في المستقبل المنظور. كما لا يتوقع أن تمتلك هذه الدول قدرات عسكرية فعالة في المستقبل القريب أو تطور استعدادتها العسكرية الراهنة التي تعتمد على انفاق عسكري سنوي متواضع لا يتجاوز 20 مليون دولار للنيجر وحوالي 50 مليون دولار لمالي، كحد أقصى. بيد أن الأهم من كل ذلك هو أن هذه المجموعة من دول الجوار تتسم أوضاعها السياسية الداخلية بعدم الاستقرار، وتعاني من الاضطرابات والتوترات والحروب الأهلية العنيفة والمزمنة تجعلها في حالة دائمة من الانشغال بالهموم المحلية والداخلية(تقرير التنمية البشرية 1996).

إن حالة الاستثناء الوحيدة هي أثيوبيا التي لها حدود مشتركة مع ثلاث دول عربية هي السودان والصومال وجيبوتي. وتأتي أهمية أثيوبيا من كونها. تشكل في غالبيتها البشرية من قومية عريقة ومنافسة للقومية العربية، وتنتمي إلى تراث حضاري مختلف عن التراث الحضاري العربي والإسلامي. كما تكمن أهمية أثيوبيا في تحكمها بمنبع نهر النيل الذي يمر في الأراضي السودانية والمصرية والذي تحاول أثيوبيا حالياً إقامة العديد من السدود على مجراه الحيوي، الأمر الذي ربما سيؤثر سلباً على الحصص المائية لكل من السودان ومصر. وتستمد أثيوبيا حضورها من تعداد سكانها البالغ 55 مليون نسمة ومن إجمالي ناتج قومي يصل إلى 5 بلايين دولار وإنفاق عسكري سنوي يقدر بـ 150 مليون دولار وقوات مسلحة قوامها 120 ألف جندي. ومع أن أثيوبيا تعاني من الإنفجار السكاني والتدهور البيئي والفقر الإقتصادي. إلا أنها أخذت مؤخرا تستعيد بعضاً من حيويتها وتحقق الاندماج الإجتماعي والإستقرار السياسي النسبي، وذلك منذ قيام نظام الحكم الجديد المستند إلى دستور يؤكد على الصيغة الفدرالية الأثنية، وبالتالي حق كل الشعوب المنتمية لأثيوبيا في تقرير المصير والحصول على الاستقلال الذاتي. لذلك ظلت أثيوبيا محافظة على موقعها الإقليمي التقليدي، وخصوصا بعد تحسن علاقاتها الخارجية مع الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة. لكن بالرغم مما تظهره أثيوبيا من حيوية نسبية، إلا أنها كبقية دول الجوار في أفريقيا لا تشكل حالياً أي تهديد للأمن القومي العربي. كما ليس لهذه المجموعة من دول الجوار أي تأثير ملحوظ على المواقف العربية والذي لا يمكن التعامل على الصعيدين القومي أو القطري وبحزم وربما بقدرات تفوق ما لدى أثيوبيا في الوقت الراهن وخلال المستقبل القريب.

باختصار، فإن دول الجوار الإحدى عشرة المحيطة بالوطن العربي ليست دولاً موحدة في السمات والخصائص. بل هي دول متفاوتة أشد التفاوت في القدرات والإمكانات وفي تأثيرها على أولويات النظام الإقليمي العربي واختراقها للأمن القومي العربي. فالبعض من دول الجوار دول هامشية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وليس لها أي حضور سياسي يذكر. لكن دولاً أخرى من هذه الدول المحيطة بالوطن العربي تتمتع بقدرات وإمكانات تؤهلها للقيام بدور اقليمي فعال، ولها طموحات سياسية بل ونزعات توسعية تمارسها حالياً في الإطار الإقليمي، وعلى حساب العديد من الدول العربية. لكن مهما كان التفاوت في قدرات وامكانات دول الجوار، ومهما كان الأمر بالنسبة

لأهمية أو عدم أهمية تلك الدول، بل ومهما كان الأمر بالنسبة لقدرتها على اختراق أو عدم اختراق الوطن العربي، يبقى المدخل الصحيح للتعامل معها جميعاً هو فهم هذه الدول على حقيقتها والتعرف عن قرب وبعمق وموضوعية على خصائصها وإمكاناتها وهمومها. فالواضح أن معرفة الدول العربية بدول الجوار ومعرفة دول الجوار بالدول العربية هي، في العموم، اما ضعيفة أو واهمة أو مشوهة. إن كل ما يعرفه كل منها عن الآخر يتم الحصول عليه بشكل غير مباشر ومن خلال وسائل الإعلام الأجنبية(القلم 1994، 57). ولا شك أن الاعتماد الكلي على المصادر الأجنبية والثانوية لفهم أوضاع دول الجوار يساهم، بطبيعة الحال، في التأسيس لفهم غير مكتمل ومشوش وقائم على الأوهام والتصورات الخاطئة والتي تتسبب في إقامة علاقات متوترة وصراعيه، وهي السمة التي تطبع الآن العلاقات بين الوطن العربي ودول الجوار.

العلاقات الراهنة مع دول الجوار

تشير كل الوقائع المعاصرة إلى أن إدارة العلاقات بين الوطن العربي ودول الجوار لا تتم عربياً أو على الصعيد القومي. ليس هناك موقف عربي موحد تجاه دول الجوار ولا يتوقع لمثل هذا الموقف أن يتبلور قريباً، كما لا يتوقع للعلاقات مع دول الجوار أن تدار عربياً خلال المستقبل المنظور، وفي ظل استمرار واقع التجزئة السياسية العربية. فلكل دولة عربية مطلق الحرية في إدارة علاقاتها بالعالم الخارجي بما في ذلك دول الجوار. لذلك، فإن علاقات الوطن العربي بدول الجوار تدار قطرياً وعلى مستوى كل دولة عربية وبما ينسجم مع مصالحها الخاصة واعتباراتها السياسية الذاتية والآنية. إن الإعتبارات الثنائية وليست الاعتبارات الجماعية هي التي تحدد شكل ومضمون العلاقات مع كل من تركيا وإيران وأثيوبيا وبقية دول الجوار، لذلك، فإنه في الوقت الذي تقيم إيران علاقات ودية ومتوازنة ونشطة مع بعض من الدول العربية، وترتقي بعلاقاتها مع دول عربية أخرى إلى مستوى العلاقات الاستراتيجية (عبدالوهاب 1996، 98)، في هذا الوقت بالذات تكون علاقة إيران بدول عربية أخرى متوترة وأحياناً شديدة التوتر، بل وتصل إلى حد العداء والصراع المكشوف والتدخل في الشؤون الداخلية وحتى الاحتلال لبعض من الأراضي العربية (جمعة 1996). كذلك، فإنه في الوقت الذي تحتل تركيا أراضي دولة عربية وتقوم بعمليات عسكرية في دولة عربية أخرى وتتعاون استراتيجياً مع اسرائيل وتقيم معها مناورات عسكرية استفزازية وموجهة أساساً ضد دول عربية محددة (رسلان 1997، 115-118)، في هذا الوقت بالذات تتمكن تركيا من إقامة علاقات ودية بدول عربية عديدة وتزيد من حجم علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول عربية أخرى. هذا الأمر لا يختلف كثيراً، أيضاً، بالنسبة لأثيوبيا التي تدهورت علاقاتها مؤخراً مع دولتين عربيتين في الوقت الذي تحتفظ بعلاقات ودية وإعتيادية مع أكثر من دولة عربية أفريقية وآسيوية. إن هذا التنوع في علاقة الوطن العربي بدول الجوار إنما يؤكد أنه لا توجد سياسة عربية للتعامل الجماعي مع الدول القريبة جغرافياً والتي هي بحكم هذا القرب من أكثر الدول تأثيراً على السياسات والمواقف العربية.

مع أن العلاقات مع دول الجوار لا تتم على الصعيد العربي وبرغم وجود العديد من

مظاهر التعاون وحسن الجوار، إلا أن المناخ العام الراهن لعلاقة الوطن العربي بدول الجوار يميل للصراع والعداء وليس للتعاون والتعايش السلمي. فتركيا تجتاح حالياً الأراضي العراقية وتقوم بعمليات عسكرية مستمر على مدى الأربع سنوات الأخيرة وإيران خاضت حرباً عنيفة ومكلفة مع العراق استمرت حوالي ثماني سنوات وتحتل منذ عام 1971 ثلاث جزر تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة(جمعة 1996، 9) كما أنها ما زالت تسعى لتصدير مفاهيمها وقناعاتها الثورية إلى الدول العربية المجاورة. كما خاضت أثيوبيا حرباً دامية مع الصومال استمرت ست سنوات، وهي الآن في حالة حرب مع دولة عربية أخرى هي السودان (رأفت 1997، 70-112). كذلك لا تخلو النظرة العربية الرسمية والشعبية إلى دول الجوار من العداء والشك تجاه نوايا دول الجوار. وتميل هذه النظرة للاعتقاد بأن إيران وتركيا وأثيوبيا ودول الجوار الأخرى هي دول معادية وأنها تتربص بالدول العربية وتنتهز الظروف والفرص المناسبة لاحتلال الأراضي العربية والتوسع على حسابها والتدخل في شؤونها الداخلية، وذلك كما هو قائم حالياً. ولا يقتصر الأمر على الرؤية المعادية، بل إن اللغة واللهجة والكتابات هي عموماً عدائية تجاه دول الجوار. كذلك، فإن الصورة النمطية لشعوب دول الجوار هي أيضاً صورة مليئة بملامح العدو أكثر من كونها تتسم بملامح الجار الصديق الذي يربطه بالوطن العربي تاريخ مشترك وعقيدة مشتركة وحضارة واحدة.

صورة العرب في إدراك دول الجوار ليست أحسن حالاً. ففي تركيا يبدو العربي، في وسائل الإعلام وفي الإدراك التركي عموماً، إرهابياً ومتخلفاً وخائناً وعدواً لتركيا. وتستمد هذه الصورة السلبية مشروعيتها من موقف الدول العربية والتي يعتقد على نحو واسع في الإدراك التركي، أنها تآمرت خلال هذا القرن مع الغرب ضد الامبراطورية العثمانية الأمر الذي أدى إلى هزيمتها أمام الحلفاء في الحرب العالمية الأولى. اما إيران، فإنها تشعر بإستمرار أنها مستهدفة من العالم العربي وأنها مهددة من الأغلبية السنية العربية ومن القومية العربية التي يعتقد على الصعيد الشعبي الإيراني أنها تناصب العداء للقومية الفارسية(هويدي 1991). أما أثيوبيا فتشعر أنها مهددة دائماً في مسيحيتها المتميزة وفي انتمائها الأفريقي والزنجي، من قبل الدول العربية، الأمر الذي يفتح لإسرائيل لمد نفوذها إلى أثيوبيا وعبرها إلى القارة الأفريقية ككل.

إن العلاقات الراهنة بين الوطن العربي ودول الجوار فيها الكثير من الصراع على أرض الواقع، كما على صعيد الإدراك العام. لكن هذه العلاقات لم تكن دائماً وفي كل الفترات التاريخية علاقات صراعية أو عدائية أو صدامية. فتركيا التي تبدو حالياً أكثر عدائية تجاه الوطن العربي من بقية دول الجوار، كانت قبل عشر سنوات فقط بمثابة الحليف الاقليمي المحتمل، وكانت العلاقات العربية التركية في تطور مستمر على مختلف المستويات. كانت تركيا حريصة كل الحرص خلال عقد الثمانينات على تنمية علاقات ودية مع الدول العربية. لذلك ازدهرت العلاقات العربية التركية وبلغت درجات متقدمة من التعاون الاقتصادي والسياسي بما في ذلك اعتراف تركيا بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ودعوتها إلى إقامة الدولة المستقلة في فلسطين. كان ذلك قبل عشر سنوات،

أما اليوم فإن تركيا تبدو حريصة كل الحرص على القيام بكل ما من شأنه استفزاز المشاعر العربية وتعميق المواجهة السياسية بينها وبين الدول العربية. لقد استغلت تركيا ظروف الحصار المفروض على العراق وتدهور قدراته العسكرية لكي تتغلغل عسكرياً إلى مساحات واسعة في شمال العراق واحتلالها احتلالاً شبه دائم، وخلق مناطق أمنية عازلة. فضلا عن ذلك، فإن الأوضاع السياسية الداخلية في تركيا دفعت بالنخبة السياسية والعسكرية مؤخراً لتعميق التحالف مع إسرائيل من خلال توقيع ثلاث اتفاقيات أمنية وعسكرية في 23 فبراير 1996. لقد أكدت تركيا من خلال هذه الاتفاقيات تفضيلها لعلاقاتها مع اسرائيل على علاقاتها مع العرب. بل إن تركيا تنطلق من حقيقة أن العلاقة مع إسرائيل هي من ثوابت سياستها الخارجية وإن هذه العلاقة كانت وستظل أكثر أهمية وربحية من كل علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية. إن الاتفاق الأمني الأخير بين إسرائيل وتركيا هو تتويج للعقيدة العسكرية التركية التي تنظر للدول العربية، وبخاصة سوريا والعراق، كعدو استراتيجي، لذلك، فإن هذه الاتفاقية موجهة في الأساس ضد كل من سوريا والعراق. فالاتفاقية لا تتضمن تبادل المعلومات الاستخبارية وإجراء مناورات عسكرية دورية فحسب بل إن أهم بند من بنود هذه الاتفاقية هو فتح المجال الجوي كل منهما للآخر، الأمر الذي يسمح بفتح المجال الجوي التركي أمام السلاح الجوي الإسرائيلي لمراقبة الحدود مع العراق وسوريا وجمع البيانات العسكرية الميدانية(معوض 1998). إن تركيا هي اليوم من أكثر دول الجوار ارتباطاً مع إسرائيل، وهو الإرتباط الذي تطور حتى في ظل حكومة أربكان الإسلامية التي لم تدم طويلاً. لقد أعربت الدول العربية عن الاستياء الشديد، والذي لم يخرج حتى الآن عن طور الاستياء اللفظي غير العملي، تجاه العمليات العسكرية التركية الدورية في شمال العراق وإنتهاكها الدائم للأراضي العراقية. لقد تزايدت الادعاءات التركية في مدينة الموصل العراقية، وبالذات منذ انتهاء حرب الخليج الثانية عام 1991، وقد أعد الرئيس التركي الراحل تورغوت أوزال خطة لاقتحام شمال العراق وصولاً إلى الموصل بهدف ضمها (جريدة الاتحاد 1998/5/19). كما أن الدول العربية لا تنظر بالارتياح لتزايد مبادرات التعاون السياسي والاستراتيجي بين تركيا واسرائيل. ولا شك أن هذه المواقف والتحركات التركية العدائية أثرت على العلاقات العربية التركية التي تتجه نحو المزيد من التوتر على كافة المستويات (الكيلاني 1996، 90-110).

كانت إيران، قبل حوالي عشر سنوات، تخوض حرباً شرسة داخل الأراضي العراقية وتهدد بتوسيع نطاق المعارك إلى الدول العربية الخليجية المجاورة. كما كانت إيران تهدد علناً بتصدير الثورة للخارج وتدعم القوى الثورية والراديكالية التي كانت تسعى للإطاحة بالأنظمة السياسية العربية في النظام الإقليمي الخليجي. لقد كانت إيران، دون غيرها من دول الجوار، الخطر الاستراتيجي والسياسي المباشر والذي استنزف الكثير من الموارد العربية خلال عقد الثمانينات والجزء الأول من عقد التسعينات. كانت فترة التسعينات بالذات فترة مضطربة في العلاقات العربية الإيرانية. ففي الجزء الأول من هذا العقد، قامت إيران بتعميق إحتلالها لجزيرة أبو موسى من خلال تأكيد سيادتها عليها وبالتالي عدم الإلتزام بالاتفاقية المبرمة في شأن وضع هذه الجزيرة العربية. هذا الاعتداء الإيراني تبعه

تحرك دبلوماسي إماراتي نشط للتنديد بالإجراءات الإيرانية ومطالبة إيران بإنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث. وحصلت الدبلوماسية الاماراتية على الدعم الخليجي والمساعدة العربية والتفهم العالمي الأمر الذي ضاعف من توتر العلاقات العربية الإيرانية. كذلك تعقدت علاقات إيران بالبحرين خلال هذه الفترة، وذلك على أثر تزايد موجات العنف التي تخللتها تظاهرات واحراق للممتلكات، ألقت حكومة البحرين بالمسؤولية الكاملة عنها على إيران. وتبادلت كل من إيران والبحرين طرد السفراء وارتفعت حدة الحملات الإعلامية بينهما. كما شهدت العلاقات الإيرانية السعودية تدهوراً إضافياً خلال التسعينات، على أثر انفجار الخبر والاعتقاد بتورط جماعات إسلامية معارضة مرتبطة بإيران في هذا الانفجار الذي استهدف الثكنات العسكرية الأميركية في مدينة الخبر في المملكة العربية السعودية(مسعد 1966، 111). لكن، وبعد فترة من التصعيد على الجبهات كافة، بين إيران وجاراتها من الدول العربية، بدأت العلاقات العربية الإيرانية تدخل مرحلة جديدة من تخفيف التوترات. فالأجواء المشحونة بسؤ الفهم تبددت نسبياً خلال السنة الأخيرة وبخاصة في الفترة التي تلت انتخاب محمد خاتمي رئيساً للجمهورية الإسلامية في إيران، والذي أعلن أن أحد أهم أولياته السياسية تحسين العلاقات مع الدول العربية. وشمل التحسن المفاجيء جميع الأطراف بما في ذلك الأطراف القريبة كالمملكة العربية السعودية والبحرين والعراق والأطراف البعيدة التي شملت مصر والمغرب وتونس ولبنان، حيث وعدت إيران بالمشاركة في عملية إعادة إعمار لبنان، والسودان التي شهدت علاقاتها مع إيران دفعة جديدة مع توقيع اتفاقية لمقايضة النفط الإيراني بالمنتوجات الزراعية السودانية. إن الإستثناء الوحيد لهذه التطورات الإيجابية في العلاقات العربية الإيرانية والتي أطلق عليها وصف «ربيع العرب في إيران» (هويدي 1998ب)، هو الموقف الإيراني من قضية جزر الإمارات المحتلة التي لم تبد إيران، حتى الآن، أي تجاوب لحلها حلاً سلمياً برغم أهمية الزيارة التي قام بها وزير خارجية إيران كمال خرازي إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في نهاية شهر مايو 1998، والتي أسست لفصل جديد في العلاقات بين الدولتين (جريدة الخليج 1998/4/28). لكن وبالرغم من الموقف الإيراني المتعنت من هذه القضية، فإن إيران هي اليوم أكثر دول الجوار دعوة لفتح صفحة جديدة في العلاقات مع الدول العربية، وبخاصة منها دول الخليج العربي.

فمن ناحية لم تعد إيران تهدد بتصدير الثورة إلى الخارج بل عوضاً عن ذلك هناك رغبة إيرانية في تحسين صورة الثورة الإسلامية مسنودة بنزعة واقعية ملحوظة في الخطاب السياسي الإيراني الراهن والتي برزت بكل وضوح خلال انعقاد مؤتمر القمة الإسلامية في طهران. إن إيران هي اليوم الدولة التي تطلق المبادرة لتهدئة القضايا الخلافية مع دول الخليج العربي وتجدد استعدادها لفتح حوار جاد معها من أجل جعل منطقة الخليج العربي خالية من أسلحة الدمار الشامل وضمان السلام والاستقرار فيها. وهي التي تسعى لتعزيز الثقة المتبادلة من خلال خفض الإنفاق العسكري وزيادة الشفافية في البرنامج العسكري الإيراني. وهي أيضاً التي تؤكد على مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتدعيم مظاهر التعاون مع جميع الدول العربية، بل إن إيران أعلنت لأول مرة استعدادها لإجراء حوار معمق في إيران أو في الإمارات، وعلى أي

مستوى تطلبه الإمارات، لحل مسألة الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التي احتلتها إيران عام 1971 (جريدة البيان 1997/12/15).

إن من أهم نتائج التوجهات الإيرانية الجديدة التي تقودها شخصيات قيادية ذات اتجاهات عربية في إدارة الرئيس خاتمي، هو عودة العلاقات الدبلوماسية بين إيران والبحرين ووقف الحملات الإعلامية بينهما (جريدة الحياة 1997/12/19). كما أن من نتائج هذه التوجهات التحسن المطرد في العلاقات السعودية الإيرانية، التي شهدت انفراجات سياسية مهمة خلال الآونة الأخيرة بما في ذلك حضور الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، ولي عهد المملكة العربية السعودية، مؤتمر القمة الإسلامية في طهران وعقده لقاءات مكثفة مع المسؤولين الإيرانيين، ومن قبل ذلك عودة الرحلات الجوية المباشرة وتوقيع اتفاق للتعاون الصناعي بين المملكة العربية السعودية وأكبر شركة صناعية إيرانية فضلا عن اللقاءات والحوارات التي تمت على أعلى المستويات بين القيادة السياسية في كل من البلدين. لقد أدت هذه الحوارات إلى توقيع اتفاقية للتعاون بين السعودية وإيران تغطي كل من المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والعلمية والثقافية والرياضية والشبابية. جاءت هذه الاتفاقية، والتي هي الأولى من نوعها منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران، لتضع الأطر الرسمية والقانونية لتحسين العلاقات بين الدولتين (جريدة الخليج 1998/6/4). كما شهدت المبادلات التجارية بين إيران والدول الخليجية الأخرى، وبخاصة عمان، دفعة قوية خلال هذه الفترة بشكل خاص. فقد ارتفع حجم التجارة البينية بين إيران وهذه الدول إلى مستويات غير معهودة في السابق. كما برزت المشروعات الاقتصادية المشتركة بمبادرات القطاعين العام والخاص. تبقى الإشارة إلى أن إيران ظلت محافظة على موقفها المبدئي تجاه إسرائيل بما في ذلك ما ورد في خطاب الرئيس خاتمي إلى الشعب الأميركي والذي وصف فيه إسرائيل كدولة عنصرية . والواضح أن إيران لا تزال تتعامل مع الصراع العربي الصهيوني من منطلق أنه صراع وجود وليس مجرد صراع حدود. كما لا تزال إيران أكثر تشدداً في عدم التعامل مع الكيان الصهيوني من معظم الدول العربية بل أنها أكثر تأكيداً على الحقوق الفلسطينية المشروعة وعدم المساومة فيها. وهي حريصة على تأكيد هذه المواقف المبدئية من خلال دعمها للقوى الجهادية الإسلامية التي تتبنى المقاومة المسلحة للاحتلال الإسرائيلي. ولا شك أن إيران تدفع ثمن هذه المواقف المبدئية في شكل العزل السياسي والحصار الأمريكي واتهامها بدعم الارهاب في العالم. كل هذه المستجدات على العلاقات العربية الإيرانية جعلت من المشروع القول إن إيران كانت اليوم أكثر قرباً للعرب من أي وقت آخر، وإنها ربما قد تحولت من مصدر تهديد إلى رصيد محتمل للأمن القومي العربي.

هذا في ما يتعلق بالتطورات الراهنة في علاقة كل من إيران وتركيا بالوطن العربي. أما أثيوبيا، فمع أنها أقل أهمية من تركيا وإيران، بل إنه وبرغم انشغالها الشديد بهمومها الداخلية وبحربها المفاجئة مع اريتريا، إلا أنها ما زالت تشكل تهديداً لدولتين عربيتين هما

السودان والصومال، وما زالت علاقاتها بهما تتسم بالتوتر الذي يتفاقم يوماً بعد يوم نتيجة لدعم أثيوبيا للحركات الانفصالية التي تهدد وحدة كل من السودان والصومال. ولا يخلو الأمر من وجود محاولات اقليمية ودولية تعمل في اتجاه تغذية الخلافات بين الدول العربية والدول الأفريقية، كأثيوبيا واريتريا. فهناك اعتقاد غير مؤكد بضلوع إسرائيل في مغامرة اريتريا لاحتلال جزر حنيش وتحريضها لضم حوالي 20 كيلو متراً مربعاً من الأراضي الجيبوتية الواقعة على البحر الأحمر (سالم 1996؛ أحمد 1996). كما لا يستبعد تدخل إسرائيل في القضية المائية العالقة بين أثيوبيا وكل من السودان ومصر. فقد قامت إسرائيل مؤخرا بتوقيع اتفاقية من أجل إقامة سد لتوليد الكهرباء على نهر النيل في أثيوبيا التي تعتبر نافورة مياه بفضل كثرة الأنهار التي تنبع منها والتي يبلغ عددها 11 نهراً تتجه إما إلى الصومال أو السودان، وتساهم بما يوازي 85٪ من نهر النيل (خضر 1997، 144). إلا أنه، وبالرغم من وجود مؤشرات غير مؤكدة على ضلوع إسرائيل في تعميق الخلافات العربية الأفريقية يبقى الجزء الأكبر من هذه الخلافات من صنع الدول العربية والأفريقية ذاتها، وخصوصا أن معظم هذه الخلافات تتمحور حالياً حول علاقة السودان المتدهورة مع كل من اريتيريا وأثيوبيا وأوغندا. لقد كانت السودان على علاقات طيبة مع جميع دول جوارها حتى وقت قريب. لكن هذه العلاقات سرعان ما تدهورت في ظل اتهام الدول الأفريقية المجاورة للسودان بالتدخل في شؤونها الداخلية، عبر دعم المنظمات الإسلامية في تلك الدول. لذلك أصبحت السودان تعيش خلافات وصراعات شديدة مع اريتيريا وأثيوبيا واوغندا وحتى مصر. يأتي الخلاف السوداني الاريتيري على رأس قائمة الخلافات حالياً. فقد قطعت الدولتان العلاقات الدبلوماسية بينهما عام 1994، نتيجة لادعاء اريتيريا أن النظام في السودان يدعم تنظيماً إسلامياً جهادياً معارضاً للحكومة الاريتيرية الراهنة. وتبع هذا التدهور في العلاقات تسليم الحكومة الاريتيرية لمقر السفارة السودانية للحركات المعارضة السودانية والسماح لها ببث إذاعي موجه للسودان، بل إن اريتيريا أعلنت رسمياً استعدادها لدعم هذه الحركات عسكرياً وسمحت لها بإقامة معسكرات تدريبية. ثم هناك الخلاف السوداني الأثيوبي المتأجج حيث تتهم أثيوبيا السودان بدعم الحركات المعارضة الأثيوبية وبخاصة الجبهة الإسلامية لتحرير اوروميا جانا. في المقابل، تتهم السودان أثيوبيا بمساعدة جون قرنق والإنفصاليين في الجنوب. ثم جاءت محاولة إغتيال الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا لتزيد من التوترات بين السودان وأثيوبيا. وأخيرا هناك النزاع السوداني الاوغندي حيث تتهم اوغندا السودان بدعم الثوار الاوغنديين الذين يعملون على إطاحة النظام السياسي الحاكم. في المقابل تتهم السودان أوغندا بدعم قوات جون قرنق. لقد تفاقم النزاع بين السودان أوغندا إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين عام 1995. ولا يزال التوتر قائما بينهما برغم كل محاولات الوساطة التي بذلت لحل هذا الخلاف، بما في ذلك آخر هذه المحاولات تحت رعاية نيلسون مانديلا رئيس جنوب أفريقيا في أغسطس 1997، وقبل ذلك بسنة محاولة الوساطة التي قام بها الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني.

يتضح من هذا الاستعراض للعلاقات العربية الأفريقية أن السودان بسياساته وتوجهاته الأيديولوجية هو محور جميع الخلافات الراهنة مع دول الجوار الأفريقي، بل إنه ربما قد تحول إلى عامل من عوامل عدم الإستقرار الإقليمي في القرن الأفريقي (أبو الفضل 1997). ويبدو أيضاً أن الجزء الأكبر من الخلافات مع دول الجوار هي خلافات واهمة وغير واقعية. فالنظام الإسلامي في السودان ليس مستهدفا من قبل الدول المجاورة. كما لا توجد وقائع تؤكد ضلوع إسرائيل مع اريتيريا أو أثيوبيا في مغامرة الأولى ضد جزيرة حنيش أو في توجه الثانية لاستغلال مياه النيل لتوليد الكهرباء أخيراً، لا بد من الإشارة إلى أنه وعلى العكس من هذا الواقع المتوتر والمليء بالصراعات في الشرق الأفريقي، فإن كافة الجبهات في الوسط والغرب الأفريقي تشهد تهدئة ملحوظة للنزاعات التقليدية. فالنزاع الليبي التشادي تم تجاوزه بالتفاوض وبعد أن أنهت ليبيا دعمها لحركة المعارضة التشادية، وتم تسليم شريط أوزو لتشاد. كما تم احتواء النزاع السنغالي الموريتاني الذي تأجج فجأة خلال السنوات الأولى من عقد التسعينات. هذه التطورات الإيجابية في الوسط والغرب الإفريقي لا شك أنها ستعيد التوازن إلى العلاقات العربية الأفريقية التي هي الآن في غاية السوء ويغلب عليها الصراع والعداء بدلاً عن التعاون وحسن الجوار والتعايش السلمي.

إن علاقات الوطن العربي بدول الجوار، وبخاصة مع كل من تركيا وإيران وأثيوبيا، هي الآن في حالة سيولة. وإذا كانت هذه العلاقات تبدو اليوم وكأنها أقرب إلى حالة العداء فإنها حتماً لم تكن هكذا في السابق وحتماً لا ينبغي لها أن تكون كذلك خلال المستقبل.

مستقبل العلاقات مع دول الجوار

كل المؤشرات تدل على أن العلاقات المتوترة الراهنة القائمة بين الوطن العربي ودول الجوار ستستمر خلال السنوات القليلة المقبلة. فالخلافات العقائدية والسياسية والحدودية العميقة لا تزال فاعلة ولم يتم حسمها الحسم النهائي، ولا يتوقع حسمها في المستقبل المنظور. كما أن الضعف العربي الراهن يغري بعضا ودول الجوار بممارسة النفوذ والتغلغل في الشأن العربي من أوسع الأبواب. كذلك فإن القوى الخارجية الأقليمية والدولية تؤجج الخلافات بين الوطن العربي ودول جواره، وتستغل كل الفرص الممكنة لتعميق التباعد بينهما. لذلك، ليس هناك أي أمل، في المدى القريب، في حدوث تقارب بين الدول العربية ودول الجوار. فبرغم القرب الجغرافي تبقى احتمالات الصراع هي الأكثر واقعية. فالعلاقات مع إيران، وبالرغم مما تشهده حالياً جزر الإمارات وعدم الالتزام بالاتفاقية الموقعة بين الجانبين بالنسبة للسيادة على جزيرة أبو موسى. والعلاقات مع تركيا ستشهد المزيد من التدهور بسبب التقارب التركي الإسرائيلي وبسبب الإصرار التركي على التوغل في شمال العراق من دون أي احترام لسيادة العراق. أما العلاقات مع دول الجوار الأفريقي وبخاصة مع أثيوبيا واريتيريا، فإنها تبدو في غاية السوء الآن وستظل كذلك، ولا يتوقع لها أن تشهد أي تحسن خلال المستقبل المنظور.

لا شك أن العلاقات المتوترة القائمة حالياً مع دول الجوار ليست في مصلحة الوطن العربي، كما أنها ليست في مصلحة دول الجوار. فالعلاقات المتوترة والمستمرة في التوتر تستنزف الموارد وتزيد من الأعباء الأمنية وتخلط الأولويات وتحول الصديق إلى عدو. إن الثمن الذي يدفعه الوطن العربي وتدفعه دول الجوار لمثل هذه العلاقات الصراعية فادح ولا ينبغي الاستمرار فيه، بل ربما لم يعد ممكناً تحمله. لذلك، فإنه من المهم تصحيح هذه العلاقات وتفادي تكرار الخلافات والنزاعات، إن الخطوة الأولى الضرورية لتجاوز التدهور الراهن في العلاقات هو التوصل إلى ميثاق بعدم الاعتداء، وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. لقد أصبح توقيع مثل هذا الميثاق الثنائي والجماعي إحدى أهم الأولويات السياسية العربية خلال الفترة القادمة.

أما الخطوة الثانية في سياق تصحيح العلاقات مع دول الجوار فتكمن في التعرف عن قرب على أوضاعها الداخلية والاطلاع على إتجاهاتها التنموية وسياساتها الخارجية ومساراتها المستقبلية. إن الفهم العميق لظروف دول الجوار هو المدخل الصحيح لإقامة علاقات صحية وعقلانية وتعاونية مستديمة. ولن يتم التأسيس لمثل هذا الفهم إلا من خلال معلومات أولية ومباشرة ومن خلال مراكز البحوث والدراسات المتخصصة، وكذلك من خلال الحوار المباشر الذي يتم عبر الوسائل الرسمية وغير الرسمية. إن علاقات الوطن العربي بدول الجوار بحاجة إلى جرعة كبيرة من العلاقات الإنسانية والشعبية والتي تستمد حيويتها من التشديد على الجوار التاريخي وليس فقط الجوار الجغرافي. كما تستمد هذه العلاقات قوتها من البعد العقائدي والروابط الاجتماعية التي تراكمت عبر القرون والتي يمكنها فتح أبواب واسعة للتعاون، أو، كحد أدنى، وقف العداء المتبادل الراهنْ، إن المطلوب التعامل مع دول الجوار تعاملاً شمولياً وليس سياسيا فقط، على أن يكون الهدف الاستراتيجي والبعيد المدى لهذا التعامل الشمولي هو تحويل دول الجوار من تهديد إلى رصيد. ويمكن تحقيق هذا الهدف على المدى القصير من خلال تخفيف حدة التوترات والصراعات، حتى لو تطلب ذلك تقديم بعض من التنازلات. أما على المديين المتوسط والبعيد فيمكن تحقيق هذا الهدف من خلال إقامة نظام للتعاون الاقليمي وإقامة منطقة للتجارة الحرة وقيام تكتل إقتصادي يعود بالفائدة على الدول العربية ودول الجوار معاً، والتي عانت بما فيه الكفاية من الحروب العنيفة والمعارك المفتعلة.

أخيراً، فإن ما سيدفع إلى تحسين العلاقات مع دول الجوار وتحويل ميزان القوى في هذه العلاقات لصالح الوطن العربي، هو إنهاء واقع التجزئة السياسية العربية والانتقال إلى واقع التعاون والوحدة. إذ كلما ازداد التنسيق العربي وكلما تعمق التعاون بين الدول العربية وكلما تم تجاوز الخلافات العربية البينية، تم في المقابل تحسين العلاقات مع العالم الخارجي بما في ذلك دول الجوار. كل ذلك لا يعني تجاوز الواقع والقفز على الحقائق. فعلاقة الوطن العربي مع دول الجوار تخضع لقانون الصراع والتعاون بين الدول. ففي أحسن حالات التعاون هناك دائماً إمكانية الصراع، كما أنه وفي أقصى حالات الصراع هناك احتمالات التعاون بين الدول العربية ودول الجوار.

الوطن العربي ودول الجوار

جدول (1)

القدرات والامكانات السكانية والجغرافية 1996

الدولة	عدد السكان (مليون)	المساحة (كم مربع)
إيران	65	1.6 مليون
تركيا	66	780 الف
أثيوبيا	55	1.1 مليون
اريتريا	4	121 الف
تشاد	5.5	1.3 مليون
أوغندا	20	236 الف
زائير	45	2.4 مليون
افريقيا الوسطى	3	623 ألف
النيجر	9	1.3 مليون
مالي	10	1.2 مليون
السنغال	9	196 الف
م/دول الجوار	291.5	10.8 مليون
الوطن العربي	253	14 مليون

المصدر: The Universal Almanac 1996, Kansas City, Andrews and McMeel, 1996 and 1996 Almanac, Boston, Houghton Mifflin Co., 1996.

جدول (2)

القدرات والامكانيات الاقتصادية 1996

الدول	الناتج القومي (مليار دولار)	النمو السنوي (٪)	الديون الخارجي (مليار دولار)	التضخم (٪)	احتياطيات النفط (مليار برميل)
إيران	120	3	15	50	95
تركيا	170	7	60	6	-
اثيوبيا	5	5.5	5.3	11	-
اريتريا	0.7	5	-	13	-
تشاد	1.3	4.3	0.88	5	-
أوغندا	4.8	6.5	3.6	5	-
زائير	6.3	1	12.7	1000	-
افريقيا الوسطى	1.3	4	1	4.9	-
النيجر	2.4	2.3	1.6	8.5	-
مالي	2.3	6	3	5	-
السنغال	4	4.4	3.9	7.7	-
م/ دول الجوار	319	4.5	107	25	95
م/الوطن العربي	529	2.8	155	6	650

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1997 وكذلك صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصـــادي العربي الموحد 1996.

جدول (3)
القدرات والامكانيات الاجتماعية 1996

الدولة	دخل الفرد (الف دولار)	م/عمر الفرد (سنة)	التعليم (٪)	سكان المدن (٪)	دليل التنمية البشرية (جزء من 1)
إيران	1460	67	66	62	0.754
تركيا	2600	66	81	75	0.711
اثيوبيا	400	48	65	15	0,237
اريتريا	500	48	-	35	-
تشاد	450	48	46	23	0.291
أوغندا	1200	44	60	14	0.326
زائير	500	52	75	31	0.371
افريقيا الوسطى	400	50	56	42	0.355
النيجر	650	47	13	19	0.204
مالي	650	46	-	30	0.223
السنغال	1400	50	31	45	0.31
م/دول الجوار	928	51,5	55,5	35,5	0,380
م/الوطن العربي	3658	63	53	60	0,590

المصدر: UNDP. Human Development Report 1996, Oxford.

جدول (4)
القدرات والإمكانيات العسكرية 1996

الدولة	الاتفاق العسكري (مليون دولار)	القوات المسلحة (الف جندي)	عدد الدبابات	عدد الطائرات
إيران	3400	513	1440	295
تركيا	6000	640	4280	434
اثيوبيا	130	120	350	18
اريتريا	40	55	26	6
تشاد	29	30	60	4
أوغندا	136	50	20	-
زائير	120	49	20	22
افريقيا الوسطى	24	5	4	-
النيجر	21	5	40	-
مالي	51	7	21	16
السنغال	80	13	23	8
م/دول الجوار	10.30	1.437	6244	803
م/الوطن العربي	31.000	1.685	12.984	2.633

المصدر: International Institute for Strategic Studies (IISS), The Military Balance, 1996-1997.

المصادر

أبو الفضل، محمد

1997 «النظام السوداني: عنصر للتوتر أو للاستقرار الاقليمي»، السياسة الدولية العدد (128)، أبريل: القاهرة.

أحمد، محمد نور

1996 «رؤية اريتيرية للنزاع حول جزر حنيش»، السياسة الدولية العدد (125) يوليو: القاهرة.

الازعر، محمد خالد

1994 «العرب ودوائر التحرك الاقليمي للسياسة التركية» شؤون عربية العدد (74) يونيو.

الجواهري، يسرى وناريمان درويش

1986 الجغرافيا السياسة والمشكلات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.

السعدون، جاسم

1997 «العلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران وتأثيرها على التنمية» مجلة العلوم الاجتماعية 25 العدد (1) ربيع: الكويت.

العيوطي، ياسين

1991 «افريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة»، السياسية الدولية، العدد (106) اكتوبر: القاهرة.

الكيلاني، هيثم

1996 تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية – التركية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: أبوظبي.

برنامج الأمم المتحدة الانمائي

1996 تقرير التنمية البشرية 1996 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

حرب، أسامة الغزالي

1997 إيران: تحولات السياسة والثقافة والمجتمع (ملف)، السياسة الدولية، العدد (106) اكتوبر: القاهرة.

جمعة، عبدالله

1996 «الاستيلاء الإيراني على جزيرة أبو موسى «مجلة شؤون اجتماعية، العدد (52)، شتاء.

جوز، جريجوري

1994 «الاحتواء المزدوج، سياسة لا منطقية»، الثقافة العالمية، العدد (67)، نوفمبر: الكويت.

خضر، غادة

1997 «المشروعات الأثيوبية وانعكاساتها على حصة مصر من مياه النيل»، السياسة الدولية العدده (128) أبريل: القاهرة.

رأفت، اجلال

1997 «القرن الأفريقي: أهم القضايا المثارة»، المستقبل العربي، العدد (128)، أبريل: بيروت.

رسلان، أحمد فؤاد

1997 «التقارب التركي الاسرائيلي: من الشرق الأوسط إلى القوقاز»، السياسة الدولية العدد (130)، اكتوبر: القاهرة.

روجرز، بيتر وبيتر ليدون

1997 المياه في العالم العربي: آفاق وإحتكالات المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: أبو ظبي.

سالم، علاء

1996 العرب ودول الجوار المشرقي»، في كتاب وثائق المؤتمر القومي العربي السادس، المؤتمر القومي العربي: بيروت.

سريع القلم، محمود

1994 «مستقبل العلاقات العربية - الإيرانية» المستقبل العربي العدد (177) نوفمبر: بيروت.

سعيد، عبدالمنعم

1987 العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت.

شامريرا، ناسان

1994 «قضايا التنمية في افريقيا»، دراسات استراتيجية»، العدد (1)، نوفمبر.

عبدالوهاب، أيمن السيد

1996 «العلاقات السورية الإيرانية»، السياسة الدولية العدد (125)، يوليو: القاهرة.

كاتزمان، كينيث

1996 الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: أبو ظبي.

كوردزمان، انتوني

1996 القدرات العسكرية الإيرانية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: أبوظبي.

محمد، مصطفى كامل

1996 تركيا: القدرة والتوجه والدور، الاهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: القاهرة.

مسعد، نيفين

1996 «العرب ودول الجوار المشرقي» في كتاب وثائق المؤتمر القومي العربي السادس، المؤتمر القومي العربي: بيروت.

معوض، جلال

1998 «عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية»، المستقبل العربي، العدد (227)، يناير: بيروت.

نقرش، عبدالله

1993 «استراتيجية التعامل العربي مع دول الجوار الجغرافي»، في السيد يسين، نحو تأسيس نظام عربي جديد، منتدى الفكر العربي، عمان.

نور الدين، محمد

1997 تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، رياض الريس للكتب والنشر: لندن.

هلال، علي الدين

1988 العرب والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت.

هويدي، فهمي

1991 العرب وإيران: وهم الصراع وهم الوفاق، دار الشروق: القاهرة.

1998أ «صراع التمكين في إيران» جريدة الخليج 1998/4/21، 11

1998ب «ربيع العرب في إيران» جريدة الخليج 1998/4/28، 11

صحف:

جريدة الاتحاد 1998/5/19 ص 27

جريدة البيان 1997/12/15 ص 24

جريدة الحياة 1997/12/19 ص 5

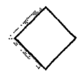
جريدة الخليج 1998/4/28 ص 11

جريدة الخليج 1998/4/28 ص 28

جريدة الخليج 1998/6/4 ص 33

جريدة الخليج 1998/6/19 ص 1

Allen, J. & Hamnett, C. eds.
1995 A Shrinking World. The Open University: Oxford.
Falk, R.
1995 On Human Governance, Polity Press: Cambridge.
Sassen, S.
1996 Losing Control: Sovereignty in an Age of Globalization. Columbia Univesity press: New York.





رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور عادل الطبطبائي

مجلة فصلية أكاديمية محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي . جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ٣ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد ، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة الحقوق . جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣

المرأة العاملة في المجال الأكاديمي
كما يراها زملاؤها

عبدالمنعم شحاته*

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الصورة التي يكونها العاملون في المجال الأكاديمي عن زميلاتهم، أي انطباعاتهم عنهن، باعتبار أن هذه الانطباعات محدد مهم للعلاقات المتبادلة في مواقف التفاعل اللاحق، إذ تؤثر في الأحكام المتبادلة وفي تقويم كل منهما للآخر (Bradbury & Fincham, 1992; Leary et al 1994; Macrae et al 1994). ويعد هذا البحث استكمالاً لسلسلة من المحاولات تسعى لدراسة صورة المرأة، على أساس أن هذه الصورة تعكس مدى الوعي بدور المرأة في المواقع المختلفة، وأن الصورة التي يكونها قطاع من المجتمع عن المرأة تمثل استجابته لدورها، هذه الاستجابة التي تقدم إما التدعيم لهذا الدور أو الكف له (رمزي وأخريات 1977، 112)، وقد بدأت هذه المحاولات ببحث المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في مصر، الذي أشرف عليه مصطفى سويف وتعددت هذه المحاولات خلال الثمانينات (مليكة 1985)، إلا أن الاهتمام بهذا الموضوع في السنوات الأخيرة – في حدود المعلومات المتاحة لنا – قد تضاءل. أضف إلى ذلك أن هذه المحاولات تناولت صورة المرأة إما كما تقدمها البرامج الإذاعية أو كما تراها المرأة ذاتها أو كما تصفها الأمثال الشعبية (رمزي 1983) أو كما جاءت في القصص المنشورة في الصحافة النسائية (رمزي وأخريات 1977). ولم تجر – في حدود معلوماتنا – دراسة تكشف عن صورة المرأة كما يراها زملاؤها في العمل بصفة عامة والعاملون في المجال الأكاديمي بصفة خاصة، وهو ما تصدى له هذا البحث.

نقطة أخرى مهمة وهي أن معظم بحوث تكوين الانطباع – الموضوع الأساسي للبحوث المشار إليها سالفاً – تركز على الانطباع الأولي، وإجراؤها هو تقديم قائمة من سمات الشخصية للمبحوثين كي يقدّروا مدى اتصاف شخص مفترض بها (Ostrom 1996)، في حين يركز هذا البحث على دراسة الانطباع الذي سبق تكوينه وتم تعديله مرات عدة نتيجة خبرات تفاعل طويل المدى[1] تحقق في إطار جماعة العمل.

وتمر عملية تكوين الانطباع بمراحل ثلاث هي: (أ) تؤدي رؤيتنا لفرد ما – مجرد

---

* أستاذ مشارك (Associate Prof.) بقسم علم النفس، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

الرؤية – إلى تكوين انطباع أولي عنه، حتى ولو لم تتوافر لدينا معلومات تكفي لتكوين هذا الانطباع. (ب) هذه الانطباعات عبارة عن علاقات مفترضة بين تفاصيل يدركها الفرد من خلال النظرة العابرة، مثلما نفترض علاقة بين نوع الآخر وخصاله، إذ أننا نربط بين الذكورة والجرأة، وبين الأنوثة والحياء، أو نفترض علاقة بين ملبس الفرد وموطن نشأته أو مستواه الاقتصادي الاجتماعي. وهذه العلاقات المفترضة بين تفاصيل صورة الفرد يتم التوصل إليها من خلال الاستدلال أو العزو السببي causal attribution أي عزو أشياء إلى أشياء أخرى، وتعد هذه العملية، أي العزو أو الاستدلال، خطوة سابقة لكثير من مظاهر السلوك الاجتماعي كالتفضيل والحب والتعصب. (جـ) ومن هذه العلاقات المفترضة، يتم توقع سلوك الآخر في موقف معين، وتحدد هذه التوقعات تفسير صاحب الانطباع لسلوك الآخر وردود أفعاله تجاه هذا السلوك. (Berkowitz 1986, 187; carlson, 1988, 390-392; Show & Costanzo 1982, 233). وتعكس هذه المراحل النشاط الذهني الذي يقوم به الفرد أثناء سعيه لتكوين انطباع عن الآخر، ويتمثل هذا النشاط في ثلاثة جوانب وهي: التصنيف في فئة نمطية، وعزو السلوك إلى أسبابه، والتقويم.

– **التصنيف في فئة نمطية** categorization: وهذا التصنيف عملية أساسية لتكوين الانطباع، يعتمد على القالب النمطي أو التعميم النمطي أو الصورة النمطية stereotyping، وهو مفهوم استعاره «ليبمان» Lipmann من تقنيات الطباعة، وعرَّفه بأنه صورة شديدة التبسيط للعالم تجعل الفرد يراه بشكل مفهوم وذي معنى أكثر مما هو عليه في الواقع (Brown 1986, 586).

ويرى هاردنغ Harding أن هذه الصورة تتسم بالبساطة وعدم التعقيد، وبكونها خاطئة أكثر من تمتعها بالدقة، وبأن التوصل إليها يتم نقلاً عن شخص آخر، وليس بواسطة الخبرة المباشرة بموضوعها، وبكونها تقاوم التعديل الذي يتلاءم مع خبرات التفاعل المباشر بموضوعها إذا حدث هذا التفاعل. كما أنها تتسم بعدم وجود دليل يؤيدها، وإن وجد فهو واهٍ. (Lindgren 1996; Sears et al 1991, 92-94).

وتمثل هذه الصورة النمطية جزءاً من المخططات Schemes التي نستخدمها كأطر موجزة للمعرفة أو بناء عقلي يفسر العالم من حولنا ويوجه سلوكنا، كما نستخدمها لتكوين صور – ثابتة إلى حد ما – عن الآخرين الذين نتفاعل معهم، وتمكننا من التنبؤ بسلوكهم (Scarr 1985)، وفي ضوء هذه الصورة أو المخطط يتم تصنيف الآخرين إلى جماعات (على أساس النوع أو السلالة أو الدين... إلخ)، ويعد النوع أو الجنس أكثر المخططات استقراراً وتحديداً، فكل اللغات المعروفة تتضمن اصطلاحات تميز بين النوعين، وكل المجتمعات تميز بطريقة ما الأدوار المنوطة بأفراد كلا النوعين، لذا يتعلم الأطفال التفرقة بينهما في عمر مبكر (Maccoby 1988)، فالذكورة – الأنوثة تعد مخططات مستقرة يستخدمها الأطفال لمعالجة المعلومات عن الآخرين وتصنيفهم، وقد تعلموا معناهما (أي الذكورة – الأنوثة) من المجتمع، ويضع الأطفال أنفسهم في فئة النوع المناسبة، ويحدث تنميط النوع عندما يقارن الأطفال سلوكهم بمخططات الذكورة –

الأنوثة، ويعدلون هذا السلوك ليناسب المخطط الملائم للنوع[2] (Bem 1981)، فعلى سبيل المثال، تشير البحوث إلى أن مجرد ذكر نوع الشخص المستهدف بالحكم، يجعل الأطفال أو الراشدين يميلون إلى القيام بعدد كبير من الاستنتاجات المميزة للنوع عن شخصية هذا الفرد ومظهره (Biernat 1991)، أي يتم عزو صفات جماعة النوع التي صنف ضمنها الفرد، إليه، وتقوم هذه الصفات التي تم عزوها بدور مهم في إثارة توقعات في شأن ضروب السلوك الصادرة عن الفرد المستهدف بالحكم وردود الأفعال عليها، وغالباً ما تتسق تصورات القائم بتكوين الانطباع تجاه الآخرين مع التوقعات التي استندت لسلوكهم، ودائماً ما تكون هذه التوقعات متميزة ضدهم، لأن الصورة النمطية التي استندت إليها تكون سلبية غالباً، وتثير أفكاراً غير مرغوبة عن الشخص موضوعها، وتجعل القائم بها يتجاهل الدليل الذي يشير إلى خطأ هذه الصورة أو عدم ملاءمتها لموقف معين (Capeland 1994; Lindgren 1996; Macrae et al 1994).

– **عزو السلوك إلى أسبابه:** أي استنتاج الأسباب التي تدفع الآخر – موضوع الانطباع – إلى الاستجابة بشكل ما لموقف معين، ويتم ذلك من خلال تنظيم القائم بتكوين الانطباع لمشاهداته، أو عناصر الموقف، في علاقات سببية تمكنه من تكوين فهم متسق أو رؤية متكاملة للموقف، وبواسطة هذا الفهم وتلك الرؤية يستطيع التعامل مع الموقف بشكل يحقق له الإحساس بالراحة (Berkowitz 1986, 186). ويوضح شكل (1) الأسباب التي نعزو إليها النجاح الأكاديمي لفرد ما، على سبيل المثال.

الأسباب							
داخلية				خارجية			
يمكن التحكم فيها		خارج نطاق الحكم		يمكن التحكم فيها		خارج نطاق الحكم	
مستقرة	متغيرة	مستقرة	متغيرة	مستقرة	متغيرة	مستقرة	متغيرة
القدرة على الأداء (مهارة)	الرغبة في بذل المجهود (دافعية)	استعداد وراثي للتفوق	استعداد بدني للأداء	تحيز الأساتذة عند تقدير النجاح	ظروف الأداء كوقت الاختبار	صعوبة الامتحان	الحظ أو مساعدة الآخرين

شكل (1) الأسباب التي نعزو إليها نجاح الطالب التحصيلي أو فشله

وطبقاً لـ «وينر» فإن عزو الفشل التحصيلي للطالب إلى انخفاض قدرته على الأداء يعد سبباً داخلياً مستقراً لا يمكن التحكم فيه، ويرتبط بتوقع منخفض لنجاح هذا الطالب مستقبلاً، وبالتالي يميل المدرس إلى التعاطف معه، بينما عزو فشله إلى عدم كفاية الجهد الذي بذله يعد سبباً داخلياً قابلاً للتحكم، ويرتبط بتوقع إمكانية تحسن الأداء إذا حاول الطالب ذلك، ويستثير هذا العزو غضب المدرس. ويستنتج الطالب ذلك ويعرف أسبابه. وهكذا توجد سلسلة متشابكة من العمليات تبدأ بالأداء التحصيلي للطالب ثم استنتاج

المدرس لأسباب نتاج هذا الأداء، فردود أفعال المدرس وانفعالاته إزائها، فاستنتاج الطالب لهذه الانفعالات وردود الأفعال، وأخيراً كيف يؤثر هذا الاستنتاج على سلوك الطالب مستقبلاً (Butler 1994).

والذي يرجح سبباً من الأسباب على آخر هو: إما قاعدة التغير المصاحب أو التلازم covariation، أي كيفية ربط التغير في النجاح بالتنوع في موقف الاختبار كما في المثال السابق، أو قاعدة التغاضي discounting، أي إبراز أحد عناصر الموقف والتغاضي عن البقية، ويفعل الفرد ذلك على الرغم من أن ظهور حدث ما هو نتيجة تضافر عدة أسباب معاً، فحادث سير مثلاً ينتج عن كون السيارة مسرعة، أو أنها تسير في الاتجاه الخاطئ، أو لصعوبة الرؤية بسبب الضباب وما شابه، أو لعدم اعتياد سائقها السير في المنطقة، أو لأنه يقود تحت تأثير مخدر، أو... إلخ، وحينما نشاهد الحادث فإننا نتغاضى عن كل هذه الأسباب ونعزو الحادث إلى سبب آخر (Santrock 1986, 411). وقد يرجح سبباً على آخر اعتماد قاعدة تزايد الخسائر augmentation، أي ما يترتب على فعل الشخص موضوع الانطباع من مغارم وتكلفة نتيجة تباينه مع ما يعتقد القائم بتكوين الانطباع أنه شائع بين الناس (Tedeschi 1996). ويرى «كيللي» أن عوامل أخرى تسهم في ترجيح سبب على غيره بوصفه مسببا لسلوك الفرد موضوع الانطباع، ومن هذه العوامل: (1) الاتساق في السلوك، فإذا اتسقت أفعال الفرد تم عزوها غالباً إلى أسباب خارجية بيئية، وإذا كانت غير متسقة فالأرجح أنها ناتجة عن أسباب داخلية شخصية. (2) التمايز distinctiveness، فكلما تمايزت استجابات الفرد موضوع الانطباع كانت ناتجة عن عوامل خارجية، وكلما قل تمايزها كان وراءها عوامل داخلية. (3) الاجماع consencus، فإذا جاء فعل الفرد مشابهاً لأفعال الآخرين تم عزوه إلى عوامل بيئية، ولكن إذا اختلفت عنها تم عزوه إلى أسباب شخصية (Tedeschi 1996).

في أغلب الأحوال يكون العزو – أي استنتاج أسباب الفعل – خاطئاً، وتكون الأحكام التي بنيت عليه من ثم غير صحيحة. ويرجع خطأ الاستدلال أو العزو إلى عدة عوامل أهمها: التسرع، البعد عن استخدام القواعد المنطقية في الاستدلال، ميل القائم بالعزو إلى التساهل والتهاون، رغبته في تحقيق ذاته بالإصرار على صحة انطباعاته الأولية. (Berkowitz 1986, 323; Sears et al 1991, 94-95; Santrock 1986, 411).

– **التقويم**: ويأتي بعد التصنيف، ثم عزو السلوك إلى أسبابه. فالانطباع نواة اتجاه – سواء أكان هذا الاتجاه إيجابياً أم سلبياً – نحو الآخر، وكأي اتجاه، له جانبه الأساسي وهو التقويم (خليفة وشحاته 1994، 15) الذي يتأثر بميل الفرد إلى الاتساق وبميله إلى التحيز، أي تفضيل ما يتشابه معه في العمر والنوع واللون والأيديولوجية وغير ذلك، ورفض ما يخالفه في ذلك (Santrock 1986, 484). وهكذا، يؤدي تصنيف الفرد في فئة ما، إلى عزو صفات إليه ليست فيه، وإرجاع سلوكه إلى أسباب غير التي دفعته لإصدار هذا

السلوك، وتقويم سلوكه بشكل يعكس التحيز ضده، ويقلل من قيمة أعماله ودوره (Brown 1986, 552).

مشكلة البحث

تزايد الاهتمام ببحوث المرأة على مدى العقدين الماضيين، وقد حظيت دوافعها للخروج إلى العمل وتأثير ذلك على دورها كأم وكزوجةو وعلى ذاتها، بجل هذا الاهتمام، كذلك حظيت دراسة الاتجاهات نحو عمل المرأة بقدر مماثل من الاهتمام. إلا أن دراسة صورة المرأة لدى قطاعات مختلفة من المجتمع لم تحظ باهتمام مماثل. ففي حدود المعلومات المتاحة لنا، لا توجد إلا ثلاث دراسات تناولت هذه الصورة: الأولى منها قام القائمون بها بتحليل مضمون ثلاث وعشرين قصة منشورة، وأظهرت نتائج التحليل أن الصورة السائدة في هذه القصص هي أن مكان المرأة البيت، إذ تقوّم هذه القصص المرأة كزوجة بنسبة 60.7% (رمزي وأخريات 1977).

وفي الدراسة الثانية، طلب من 885 مبحوثاً ومبحوثة أن يعطوا تقديراً لكل مثل شعبي، ضمن قائمة الأمثال المقدمة لهم، وتظهر النتائج أن صورة المرأة لدى الإناث أفضل منها لدى الذكور، وأن الذكور الحضريين والمتعلمين يتبنون نظرة نحو المرأة أكثر عصرية بالمقارنة بالريفيين والأقل تعليماً (رمزي 1983). وفي الدراسة الثالثة، قامت سلوى عبدالباقي بدراسة صورة المرأة كما تقدمها البرامج الإذاعية، وقد كشف تحليل مضمون هذه البرامج أن المرأة كزوجة وكأم وكأنثى تحظى بالاهتمام الأكبر، وهو ما يؤيد البحوث السابقة (مليكة 1985).

ونظراً لأن البحوث السابقة مر على إجرائها أكثر من خمسة عشر عاماً، الأمر الذي يتوقع معه تغير صورة المرأة في المجتمع، أضف إلى ذلك أن أياً منها لم يتناول صورة المرأة كما يراها زملاؤها في العمل بصفة عامة، وهو ما يتصدى له هذا البحث، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلين التاليين: ما هي الصورة التي يكونها الذكر العامل في المجال الأكاديمي نحو زميلته؟ وهل تتأثر هذه الصورة بتخصصه الأكاديمي أم بكونه متزوجاً أم لا؟

ويطرح هذا البحث إجابتين على سبيل الفروض، أولاهما أن الصورة التي يكونها العاملون في المجال الأكاديمي عن زميلتهم لا تختلف عن صورة المرأة كما تقدمها وسائل الإعلام. أما الإجابة الثانية فهي أنه لا توجد فروق ناتجة عن التخصص الأكاديمي أو الحالة الزواجية في ملامح الصورة التي يكونها العاملون في المجال الأكاديمي عن زميلتهم.

شملت عينة البحث 100 من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم[3] في جامعة المنوفية، في مصر، جميعهم مسلمون، ومتوسط أعمارهم 34.5 سنة، بانحراف معياري 5.29 سنة، و50% منهم متخصصون في العلوم الإنسانية (علم الاجتماع والفلسفة والتاريخ وعلم الاقتصاد)، 25% آخرون في العلوم الطبيعية (الفيزياء والكيمياء)، والباقون – أي 25% – في الآداب. أما بالنسبة للحالة الزواجية، فكان 70% عزّباً، و30% متزوجين، منهم 26.7% (أي 8% من إجمالي العينة) متزوجين من أكاديميات.

تضمنت إدارة البحث قائمة من 32 صفة، تم اختيارها من قوائم سبق إعدادها في بحوث أخرى وهي: مقياس الصداقة الشخصية (سويف 1968)، قائمة خصال الأستاذ الجامعي الكفوء (خليفة وشحاته 1991)، قائمة خصال الزوج المفضل (شحاته 1992).

يقوم المبحوث بتقدير مدى اتصاف زميلاته في العمل – اللاتي زاملهن لمدة تزيد عن ثلاث سنوات – بكل صفة من هذه القائمة على أساس أن: الدرجة (1) تعني أنه من النادر اتسام زميلته بالصفة، والدرجة (2) تشير إلى أن قلة من الزميلات تتصفن بالصفة، والدرجة (3) تشير إلى اتصاف النصف – تقريبا – من اللاتي يعرفهن المبحوث بالصفة، والدرجة (4) تعني تمتع أغلب اللاتي يعرفهن بالصفة، والدرجة (5) تعني اتسام كل الزميلات اللاتي يعرفهن بالصفة. وبعد ذلك، طلب من المبحوث اختيار خمس صفات، وترتيبها بناء على مدى تأثر العمل الأكاديمي سلبياً باتسام الزميلة بهذه الصفات الخمس، واختيار خمس صفات أخرى وترتيبها في ضوء مدى تأثر دور الزميلة كزوجة سلبياً باتسامها بهذه الصفات.

حسب ثبات الأداة بطريقة إعادة اختبار (ن = 20 مبحوثاً)، بفاصل زمني بين مرتي التطبيق قدره أسبوعان، وقد حسب معامل ارتباط «بيرسون» لكل بند من القائمة على حده، فتراوحت معاملات الارتباط بين 0.66 و0.88، كما حسب معامل ارتباط الرتب «سبيرمان» للجزئين المخصصين لترتيب الصفات المؤثرة سلباً، إما في العمل الأكاديمي للزميلة أو في دورها كزوجة، وتراوحت هذه الارتباطات بين 0.58 و0.80. وكلها تشير إلى إمكانية الاعتماد على الأداة المستخدمة بدرجة معقولة من الثقة.

أما صدق هذه الأداة فتمثل في اتفاق نتائج هذا البحث مع توقعات مستمدة إما عن تأمل البيانات التي جمعت، أو من استقراء الواقع الاجتماعي المصري بقيمه الموجهة لسلوك أفراده. ويشير سويف (1968: 38) إلى أن هذه الطريقة هي التي يسميها «كرونباخ» صدق المفهوم، ويسميها «أيزنك» طريقة الاتفاق مع تنبؤات يمليها إطار نظري معين، ويضيف «سويف» الاتفاق مع تنبؤات مستوحاة من تأمل البيانات والواقع المستمدة منه. وحيث أن معارف الفرد عن الآخرين لا توجد مستقلة أو منفصلة، بل تنشأ في سياق تؤثر فيه وتتأثر به (Berkowitz 1986, 187)، لذلك يعد اتفاق نتائج هذا البحث مع توقعات مستنبطة من مشاهدة هذا الواقع المجتمعي مؤشراً لصدق الأداة، ومن هذه التوقعات ما يلي: (1) وجود درجة من التشابه بين ملامح الصورة التي يكونها الأكاديميون عن زميلتهم، بغض النظر عن التخصص الأكاديمي لكل منهم. (2) أن درجة التشابه بين هذه الملامح التي يكونها المتخصصون في كل من العلوم الإنسانية والآداب أعلى من درجة التشابه بين المتخصصين في كل من العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية. وسوف يظهر لاحقاً تحقق هذه التوقعات.

جدول (1)
المتوسط والانحراف المعياري لتقدير الأفراد لصفات العاملة في المجال الأكاديمي

م	العينـة / الصفة	الإجمالية ن = 100		العلوم الإنسانية ن = 50		العلوم الطبيعية ن = 25		الآداب ن = 25	
		م	ع	م	ع	م	ع	م	ع
1	مثقفة	2.8	1.7	4.2	0.75	2.0	1.35	2.2	1.13
2	مهمتة بمظهرها	3.8	1.03	4.4	0.65	2.8	1.07	4.6	0.79
3	تحب السيطرة	2.3	1.9	2.6	0.88	2.6	1.01	1.6	1.92
4	تعتنق الافكار العصرية (كالمساواة)	3.15	1.5	1.8	0.96	3.4	0.49	3.8	0.89
5	تهتم بالمسائل الاجتماعية للآخرين	2.25	1.2	2.2	0.93	2.6	0.98	1.6	1.09
6	رشيقة	2.15	0.99	3.4	1.16	2.2	0.93	2.6	1.01
7	لديها قدرة على الإقناع	2.65	1.4	3.0	1.13	2.0	1.06	2.2	0.95
8	اقل التزاماً باحكام الدين	1.7	0.7	1.8	0.98	2.2	0.88	1.8	1.16
9	صبورة (تتسم بطول البال)	2.3	1.19	2.6	0.87	1.2	1.81	2.2	1.03
10	خجولة	2.15	1.2	1.6	1.01	1.8	1.03	2.4	1.01
11	لا تقبل الاختلاف في الراي	2.3	1.02	2.0	1.3	2.8	1.00	2.0	1.15
12	ماهرة في الأعمال المنزلية	2.5	1.23	3.6	0.69	1.4	1.26	3.4	0.62
13	مظهرها عصري (تلبس مثل الاوروبيات)	2.0	1.13	1.6	1.04	2.2	1.13	2.6	1.34
14	تتهكم على تصرفات الآخرين	1.55	0.75	1.2	1.99	2.2	0.99	1.4	1.21
15	منضبطة في مواعيدها	2.6	0.78	3.0	0.81	1.6	1.57	3.0	0.92
16	لبقة	2.95	1.28	3.0	0.74	2.6	1.01	2.8	0.97
17	تنفر دائماً من التقاليد الاجتماعية	2.05	1.03	2.0	1.62	2.6	0.98	1.8	1.08
18	واثقة من نفسها	3.0	0.98	3.8	0.83	2.0	1.18	2.2	1.04
19	جادة	3.0	0.95	3.4	0.91	1.8	1.09	3.6	0.79
20	تتاثر احكامها بمشاعر الآخرين نحوها	2.75	1.08	3.2	0.89	3.4	0.74	3.4	0.85
21	مرحة	2.7	0.83	3.2	0.92	2.4	0.91	2.4	0.96
22	تتشبث برايها	2.3	1.14	1.2	1.08	3.4	0.82	1.2	1.42
23	تتعالى على الآخرين	1.8	0.82	1.0	2.1	3.2	0.88	2.4	1.27
24	جريئة	2.4	0.65	3.0	0.78	2.0	1.16	3.0	1.01
25	تحسن تزيين نفسها (وضع الماكياج)	2.15	1.01	2.2	1.03	1.4	1.23	2.2	0.85
26	متصلبة	1.75	1.1	1.0	2.05	2.0	1.07	1.8	1.345
27	تتدخل فيما لا يعنيها	1.4	0.67	1.4	1.94	1.6	1.14	1.6	2.01
28	يمكن الاعتماد عليها	2.8	1.4	3.0	0.98	1.8	1.02	3.0	0.52
29	توجه دائماً الانتقاد للآخرين	1.8	0.75	2.0	1.09	2.0	0.91	1.2	2.03
30	لا تستطيع التعبير عن عواطفها	1.95	0.82	1.4	1.85	2.2	0.85	2.0	1.48
31	مستقلة في الراي	2.45	1.13	2.0	1.17	2.2	0.94	2.6	0.78
32	متحفظة في علاقاتها بالآخرين	2.55	1.16	3.0	0.76	2.2	0.78	2.2	1.29

جدول (2)

ترتيب أهمية الصفات لدى فئات العينة وفقاً لمتوسط الدرجات

م	العينـة / الصفة	الإجمالية ن = 100	العلوم الإنسانية ن = 50	العلوم الطبيعية ن = 25	الآداب ن = 25
1	مثقفة	6	2	19	16
2	مهتمة بمظهرها	1	1	5	1
3	تحب السيطرة	16	15	7	27
4	تعتنق الافكار العصرية (كالمساواة)	2	23	1	2
5	تهتم بالمسائل الاجتماعية للآخرين	20	17	8	28
6	رشيقة	21	5	12	10
7	لديها قدرة على الإقناع	10	9	20	17
8	اقل التزاماً باحكام الدين	26	24	13	24
9	صبورة (تتسم بطول البال)	19	16	32	18
10	خجولة	22	25	25	13
11	لا تقبل الاختلاف في الراي	17	19	6	22
12	ماهرة في الأعمال المنزلية	13	4	29	4
13	مظهرها عصري (تلبس مثل الاوروبيات)	25	26	14	11
14	تتهكم على تصرفات الآخرين	31	29	15	30
15	منضبطة في مواعيدها	11	10	28	6
16	لبقة	5	11	9	9
17	تنفر دائماً من التقاليد الاجتماعية	24	20	10	25
18	واثقة من نفسها	3	3	21	19
19	جادة	4	6	26	3
20	تتاثر احكامها بمشاعر الآخرين نحوها	8	7	2	5
21	مرحة	9	8	11	14
22	تتشبث برأيها	18	30	3	31
23	تتعالى على الآخرين	28	31	4	15
24	جريئة	15	12	22	7
25	تحسن تزيين نفسها (وضع الماكياج)	23	18	31	20
26	متصلبة	30	32	23	26
27	تتدخل فيما لا يعنيها	32	27	29	29
28	يمكن الاعتماد عليها	7	13	27	8
29	توجه دائماً الانتقاد للآخرين	29	21	24	32
30	لا تستطيع التعبير عن عواطفها	27	28	16	23
31	مستقلة في الراي	14	22	17	12
32	متحفظة في علاقاتها بالآخرين	12	14	18	21

تشير البيانات الواردة في جدولي (2,1) إلى ما يأتي:

هناك درجة من التشابه بين انطباعات أعضاء هيئة تدريس العلوم الإنسانية والمناظرين لهم من الآداب نحو الزميلة، ويتمثل هذا التشابه في ما يلي: (أ) تطابق تقديراتها لثلاث صفات هي: 2 – مهتمة بمظهرها، و8 – أقل التزاماً بأحكام الدين، و12 – ماهرة في الأعمال المنزلية، (ب) تقاربت تقديراتهما لإحدى عشر صفة أخرى وهي: 9 – صبورة، و11 – لا تقبل الاختلاف في الرأي، و14 – تتهكم على تصرفات الآخرين، و16 – لبقة، و19 – جادة، و20 – تتأثر أحكامها بمشاعر الآخرين نحوها، و22 – تتشبث برأيها، و24 – جريئة، و25 – تحسن تزيين نفسها، و27 – تتدخل فيما لا يعنيها، و28 – يمكن الاعتماد عليها. (جـ) وتناقضت تقديراتهما، حيث توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى 0.05 بين متوسطي هذه التقديرات، لثلاث صفات أخرى وهي: 1 – مثقفة، و2 – مهتمة بمظهرها، و18 – واثقة من نفسها.

وفي ضوء ذلك، نجد أن ملامح صورة الزميلة لدى أعضاء هيئة تدريس العلوم الإنسانية هي: المثقفة – والمهتمة بمظهرها – والواثقة من نفسها – والتي لا تقبل الاختلاف في الرأي – والرشيقة. في حين أن قسمات الصورة لدى المتخصصين في الآداب هي: أنها تعتنق الأفكار العصرية – والماهرة في الأعمال المنزلية – والمنضبطة في مواعيدها – والجريئة – ويمكن الاعتماد عليها.

كما توجد درجة ما من التشابه بين انطباعات المتخصصين في العلوم الإنسانية وانطباعات زملائهم في العلوم الطبيعية، فقد اتفقوا على كون الزميلة خجولة، كما تقاربت تقديراتهم لأربع صفات أخرى هي: 16 – لبقة، و21 – مرحة، و27 – تتدخل في ما لا يعنيها، و29 – توجه دائماً الانتقاد للآخرين. وتناقضت تقديراتهم لثماني صفات أخرى، فقد وجدت بينهم فروق دالة إحصائياً عند مستوى 0.05، وكان مصدر هذه الفروق على النحو التالي: (أ) أعطى المتخصصون في العلوم الإنسانية تقديراً أعلى للصفات التالية: 1– مثقفة، و2 – مهتمة بمظهرها، و4 – تعتنق الأفكار العصرية، و12 – ماهرة في الأعمال المنزلية، و15 – منضبطة في مواعيدها، و18 – واثقة من نفسها، و19 – جادة، و28 – يمكن الاعتماد عليها. (ب) أعطى المتخصصون في العلوم الطبيعية تقديراً أعلى لصفتين هما: 22 – تتشبث برأيها، و19 – جادة، و23 – تتعالى على الآخرين.

تكاد درجة التشابه بين انطباعات المتخصصين في العلوم الطبيعية والآداب تصل إلى درجة التشابه بين المتخصصين في العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية، فقد تطابقت تقديرات المتخصصين في كل من العلوم الطبيعية والآداب لصفتين هما: 16 – لبقة، و 27– تتدخل في ما لا يعنيها. كما تقاربت تقديراتهم لعشر صفات أخرى هي: 1 – مثقفة، و4 – تعتنق الأفكار العصرية، و6 – رشيقة، و7 – لديها قدرة على الإقناع، و13 – مظهرها عصري، و18 – واثقة من نفسها، و20 – تتأثر أحكامها بمشاعر الآخرين نحوها، و 21– مرحة، و26 – متصلبة، و32 – متحفظة في علاقاتها مع الآخرين. في حين اختلفت تقديراتهما بشكل دال إحصائياً على هذا النحو: (أ) أعطى المتخصصون في الآداب تقديراً أعلى للصفات: 2 – مهتمة بمظهرها، و12 – ماهرة في الأعمال المنزلية، و15 – منضبطة

في مواعيدها، و19 – جادة، و24 – جريئة، و28 – يمكن الاعتماد عليها. (ب) أعطى المتخصصون في العلوم الطبيعية تقديراً أعلى للصفات: 22 – تتشبث برأيها، 23 – تتعالى على الآخرين.

مما سبق يتبين أن درجة التشابه بين انطباعات المتخصصين في العلوم الإنسانية والآداب أعلى من نظيرتها. سواء بين المتخصصين في العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية أو بين المتخصصين في العلوم الطبيعية والآداب، وبحساب معامل ارتباط الرتب بين ترتيب كل منهم لقائمة الصفات كما هو موضح بالجدول (2)، كانت معاملات الارتباط هي: 0.316، 0.161، 0.165 على التوالي، وبتحويل هذه المعاملات إلى معامل ارتباط بيرسون[4] تبين أنها كالتالي: 0.325، 0.168، 0.172، والأول منها فقط دال عند مستوى 0.01 وهو معامل الارتباط بين انطباعات المتخصصين في العلوم الإنسانية والآداب. وكون التشابه في الانطباعات التي يكونها المتخصصون في العلوم الإنسانية وفي الآداب أعلى من التشابه بين انطباعات كل منهم وانطباعات المتخصصين في العلوم الطبيعية، يمكن أن يرجع إلى أحد مصدرين مما يلي أو إليهما معاً: **الأول** مضمون المعرفة التي يتضمنها التخصص الأكاديمي، ففي حين تشكل المرأة موضوعاً أساسياً في العلوم الإنسانية، وتشكل قيماً معنوية وملهمة في الآداب، فإن العلوم الطبيعية لا تتضمن غالباً أي إشارة خاصة إلى المرأة. ومن المحتمل أن يكون لهذا المضمون تأثيره في الانطباع المكوَّن، ويؤيد ذلك الدراسات العديدة التي تظهر تأثير مضمون المعرفة في الاتجاهات التي تكونت بعد تلقي هذه المعرفة (Biertnat & Wortman 1991)، وما ينطبق على الاتجاهات ينطبق على الانطباعات، حيث الانطباع نواة اتجاه (خليفة، شحاته 1994: 15)، كما تشير بحوث أخرى إلى تأثير مضمون الخبرات التي يتعرض لها الأفراد في الصور النمطية للنوعين التي تكونت لديهم (Grossman & Wood 1993)، **الثاني**، المعايشة، فبملاحظة سجلات الجامعة التي سحبت منها عينة البحث، تبين أن عدد الإناث أعضاء هيئة التدريس في كليات الآداب والتربية والتجارة يفوق نسبتهن في كلية العلوم. ومما يرجح تأثير الوجود المتزايد للزميلات ضمن مجموعة العمل في تكوين انطباعات الزملاء نحوهن كون ملامح الصورة التي يكونها المتزوجون لزميلتهم أقرب إلى قسمات الصورة التي يكوّانها المتخصصون في العلوم الإنسانية والآداب منها الى التي يكوّنها المتخصصون في العلوم الطبيعية، الأمر الذي يؤيد أن لوجود المرأة، سواء كزميلة لعضو هيئة التدريس أو كزوجة، تأثيره في الانطباعات التي يكوّنها عن زميلته. ومما سبق يتبين أن التخصص الأكاديمي والحالة الزواجية يشكلان السياق الذي من خلاله تتكون الانطباعات وتتأثر به وتؤثر فيه أيضاً (Berkowitz 1986, 183).

بسؤال أفراد العينة عن أهم الصفات التي تؤثر سلباً – من وجهة نظرهم – في أداء الزميلة أكاديمياً، جاءت هذه الصفات وفق الترتيب التالي:

(أ) مهتمة بمظهرها 3.9، (ب) تتأثر بمشاعر الآخرين نحوها 3.75، (جـ) متحفظة في علاقتها بالآخرين 3.65، (د) لا تقبل الاختلاف في الرأي 3.15، (هـ) تتهكم على تصرفات الآخرين 2.85.ويؤيد هذا الترتيب ما سبق أن كشفت عنه دراسات أخرى. فالمرأة العاملة

في المجال الأكاديمي أقل إنتاجاً لشغفها بالعلاقات الإنسانية وتأثرها بهذه العلاقات (دسوقي 1993)، كما يظهر تحليل مضمون القصص التي تنشرها الصحافة أن بعد العقلانية أقل شيوعاً، إذ ورد بنسبة 8.16% بالمقارنة ببعد العاطفية الذي كانت نسبة تكراره في هذه القصص هي 28.6% (رمزي وأخريات 1997، 103)، ويشير تفسير الباحثات إلى أن مضمون القصص يظهر أن نسبة الشيوع الخاصة بالعقلانية مصدرها الحياة الزوجية وليس العمل. أضف إلى ذلك، أن الصور النمطية بوجه عام، وصورة «الذكورة – الأنوثة» بصفة خاصة جزء من ثقافة المجتمع، مستمدة من هذه الثقافة ومتسقة معها، وهذه الثقافة – في كل المجتمعات – تجعل محك تقويم الذكور هو الكفاءة أي القدرة، في حين أن محك تقويم الإناث هو التفضيل أي محك أخلاقي (Brislin 1993, 170-172)، حتى النساء أنفسهن، بمن فيهن المهنيات، أي أساتذة الجامعة وسيدات الأعمال وما شابه، يقمن بعزو نجاحهن المهني إلى أسباب خارجية متغيرة (مثل الحظ) وعزو فشلهن إلى أسباب داخلية مستقرة (مثل القدرة المنخفضة على الأداء) (Biernat & Wortman 1991)، يؤيد هذا، التفسير الذي قدمته «هورنر» Horner لعدم استجابة المرأة لظروف الاستثارة الإنجازية، فالمرأة ذات الدافعية المرتفعة للإنجاز (والمفترض أن هذا هو حال العاملات في المجال الأكاديمي) تعاني من صراع «الإقدام – الإحجام»، فنجاحها الأكاديمي (المهني) قد يؤدي إلى فشل أدائها لأدوارها المنوطة بها كامرأة، لذا، فهي تخشى النجاح المهني وتتجنبه (حسن 1989)، أي أن الصور النمطية للنوعين ترسم توقعات الدور لكل منهما وواجبات القيام به (Grossman & Wood 1993).

أما ترتيب الصفات التي تؤثر سلباً في دور الزميلة بوصفها زوجة من وجهة نظر أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض من كليات جامعة المنوفية، فكان كما يلي: (أ) طموحه 4.05، (ب) مسيطرة 3.95، (جـ) تتشبث برأيها 3.8، (د) توجه دائماً الانتقاد للآخرين 3.65، (هـ) تنفر من التقاليد الاجتماعية 3.15.

ومرة أخرى نجد نقطة التقاء بين صورة المرأة كما يراها زملاؤها الأكاديميون والصورة التي تقدمها القصص المنشورة في الصحافة (رمزي وأخريات 1977، 79، 92، 94) فطموح المرأة يقلل من قدرتها على القيام بمهامها الزوجية. الأمر ذاته تبين من إحدى الدراسات التي أجريت على عاملات في المجال الأكاديمي وسيدات أعمال (Biernat & Wortman 1991) فقد تبين أنهن أكثر انتقاداً للذات في ما يتعلق بأدائهن لأدوارهن الأسرية، فما زالت المرأة العاملة، حتى التي تعمل في المجال الأكاديمي، تستخدم معيار الدور التقليدي للنوع عند تقويمها لأداء أدوارها كزوجة وكأم وكربة منزل، وغالباً ما تستخدم النساء الأكاديميات أمهاتهن كأساس لمقارنة أدائهن لهذه الأدوار.

تبين مما عرضنا آنفاً، أن هناك إجابة عن التساؤلين اللذين أثارهما البحث، ويتعلق أولهما بملامح الصورة التي يكونها أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم لزميلتهم، فقد اتفقوا على ملامح معينة لهذه الصورة، وهي السمات التي حظيت بأعلى تقدير، وهي: أنها مهتمة بمظهرها، وأنها تعتنق الأفكار العصرية، وأنها واثقة من نفسها، وأن أحكامها تتأثر بمشاعر الآخرين نحوها، وأنها لبقة، ومثقفة. وهناك صفات أخرى لا تتصف بها من وجهة نظرهم. فقد حظيت هذه السمات بأدنى تقدير، ومنها: أن مظهرها عصري، وأنها تتدخل في

ما لا يعنيها، ومتصلبة، وتتهكم على تصرفات الآخرين، وتتعالى عليهم، وأنها أقل التزاماً بأحكام الدين. وتمثل السمات التي حظيت بأعلى تقدير معالم بارزة أو سمات مركزية تؤثر في إدراك الزملاء الاجتماعي لزميلتهم، وتحدد العلاقات المتبادلة بينهم في مواقف التفاعل اللاحق (Sears et al 1991, 95; Bradbury & Fincham 1992; Leary et al 1994). كما تبين أن هناك قدراً من التشابه بين الصورة التي رسمها أعضاء هيئة التدريس لزميلتهم وصورة المرأة كما تقدم في وسائل الإعلام، سواء أكانت قصصاً تنشرها الصحافة (رمزي وأخريات 1977) أو برامج تبث عبر الإذاعة (مليكة 1985).

ويدور السؤال الثاني حول مدى تأثر هذه الصورة بالتخصص الأكاديمي لمن كوَّنها أو بحالته الزواجية، وقد تبين أن هناك درجة أعلى من التشابه في ملامح الصورة التي يكونها المتخصصون في العلوم الإنسانية وفي الآداب، والمتزوجون بصفة عامة بالمقارنة بملامح الصورة التي يكونها المتخصصون في العلوم الطبيعية والعزَّب. وتشير هذه الدرجة من التشابه إلى دور يمارسه التخصص الأكاديمي بما يقدمه من مضمون، والحالة الزواجية للفرد بما تمثله من معايشة، في الانطباعات التي يكونها عن الآخرين، وقد يكون هذا الدور مماثلاً للتأثير الذي يحدثه النوع أو العمر أو بعض من خصال الشخصية، في تكوين الانطباعات (Berkowitz 1986, 321-324; Santrock 1986, 484)، الأمر الذي يتطلب إجراء المزيد من البحوث لمعرفة هذا التأثير وحجمه.

تبقى الإشارة إلى ضرورة وضع صغر عينة هذا البحث في الحسبان، وخصوصاً العينات الفرعية، عند التعامل مع نتائج هذا البحث، فلا ينبغي تعميمه خارج نطاق العاملين بجامعة المنوفية إلا بتحفظ.

لقد طلب من مائة من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم الرجال في جامعة المنوفية تقدير مدى اتصاف زميلاتهم بسمات تضمنتها قائمة من 32 صفة، وبحساب متوسط تقديراتهم لكل صفة على حدة، تكشفت صورة الزميلة كما يرونها، والتقت بعض من هذه الملامح مع قسمات الصورة المعبر عنها في وسائل الإعلام، واختلفت الصورتان عن بعضهما الآخر، كما تبين أن للتخصص الأكاديمي والحالة الزواجية دورهما في تشكيل الصورة التي يكونها الزملاء عن زميلتهم.

إذا كان هذا البحث قد أجاب جزئياً عن التساؤلات التي بدأ بها، فإنه يثير المزيد من الأسئلة، التي تعد موضوعات لبحوث مستقبلية، ومن هذه الأسئلة: هل تمارس بعض من المتغيرات الديموغرافية للأفراد، وكذلك سمات شخصياتهم، دوراً مؤثراً في الانطباعات التي يكونونها؟ وإذا كانت الإجابة «نعم»، فما حجم هذا التأثير؟ وهل للسياق الذي تقدم فيه الصفة (إيجاباً كان أم سلباً)، أي ترتيب عرض البنود، تأثيره في تقدير المبحوثين لها؟[5]. ونظراً لأن هذا البحث تعامل مع الانطباعات الناتجة عن تراكم خبرات التفاعل مع موضوع الانطباع، فهل للتذكر – تذكر بعض من الخبرات ونسيان بعضها الآخر – تأثيره في النتاج النهائي، أي ملامح الصورة التي تكونت؟ وإذا كانت الإجابة «نعم»، فما طبيعة هذا التأثير وما حجمه؟

هذه النقاط وغيرها في حاجة للمزيد من انتباه الباحثين مستقبلاً.

الهوامش

(1) تضمنت مقدمة الأداة الإشارة إلى ضرورة أن يضع المبحوث تقديراته لزميلات عملن معه مدة متصلة لا تقل عن ثلاث سنوات.

(2) صاغت «بم» Bem (1981) نظرية نمط النوع gender typing استناداً إلى عناصر النمو المعرفي ونظرية التعلم الاجتماعي، وتقترح فيها أن الأطفال يكونون بناءات معرفية أو مخططات أو أطر – مثل «الذكورة، الأنوثة» لتنظيم إدراكهم وتوجيههم ولفهم العالم من حولهم.

(3) ارتأينا ضم الفئتين معاً، إذ أن البحوث تؤكد أن إدراك الصورة النمطية للنوع – أي الاعتقاد في شيوع خصال معينة لدى أفراد نوع أكثر من شيوعها لدى أفراد النوع الآخر، باعتبارها مزيجاً من سمات أفراد كل نوع وأدوارهم – إن إدراك هذه الصورة يتم في سن مبكرة، فالطفل الصغير يحكم على الآخر في ضوء نوعه والصورة النمطية لهذا النوع، وأن هذه الصورة، وليس الخصائص البيولوجية للنوع، هي المسؤولة عن إدراك أفراد النوع الآخر، وأنها محدد للعلاقات المتبادلة بين أفراد النوعين في مواقف العمل المختلفة (Biernat 1991).

(4) وفق المعادلة: معامل ارتباط بيرسون = 2 جا $\frac{3.1416}{6}$ رت، حيث جا هي جيب تمام الزاوية، ر ت هي معامل ارتباط الرتب (انظر: فرج 1985، 286).

(5) يمكن الرجوع في هذه النقطة إلى تراث بحوث ترتيب العرض في الاستمالة بالمخاطبة (عرض هذه البحوث: عبدالمنعم شحاته 1995).

المصادر

حسن، علي حسن

1989 «ضعف التوجه الإنجازي العام لدى الأفراد في المجتمع المصري». علم النفس، (9):57-66.

خليفة عبداللطيف وشحاته عبدالمنعم

1994 سيكولوجية الاتجاهات. القاهرة: دار غريب للنشر.

———

1991 «تصور الطلاب لخصائص الأستاذ الجامعي الكفء». المجلة الاجتماعية القومية، 29 (1): 109-135.

دسوقي انشراح

1993 «الخصائص السيكولوجية للمرأة العاملة في المجال الأكاديمي: دراسة مقارنة بين الرجال والنساء». علم النفس، (25):72-90.

رمزي، ناهد

1983 سيكولوجية المرأة. القاهرة: دار النهضة العربية.

رمزي، ناهد، مجدي، صفية والعامري، سلوى

1977 صورة المرأة كما تقدمها وسائل الإعلام: دراسة في تحليل المضمون للصحافة النسائية. القاهرة: منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

سويف، مصطفى

1968 التطرف كأسلوب للاستجابة. الانجلو المصرية: القاهرة.

شحاته، عبدالمنعم

1995 «مكونات الإعلام وآثاره من منظور علم النفس». عالم الفكر، 24 العددين (2/1): 315-291.

———

1992 «خصال الزوج المفضل لطالبات الجامعة وطلابها». مجلة بحوث كلية الآداب جامعة المنوفية، 8: 1-25.

صفوت فرج

1985 الإحصاء في علم النفس. دار النهضة العربية، ط2: القاهرة.

مليكة، لويس

1985 «علم النفس الاجتماعي والمرأة العربية» ص ص551-580 في لويس مليكة (محرر) قراءات في علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي. المجلد الرابع. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

Berlowitz, L.

1986 A Survey of Social Psychology. New York: Holt, Rinehart & Winston. 3 rd ed.

Bem,S.

1981 "Gender schema Theory: A Cognitive Account of Sex Typing". Psychological Review 88: 354-364.

Biernat, M.

1991 "Gender Stereotypes and the Relationship between Masculinity and Femininity: A Developmental Analysis". Journal of Personality & Social Psychology 61: 351-365.

Biernat, M. & Wortman, C.

1991 "Sharing of Home Responsibilities between Professionally Employed Woman and their Husbands". Journal of Personality & Social Psychology. 60: 844-860.

Bradbury, T. & Fincham, F.

1992 "Attributions and Behavior in Marital Interaction". Journal of Personality & Social Psychology, 63: 613-624.

Brislin, R.

1993 Understanding Culture's Influence on Behavior. Harcourt Brace College Pub.

Brown, R.

1986 Social Psychology. New York: The Free Press. 2nd ed.

Butler, R.

1994 "Teacher Communications and Student Interpretations The Effects of Teacher Responses to Failing Students and Attributional Inferences in Two Age Groups". British Journal of Educational Psychology 64: 222-254.

Capeland, I.

1994 "Prophecies of Power: Motivational Implications of Social Power for Behavioral Confirmation". Journal of Personallity & Social Psychology 67: 264-277.

Carlson, N.

1988 Discovering psychology. Boston: Allyn & Bacon, Inc.

Grossman, M. & Wood, W.

1993 "Sex Differences in Intensity of Emotional Experience: A Social Role Interpretation". Journal of Personality & Social Psychology 65: 1010-1022.

Leary, M.; Nezlek, J. et al

1994 "Self Presentation in Everyday Interactions: Effects of Familiarity and Gender Composition". Journal of Personality & Social Psychology 67: 664-673.

Lindgren

1996 "Stereotyping". PP 875 In R. Corsini & A. Auerbach eds. Concise encyclopedia of Psychology. New York: John Wiley & Sons. 2 nd.

Maccoby, E.

1988 "Gender as a Social Category". Developmental Psychology 24: 755-765.

Macrae, C.; Badenhausen, G. et al.

1994 "Out of Mind but Back in Sight: Stereotypes on the Rebound". Journal of Personality & Social Psychology 67: 808-817.

Santrock, J.

1986 Psychology: The Science of Mind and Behavior. Dubuque, Iowa: W. Brown Pub.

Scarr, S.

1985 "Constructing Psychology: Making Facts and Fables of our Times". American Psychologist 40: 499-512.

Sears, D.; Peplau, T. et al.

1991 Social Psychology. New Jersey: Prentice. Hall, 3rd ed.

Show, M. & Costanzo, P.

1982 Theories of Social Psychology. McGraw - Hill. 2nd. ed.

Tedeschi, J.

1996 "Interpersonal Perception". PP 493-494. In R. Corsini & A. Aureback eds. Concise Encyclopedia of Psychology. John Wiley & Sons. 2 nd ed.

مشكلات الأكاديميين
الحاصلين على الدكتوراه من الجامعات الأجنبية:
عينة من الأردن

غازي الصوا*
يحيى علي**

يؤكد بعض من الباحثين في قضايا التعليم العالي ومشكلاته في المجتمع العربي عدم انسجام مخرجات التعليم العالي في الخارج مع طبيعة الحياة في المجتمع العربي، ومعاناة أفراده من حملة الشهادات العلمية العليا الذين تلقوا تعليمهم في الخارج، من العزلة عن واقعهم المعيش في بلدانهم الأصلية، فالسنوات التي قضاها هؤلاء في تحصيل تعليمهم العالي خارج أوطانهم، كانت سنوات تهجير واغتراب عن واقعهم العربي وبيئتهم الحقيقية (أحمد 1985، 136). ولا تشكّل تلك العزلة التي تفصل بين أولئك الأكاديميين وواقعهم المعيش في مجتمعاتهم الأصلية، على الرغم من خطورة أبعادها، سوى حلقة مفردة في سلسلة ممتدة من المشكلات المتشعبة التي تعترض مسيرة الأكاديميين، وتحول دون تمكينهم من النهوض بمتطلبات أدوارهم العلمية والاجتماعية المنشودة بصورة سليمة مثمرة. وتتجلى بعض من مظاهر تلك المشكلات في انحدار المستوى الكمي والكيفي للإنتاج العلمي للأكاديميين من جانب، وفي تصاعد وتيرة ظاهرة إقدام الأكاديميين على الهجرة إلى البلدان المتقدمة بقصد العمل أو الإقامة الدائمة، أو تهافتهم على تسلّم الوظائف الإدارية في بلدانهم بعيداً عن الأدوار الأكاديمية من جانب آخر.

باستعراض المشكلات التي يواجهها الأكاديميون، يتبيّن تنوّعها عموماً بين مشكلات نفسية، واجتماعية، وسياسية، ومادية، وإدارية، وأكاديمية. إلا أن تلك المشكلات المشار إليها، قد تتخذ طابعا أكثر حدة لدى الأكاديميين الذين تخرجوا في بلدان غير عربية بوجه خاص. وقد يعزى ذلك إلى تفاعلهم مع الأنساق الثقافية والاجتماعية للمجتمعات التي تلقوا

* أستاذ مشارك (Associate Prof.) بقسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجامعة الاردنية.
**باحث في مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية.

تعليمهم العالي فيها، واستدخالهم بعض القيم السائدة في تلك المجتمعات (مرسي 1984، 35)، الأمر الذي يشكل تحدياً لهم بعد عودتهم إلى أوطانهم في مواجهة مختلف (الظروف الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والإقتصادية) السائدة في مجتمعهم الأصلي.

من المشكلات التي قد يواجهها الأكاديميون بعد عودتهم: اضطرارهم للقبول بوظائف غير مناسبة وبرواتب لا تفي بالأعباء والالتزامات المادية عليهم، وبالتالي تمنعهم من استثمار أوقاتهم في البحث العلمي والابتكار تفشي المحسوبية والواسطة والمصالح الخاصة التي تعيق توليهم المناصب القيادية الملائمة لكفاءاتهم، المشكلات الناتجة عن مواجهة تحدي إعادة التكيف مع المجتمع، العلاقة بالنظام الحاكم، صعوبة توفير متطلبات الحياة الكريمة للعيش، صعوبة التكيف بين الذهنية الأكاديمية المتصفة بصرامة البحث والتفكير مع ذهنية أفراد المجتمع، والاختلاف في القيم (عبدالقادر 1986، 11-12، 16).

يمكن النظر إلى المشكلات المختلفة التي يواجهها الأكاديميون، بوجه عام، بوصفها انعكاساً لإخفاق النسق الأكاديمي في تلبية متطلباته الوظيفية، من خلال عجز هذا النسق عن إحداث التوافق بين المكانات والأدوار المترابطة، الأمر الذي قد ينجم عن قصور الأهداف الجمعية للنسق في تحقيق رغبات أعضائه وتميزاتهم الفردية (تيمز 1967، 37)، كما يمكن التعامل مع المشكلات المختلفة التي يعاني منها الأكاديميون على أنها اختلالات وظيفية تهدد توازن النسق الأكاديمي وتقوّض دعائم استقراره، إذ تشكّل تلك المشكلات عناصر لا وظيفية تلقي بآثارها السلبية الضارة ليس على النسق الأكاديمي فحسب؛ بل تتعدّاه لتطال بقية الأنساق في المجتمع؛ نتيجة للترابط العضوي القائم بين أجزاء النسق الاجتماعي كله. غير أنه من الممكن أن يكون لتلك الاختلالات، من زاوية أخرى، بعض الوظائف الإيجابية التي قد تتبدى في تمتين الروابط والعلاقات بين الأكاديميين أنفسهم، وتكثيف مساعيهم وجهودهم الفكرية، والبحثية، والاجتماعية عموماً، لإيجاد حلول عملية للتغلب على تلك المشكلات التي تحول دون تمكنهم من أداء أدوارهم المفترضة بصورة إيجابية، تلك الحلول التي لن تقتصر آثارها الإيجابية على النسق الأكاديمي وحده؛ بل ستمتد لتسهم في تدعيم توازن بقية الأنساق الاجتماعية انطلاقاً من افتراض الترابط العضوي بين تلك الأنساق بمجملها (Merton 1968). ويمكن النظر أيضاً إلى المشكلات التي يجابهها الأكاديميون الذين تخرّجوا في بلدان أجنبية، بشكل خاص، في ضوء الفجوة الحضارية بين دول العالم المتقدم ودول العالم النامي... بيد أنه، وعلى الرغم من كل المشكلات التي تتهدد الأكاديميين داخل مجتمعاتهم، إلا أنهم يتبوأون مكانة اجتماعية خاصة، تبرز من خلال مساهمتهم في مجالات التنمية المجتمعية المختلفة، وبخاصة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي. وتنبع أهمية فئة الأكاديميين من الأدوار المحورية التي يمارسونها عبر تفاعلهم مع المجتمع وشرائحه المختلفة، سواء أكانوا طلابا، أم هيئات، أم جماهير. كما أنهم، وعلى الرغم من ضآلة فاعليتهم نسبيا في المرحلة الراهنة، إلا أنهم قادرون على أداء دور إيجابي مؤثر في النهوض بمجتمعهم.

وحري بالقول إن المشكلات التي تواجه الأكاديميين الذين يعملون في مؤسسات التعليم العالي قد حظيت باهتمام العديد من الباحثين، إلا أن تركيزهم انصرف إلى جوانب محددة من تلك المشكلات. فقد أجرى (المقدادي 1995) دراسة هدفت إلى التعرف على أهم المشكلات الأكاديمية التي يواجهها أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك، ومدى اختلاف هذه المشكلات باختلاف بعض من المتغيرات الاجتماعية والأكاديمية. وأجرى (السلمان 1995) دراسة هدفت إلى الكشف عن أثر بعض من المتغيرات (مثل: مكان العمل، والتخصص، والرتبة العلمية، وسنوات الخبرة، والجنس) في درجة تحقق حاجة الإحساس بالأمن الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الرسمية.

وفي دراسة (أحمد 1994) تركز الاهتمام على التعرف على حدة المشكلات الأكاديمية والإدارية التي تواجه الأكاديميين في الجامعات الأردنية، وتبين أن آراء الأكاديميين حول حدة المشكلات التي تواجههم تختلف حسب الرتبة الأكاديمية، والخبرة، والعمر. وثمة دراسة أجراها (الإبراهيم 1994) حول مختلف المشكلات الأكاديمية والإدارية والاجتماعية والنفسية التي تواجه الأكاديميين الأردنيين (حديثي التعيين) من حملة شهادة الدكتوراة في الجامعات الأردنية الحكومية. وأجرى (العمري 1995) دراسة حول مشكلات التعليم العالي ومعوقاته في الجامعات الحكومية في الأردن؛ بهدف التعرف على طبيعة هذه المشكلات ومجالاتها ومستويات إدراك الأكاديميين لوجود تلك المشكلات.

وأجرى (طناش 1990) دراسة حول مستوى الرضى عن العمل لدى الأكاديميين في الجامعة الأردنية، وبينما أجرى (حنفي 1991) دراسة للتعرف على أثر بعض العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والديموغرافية، ومشكلات التعليم العالي في هجرة الكفاءات العلمية في كل من مصر، والسودان، والعراق.

اهتمت دراسة (الحنبلي 1993) بتأكيد الأثر النفسي لمكان التخرج على هجرة الكفاءات العلمية العاملة في الجامعات الفلسطينية إلى خارج وطنها، وبخاصة إلى دول أوروبا الغربية، وشمال أميركا.

واستهدفت دراسة(صبور 1992) تحليل العلاقة بين الأكاديميين والسلطة في بعض الأقطار العربية، وحلل (Sawa 1987, 1991)، بعض المشكلات التي يعانيها خريجو الجامعات الأجنبية عند عودتهم لأوطانهم.

وبالرغم من أهمية الدراسات العلمية آنفة الذكر، التي تعرّضت سواء لتحليل مشكلات الأكاديميين الأردنيين في الجامعات وكليات المجتمع الأردنية، أو المشكلات التي تواجه الأكاديميين العرب في عدد من مؤسسات التعليم العالي العربية، إلا أن معظم هذه الدراسات لم يتطرق إلى الجانب الاجتماعي من المشكلات، مثل: إعادة التكيف مع عادات الوطن الأصلي وتقاليده، والعلاقة مع الزملاء الأكاديميين، وتدني مستوى الأجور، وغيرها من المشكلات، وركزت في معظمها على المشكلات الإدارية، والأكاديمية، والنفسية، التي قد يكون لها أثر على مستوى فعالية أداء الأكاديميين. بيد أن دراسة مختلف المشكلات التي يواجهها الأكاديميون في شتى المجالات، تعد من القضايا المهمة المتعلقة بهذه الفئة

الاجتماعية، وهو ما يبرر إجراء هذه الدراسة، التي نأمل أن تسهم النتائج التي ستتمخض عنها في إفادة مؤسسات التعليم العالي، ومراكز البحث العلمي في الأردن بوجه خاص، والمجتمع العربي بوجه عام، ممثلة بأصحاب القرار فيها، إضافة إلى الأكاديميين أنفسهم، وصانعي السياسة العامة.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة المشكلات التي يواجهها الأكاديميون الأردنيون الحاصلون على شهادة الدكتوراه من جامعات أجنبية، واختبار الفرضيات التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين على جميع المشكلات قيد الدراسة (البحثية، والمادية، والإدارية، والأكاديمية، والاجتماعية، والسياسية، واللغوية) تعزى إلى بعض الخصائص الديموغرافية والمتغيرات المتصلة بهم (المتمثلة في الجنس، والعمر، ومكان العمل، والتخصص، والبيئة الاجتماعية، وبلد الدراسة، والسنة التي عاد فيها الأكاديمي بعد حصوله على درجة الدكتوراه، والرتبة الأكاديمية، والحالة الزواجية، وعدد سنوات الخدمة في التدريس والبحث العلمي).

يتألف مجتمع الدراسة من جميع الأكاديميين الأردنيين المتخرجين في جامعات أجنبية والحاصلين على شهادة الدكتوراه العاملين في مؤسسات التعليم العالي (الجامعات، وكليات المجتمع الحكومية والأهلية) ومراكز البحث العلمي التابعة للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا. وقد بلغ العدد الإجمالي لأفراد مجتمع الدراسة 1849 أكاديمياً، واشتملت الدراسة على ما يلي: إجراء مسح شامل للأكاديميات (الإناث) في جميع المؤسسات التي تضمنّها مجتمع الدراسة، إذ بلغ عددهن 98 أكاديمية؛ أي ما نسبته 5.3٪ من إجمالي عدد الأكاديميين، وبلغت نسبة الاستجابة 71.42٪، وإجراء مسح شامل للأكاديميين (الذكور) العاملين في كليات المجتمع الحكومية والخاصة، الذين بلغ عددهم 60 أكاديمياً؛ أي ما نسبته 3.24٪ من العدد الإجمالي، وبلغت نسبة الاستجابة 90٪. وإجراء مسح شامل للأكاديميين العاملين في مراكز البحث العلمي الذين بلغ عددهم 52 أكاديمياً؛ أي ما نسبته 2.81٪ من إجمالي عدد أفراد مجتمع الدراسة، وكانت نسبة الاستجابة 86.53٪. وسحب عينة عشوائية بسيطة بلغت 278 من الأكاديميين العاملين في الجامعات الحكومية والأهلية الذين بلغ عددهم 1639 أكاديمياً؛ أي ما نسبته 88.64٪ من إجمالي عدد أفراد مجتمع الدراسة، وبلغت نسبة الاستجابة 97.84٪.

جمعت البيانات من خلال توزيع استبانة على 448 من الأكاديميين الأردنيين الحاصلين على الدكتوراة من جامعات أجنبية، استجاب منهم 441 أكاديمياً وأكاديمية؛ أي ما نسبته 90.37٪. واحتوت الاستبانة على 30 سؤالاً قسّمت إلى جزأين: الأول، وقد اشتمل على 16 سؤالاً، وتم تصميم هذه الأسئلة بهدف قياس المتغيرات المستقلة المتمثلة في الخصائص الديموغرافية والأكاديمية للمبحوثين، التي تم تحديدها في سياق إبراز هدف الدراسة وفرضياتها. أما الجزء الثاني، فقد اشتمل على أسئلة وبنود لقياس المتغيرات التابعة، إذ تضمن 62 فقرة صممت وفق مقياس ليكرت الخماسي، وصيغت بأسلوب يعكس المعنى السلبي لطبيعة المشكلة، وسئل فيها المبحوثون عن درجة حدة المشكلات التي تواجههم، بحيث أعطيت إجابة «موافق بشدة» أعلى قيمة؛ أي (خمس

درجات) والتي تدل على وجود مشكلة حادة جداً، بينما أغطيت إجابة «موافق» (أربع درجات) والتي تدل على وجود مشكلة حادة، ثم أعطيت إجابة «محايد» (ثلاث درجات) والتي تدل على وجود مشكلة متوسطة الحدة، وأعطيت إجابة «معارض» (درجتين) والتي تدل على وجود مشكلة قليلة الحدة، وأخيراً أعطيت إجابة «معارض بشدة» (درجة واحدة) والتي تدل على عدم وجود مشكلة؛ بهدف التعرف على المشكلات المختلفة التي تواجه المبحوثين، وهي: (1) المشكلات البحثية، وخصص لها ست عشرة فقرة، وتتمثل بعدم توافر الدعم المادي والمعنوي المنشود، وضآلة فرص النشر للبحوث، وعدم ملاءمة المناخ والبيئة الأكاديمية للبحث العلمي. (2) المشكلات المادية، وخصص لها سبع فقرات، وتتمثل بتدني الدخل والمستوى المعيشي. (3) المشكلات الإدارية، وخصص لها ست فقرات، وتتمثل بالقضايا المتصلة بالتعيين والترقية والتثبيت، والعلاقة بين الجهاز الإداري والأكاديمي، واتخاذ القرارات الإدارية. (4) المشكلات الأكاديمية، وخصص لها خمس فقرات، وتتمثل بالأعباء الملقاة على عاتق الأكاديميين، وضيق هامش الحريات الأكاديمية، ومجال النشر في مجلّات علميّة محكّمة. (5) المشكلات الاجتماعية، وخصص لها ثلاث عشرة فقرة، وتتمثل بالصعوبات المتصلة بالتكيف الاجتماعي، والعلاقة مع الأهل، والواجبات الاجتماعية، والعلاقات مع أفراد المجتمع. (6) المشكلات السياسية، وخصص لها عشر فقرات، وتتمثل بتدني مستوى الديمقراطية ومؤشراتها من ناحية احترام حقوق الإنسان، وحرية التعبير عن الرأي والفكر. (7) المشكلات اللغوية، وخصص لها خمس فقرات، وتتمثل بصعوبة توظيف اللغة فيما يتعلق بإعداد البحوث، وإلقاء المحاضرات، والتحدث مع الآخرين.

وبعد تصميم الاستبانة، بما يتفق مع أهداف الدراسة، تم إجراء الخطوات التالية: عرضت الاستبانة على ستة من ذوي الاختصاص في مجال القياس، وأُجريت التعديلات على أسئلة الاستبانة وفقراتها في ضوء ملاحظاتهم، بهدف تحقيق أعلى مستوى من الصدق لأداة القياس، ثم أُجري اختبار مسبق (Pre-Test)، حيث وزعت الاستبانة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة بلغ عدد أفرادها 20 أكاديمياً في مختلف التخصصات، بهدف اختبار ثبات الاستبانة، وبيان مدى الانسجام في إجابات المبحوثين في فترات مختلفة، وأعيد الاختبار مرة ثانية بعد مضي 14 يوماً على العينة نفسها. وللتأكد من الثبات الداخلي لأداة القياس، تم حساب اختبار كرونباخ الذي بلغت قيمته 0.970، كما تم استخراج معامل الارتباط بيرسون الذي بلغ 0.892، وهي قيمة عالية تؤكد ثبات إجابات المبحوثين في الاختبارين.

أُدخلت البيانات المجمّعة بعد تدقيقها وترميزها إلى الحاسوب، وتم تحليلها باستخدام (SPSS) لاستخراج المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين عن المشكلات التي يواجهونها، واستخدم اختبار ت (T-test) لتحديد دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين عن المشكلات التي تواجههم تبعاً لمتغيري الجنس والتخصص. كما استخدم تحليل التباين الأُحادي (One-Way ANOVA) لبيان دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين عن جميع المشكلات التي

تعترضهم(مجتمعة)، ولكل مشكلة على حدة، تبعاً لكل من متغير العمر، والحالة الزواجية، والبيئة الاجتماعية، وبلد الدراسة، والسنة التي عاد فيها الأكاديمي بعد حصوله على درجة الدكتوراة، ومكان العمل، والرتبة الأكاديمية، وعدد سنوات الخدمة.

في ما يلي عرض ومناقشة لكل من المشكلات التي يواجهها الأكاديميون قيد الدراسة، ومن ثم النتائج المتعلقة بأثر كل من المتغيرات المستقلة للدراسة على درجة شعور الأكاديميين المبحوثين بحدة تلك المشكلات.

المشكلات التي يواجهها الأكاديميون

تم حصر فقرات الاستبانة(التي صممت بهدف التعرف على مستوى حدة كل مشكلة من مشكلات الدراسة لدى المبحوثين)، وتصنيفها في متغيرات تمثل كل منها مشكلة من مشكلات الدراسة، واعتبرت إجابات المبحوثين عن موافق بشدة وموافق مشكلة حادة، وإجاباتهم عن معارض بشدة ومعارض مشكلة غير حادة، أما الإجابة عن محايد؛ فقد اعتبرت مشكلة متوسطة الحدة، وتم بعد ذلك بناء متغير جديد رقمي يتعلق بكل مشكلة، حسب المعادلة التالية:

$$\text{مقياس درجة حدة المشكلة} = \frac{\text{مجموع درجات الاستجابة الفعلية لعبارات المشكلة} - \text{أدنى مجموع لدرجات الاستجابة الفعلية لعبارات المشكلة}}{\text{أعلى مجموع لدرجات الاستجابة الفرضية لعبارات المشكلة} - \text{أدنى مجموع لدرجات الاستجابة الفرضية لعبارات المشكلة}}$$

وتتضمن المعادلة الحدود التالية: (أ) مجموع درجات عبارات المشكلة، وتعني: مجموع درجات إجابات المبحوثين الفعلية عن فقرات كل مشكلة. (ب) أدنى مجموع درجات لعبارات المشكلة، وتعني: أدنى مجموع درجات إجابات المبحوثين الفعلية عن فقرات كل مشكلة. (ج) أعلى مجموع درجات لعبارات المشكلة، وتعني: أعلى مجموع درجات الإجابات عن عبارات المشكلة فيما لو كانت جميع الإجابات موافقا بشدة. (د) أدنى مجموع درجات لعبارات المشكلة، وتعني: أقل مجموع درجات الإجابات عن عبارات المشكلة فيما لو كانت جميع الإجابات معارضا بشدة، وذلك للحصول على درجات إجابات المبحوثين عن كل مشكلة من مشكلات الدراسة على حدة من 100؛ حتى يسهل معها التعرف على اتجاهات وجود كل مشكلة، وتم بعد ذلك الحصول على متوسط حسابي لإجابات المبحوثين عن كل مجال من المشكلات البحثية، والمادية، والإدارية، والأكاديمية، والاجتماعية، والسياسية، واللغوية، ويشير هذا المتوسط – بشكل عام – إلى مستوى وجود المشكلة، إذ تم تقسيم العلامة من 100 إلى أربع فترات؛ إذ اعتبرت مشكلة عالية الحدة إذا كان المتوسط الحسابي لدرجات إجابات المبحوثين أكثر من 75، ومشكلة حادة إذا كان المتوسط الحسابي بين 50-75، ومشكلة متوسطة الحدة إذا كان المتوسط الحسابي بين 25-49، ومشكلة متدنية الحدة إذا كان المتوسط الحسابي أقل من 25. وأظهرت النتائج – بشكل عام – عند حساب المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن جميع فقرات المشكلات في المجالات السبعة للمشكلات، أنهم يشعرون بهذه المشكلات بصورة حادة، إذ كان المتوسط الحسابي 51.8.

مشكلات البحث العلمي

أشارت البيانات إلى أن مشكلات البحث العلمي تشكّل أكثر المشكلات حدة لدى الأكاديميين؛ فقد بلغ المتوسط الحسابي لها 70.028٪، وتبيّن أن مشكلة قلة أعداد المساعدين في البحث العلمي، من أكثر مشكلات البحث العلمي حدة لدى المبحوثين، إذ بلغت نسبتها 81.4٪، تليها مشكلة قلة التسهيلات الممنوحة للبحث العلمي في المؤسسة التي يعمل فيها الأكاديمي بنسبة بلغت 77.1٪، ثم مشكلة ارتفاع كلفة الحصول على المنشورات العلمية الحديثة التي لا توفّرها المؤسسة (بنسبة 76.9٪)، ومشكلة عدم توافر حوافز للمبدعين من الأكاديميين والباحثين (بنسبة 75.8٪)، ومشكلة انقطاع الصلات بين مؤسسات التعليم العالي/ مراكز البحث العلمي والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع (بنسبة 75.5٪)، ومشكلة قلّة المؤتمرات والندوات التي يُنسّب الأكاديمي لحضورها (بنسبة 73.5٪)، ومشكلة ندرة المعلومات الإحصائية وصعوبة تجميعها (بنسبة 72.8٪)، ومشكلة الروتين والإجراءات البيروقراطية المتّبعة في قبول الأبحاث ونشرها (بنسبة 72.2٪)، ومشكلة ضعف الإمكانيات المادية للمؤسسة التي يعمل فيها الأكاديمي (بنسبة 71.4٪)، ومشكلة عدم توافر المصادر والمراجع العلمية اللازمة لأغراض البحث العلمي (بنسبة 69.6٪)، ومشكلة ضعف الإنفاق على البحث العلمي في المؤسسة التي يعمل فيها الأكاديمي (بنسبة 66٪)، ومشكلة غياب المنافسة العلمية بين الأكاديمي وزملائه في التخصص نفسه (بنسبة 63٪)، ومشكلة عدم توافر الأجهزة والمعدات التقنية اللازمة لأغراض البحث العلمي (بنسبة 59.4٪)، ومشكلة قلّة فرص نشر الأبحاث العلمية(بنسبة 56.9٪)، ومشكلة قلّة المختبرات وتدنّي مستواها(بنسبة 54.9٪)، ومشكلة عدم تقدير الأبحاث العلمية للأكاديمي بدرجة تتناسب ومستواها من قبل الزملاء أو المسؤولين (بنسبة 34.7٪). وقد تعزى حدة مشكلات البحث العلمي إلى ضعف الإنفاق على البحث العلمي بشكل عام في الدولة؛ نتيجة قلّة الإمكانيات المادية وشح الموارد والثروات الطبيعية كالنفط أو المعادن. وإلى قلّة الإمكانيات المادية في المؤسسة التي يعمل فيها الأكاديمي، فيما يتعلق بتوفير الأجهزة، والمختبرات اللازمة للبحث العلمي، وتوفير الدعم المعنوي والمادي للأكاديمي، وعدم تعيين مساعدي البحث للعمل بشكل مستمر مع الأكاديمي (إبراهيم 1991)، ومن جهة أخرى قد يعزى هذا الأمر إلى اعتماد الجامعات (وبخاصة الحكومية منها) على طلبة الدراسات العليا – الذين لا يؤدون الأعمال المطلوبة منهم بفعالية في كثير من الأحيان – للعمل مساعدي بحث وتدريس مقابل منحة مادية تقدم بشكل محدود لهؤلاء الطلبة.

المشكلات المادية: بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن المشكلات المادية 69.92٪، الأمر الذي يعكس حدّة هذه المشكلات. وتبين أن مشكلة عدم توافر مدخرات أو تعويضات جيدة عند انتهاء الخدمة، من أكثر المشكلات المادية حدّة لدى المبحوثين، فقد بلغت نسبتها 82.3٪، تليها مشكلة عدم كفاية الراتب للمحافظة على مستوى معيشي لائق (بنسبة 81٪)، ومشكلة قلّة الراتب الذي يتقاضاه الأكاديمي في المؤسسة التي يعمل فيها (بنسبة 80.3٪)، ومشكلة قلّة الراتب مقارنة مع الأجور التي

يحصل عليها الأكاديميون في الدول الأجنبية (بنسبة 79.1٪)، ومشكلة العمل ساعات إضافية داخل المؤسسة من أجل تحسين مستوى المعيشة للأكاديميين (بنسبة 62.1٪)، ومشكلة العمل ساعات إضافية خارج المؤسسة من أجل تحسين مستوى المعيشة للأكاديميين (بنسبة 57.6٪)، ومشكلة تدني مستوى المعيشة للأكاديميين في الأردن (بنسبة 54.9٪). وقد تعزى حدة المشكلات المادية إلى ضعف الإمكانيات المادية للمؤسسة التي يعمل فيها الأكاديمي، وبخاصة من ناحية الرواتب والحوافز المادية، وإلى عدم مقدرة نظام الضمان الاجتماعي على تأمين ظروف الحياة المناسبة التي يسعى الأكاديميون لبلوغها بعد انتهاء فترة خدمتهم.

المشكلات الإدارية: أشارت البيانات إلى أن المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن المشكلات الإدارية بلغ (69.924٪)؛ الأمر الذي يعكس حدة هذه المشكلات، وتبين أن مشكلة المركزية في اتخاذ القرارات على مستوى المؤسسة، من أكثر المشكلات الإدارية حدة لدى المبحوثين، فقد بلغت نسبتها 68٪، تليها مشكلة عدم توافر الموضوعية في التعيينات في المجالس واللجان المتخصصة (بنسبة 65.3٪)، ومشكلة وجود تحيزات لدى بعض من المستويات الإدارية في المؤسسة التي يعمل فيها الأكاديمي(بنسبة 63.5٪)، ومشكلة عدم توافر الموضوعية في الترقيات والتثبيت من قبل المجالس المختصة(بنسبة 60.8٪)، ومشكلة سلبية العلاقة بين الجهاز الإداري والأكاديمي في المؤسسة التي يعمل فيها الأكاديمي (بنسبة 58.5٪)، ومشكلة عدم وجود استقرار وظيفي في العمل(بنسبة 44.9٪). وقد تعزى حدة المشكلات الإدارية إلى أن القوانين والأنظمة الإدارية، التي تستند إليها تلك المؤسسات، تمنح الإداريين في المستويات المختلفة سلطة اتخاذ القرارات بشكل فردي، وربما يعكس هذا – بالتالي – بعضا من التحيّزات الشخصية، وعدم تبني المعايير الموضوعية في كثير من القرارات، وإلى أن الأنظمة والقوانين التي يستند إليها العمل الإداري في المؤسسات، قد لا تتواءم مع التطورات التي يشهدها المجتمع ومؤسساته المختلفة، الأمر الذي يدعو إلى إعادة النظر في هذه الأنظمة الإدارية للحد من الإجراءات البيروقراطية والروتينية التي ما زالت تستند عليها كثير من المؤسسات.

المشكلات الأكاديمية: أشارت البيانات إلى أن المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن المشكلات الأكاديمية بلغ 55.767٪؛ الأمر الذي يعكس حدة هذه المشكلات. إذ تبين أن مشكلة كثرة الأعباء الملقاة على عاتق الأكاديميين في المؤسسة التي يعملون فيها، من أكثر المشكلات الأكاديمية حدة لدى المبحوثين، فقد بلغت نسبتها 69.3٪، تليها مشكلة تدني مستوى المجلات العلمية المحكمة في الجامعات الأردنية(بنسبة 51.7٪)، ومشكلة تدني مستوى المجلات العلمية المحكمة في الجامعات العربية (بنسبة 48.8٪)، ومشكلة عدم العمل في مجال التخصص الدقيق (بنسبة 32.8٪)، ومشكلة عدم وجود حرية أكاديمية في المؤسسة التي يعمل فيها الأكاديمي (بنسبة 30.1٪). وقد تعزى حدة هذه المشكلات إلى أن التوجه العام، (لدى الجامعات وكليات المجتمع الحكومية والأهلية على حد سواء) يسير نحو قبول أعداد كبيرة من الطلبة مع قلة أعداد الأكاديميين، الأمر الذي يشكل عبئا إضافيا، كبيرا، يقع على عاتق الأكاديميين، الذين يطلب منهم القيام بأعمال أخرى مثل المشاركة في اللجان المختلفة وغيرها من الخدمات والأنشطة الأكاديمية.

المشكلات الاجتماعية: بينت النتائج أن المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن المشكلات الاجتماعية بلغ 50.5٪؛ الأمر الذي يشير إلى حدة الشعور بهذه المشكلات أيضاً. إذ تبين أن مشكلة إنجاز المعاملات الرسمية بسبب الإجراءات البيروقراطية الروتينية في المؤسسات الحكومية، من أكثر المشكلات الاجتماعية حدة لدى المبحوثين، فقد بلغت نسبتها 89.2٪، إذ لوحظ زيادة عدد الإجراءات المطلوبة لإنجاز المعاملات في الدوائر الرسمية المختلفة، بصورة تستنزف الوقت والجهد، في الوقت الذي يمكن تقليص عدد هذه الإجراءات والإسراع في إنجازها باستخدام الحاسوب وغيره من الأجهزة الحديثة. وعبّر 86.2٪ من المبحوثين عن إحساسهم بمشكلة عدم احترام أفراد المجتمع للأنظمة والقوانين، ومشكلة عدم احترام المواعيد(بنسبة 80.7٪)، ومشكلة كثرة المناسبات والمجاملات الاجتماعية تجاه الأهل والمعارف بنسبة (80.2٪)، ومشكلة عدم توافر أماكن للترفيه في المؤسسة (بنسبة 73.4٪)، ومشكلة القيود التي تفرضها عادات وتقاليد الوطن (بنسبة 48.1٪)، ومشكلة ممارسة الضغوطات والواسطة للتأثير على الأكاديمي في ما يتعلق بتقييمه للطلبة (بنسبة 35.8٪)، ومشكلة عدم الاحترام والتقدير للقدرات العلمية والأكاديمية في المؤسسة التي يعمل فيها الأكاديمي (بنسبة 29.7٪)، ومشكلة السعي للهجرة والإقامة في الخارج(بنسبة 18.2٪)، ومشكلة التأثر بعادات وتقاليد بلد الدراسة، التي تختلف عن عادات وتقاليد الوطن، (بنسبة 17.2٪)، ومشكلة إعادة التكيف مع عادات وتقاليد الوطن (بنسبة 14.1٪). ومشكلة صعوبة التفاهم مع الأهل (بنسبة 7٪)، ومشكلة التأثير السلبي لطول مدة الدراسة على الإنتماء الوطني (بنسبة 2٪ فقط). ولعل تدني حدة شعور الأكاديميين بالمشكلات التي تتمحور عموما حول إعادة التكيف والتأقلم مع واقع المجتمعات الأصلية يعود إلى وجود مشكلات أخرى أكثر جدية وإلحاحا تستأثر بمعظم اهتماماتهم، كما قد يعزى ذلك إلى وعي الأكاديميين بضرورة الانخراط الفعلي في الواقع المحلي لمجتمعاتهم، وتفهم ما في هذا الواقع من قيم ومعايير ومعتقدات ينبغي مراعاتها قدر الإمكان.

المشكلات السياسية: أشارت البيانات إلى أن المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن المشكلات السياسية بلغ 25.559٪؛ الأمر الذي يشير إلى انخفاض حدة الشعور بهذه المشكلات. وتبين أن مشكلات المبحوثين السياسية مرتبة ترتيبا تنازلياً حسب حدة الشعور بها. فقد لوحظ أن مشكلة صعوبة حصول الأكاديمي على مركز قيادي في الأردن، من أكثر المشكلات التي يعاني منها المبحوثون، إذ بلغت نسبتها 89.2٪، وقد تعزى إلى طموحات الأكاديميين في شغل مثل هذه الوظائف نظرا للامتيازات والتسهيلات العديدة المرتبطة بهذه المناصب، وعبر 52.6٪ من المبحوثين عن إحساسهم بمشكلة عدم حماية الحرية الفردية للأكاديمي، ومشكلة عدم قيام الأحزاب السياسية بدورها بشكل فعال (بنسبة 50.3٪)، ومشكلة ضعف الديموقراطية السياسية (بنسبة 47٪)، ومشكلة عدم تقدير أفكار الأكاديميين واحترامها(بنسبة 44.9٪)، ومشكلة عدم احترام حقوق الإنسان (بنسبة 41.5٪)، ومشكلة تقييد الباحث في دراسة بعض من القضايا المهمة، وبخاصة في الموضوعات السياسية، والدينية، والاجتماعية، نظرا لحساسيتها (بنسبة 36.5٪)، ومشكلة الاختلاف مع سياسة الحكومة بشكل عام(بنسبة 31.1٪)، ومشكلة

الرقابة الأمنية على أعمال الأكاديميين (بنسبة 28.5٪)، ومشكلة عدم السماح للعاملين في مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث بالانتساب إلى الأحزاب السياسية (بنسبة 20.6٪).

المشكلات اللغوية: أشارت النتائج إلى أن المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن مشكلات اللغة بلغ 25.26٪؛ الأمر الذي يشير إلى انخفاض حدة الشعور بهذه المشكلات مقارنة بجميع المشكلات الأخرى قيد الدراسة. فقد تبين أن مشكلة إعداد البحوث والدراسات باللغة العربية من أكثر المشكلات حدة في هذا المجال، إذ بلغت نسبتها 26.2٪، وقد يعزى ذلك إلى ندرة المراجع العلمية المتوافرة باللغة العربية في العلوم التطبيقية، وهذا يؤكد – في الجانب الآخر من هذه المشكلة – أهمية استمرار السياسة التي تنتهجها بعض من الدول العربية في مجال تعريب الكتب العلمية المنشورة باللغات الأجنبية. وعبر 15.9٪ من المبحوثين عن إحساسهم بمشكلة إلقاء المحاضرات باللغة الأجنبية (الانكليزية)، ومشكلة القاء المحاضرات باللغة العربية (بنسبة 14.7)، ومشكلة التحدث مع الآخرين باللغة العربية (بنسبة 10.6٪)، ومشكلة إعداد البحوث والدراسات باللغة الأجنبية التي درس بها الأكاديمي (بنسبة 7.2٪ فقط).

باستعراض طبيعة المشكلات التي يعاني الأكاديميون منها حسب درجة شدتها، يلاحظ أن مشكلات البحث العلمي تتصدر قائمة تلك المشكلات، تليها المشكلات المادية، فالإدارية، فالأكاديمية، ثم الاجتماعية، فالسياسية، وإنتهاء بالمشكلات اللغوية، الأمر الذي يشير إلى احتمالية وجود خلل حقيقي يتخلل النسق الأكاديمي، على الصعيدين البنائي والوظيفي. ومن المظاهر الأساسية التي تعبر عن إخفاق النسق الأكاديمي في القيام، بوظائفه بفعالية وكفاية، المشكلات البحثية التي تعترض سبيل الأكاديميين في حقل عملهم المعني أساساً بقضايا البحث العلمي، وعجز المؤسسة الأكاديمية عن تزويد الأكاديميين العاملين فيها بما يوفر لهم متطلبات الحياة الكريمة، واستنزاف جهود الأكاديميين وأوقاتهم في إجراءات إدارية روتينية معقدة، وإلقاء أعباء وظيفية مرهقة – وبخاصة في مجال التدريس – على عاتق الأكاديميين؛ الأمر الذي يطرح ضرورة إخضاع النسق الأكاديمي برمته إلى مراجعة نقدية وتقويمية جادة، تستهدف تشخيص مشكلاته بدقة، وتحديد أسباب هذه المشكلات وتحليلها بهدف الوصول إلى حلول ناجعة لها.

أثر بعض من المتغيرات على مشكلات الأكاديميين:

بعد التعرف على المشكلات المختلفة التي يواجهها الأكاديميون في المجتمع الأردني، وتحديد أكثر هذه المشكلات حدة لديهم، سيتم التطرق في ما يلي إلى الحديث عن أثر بعض من المتغيرات المستقلة في إجابات المبحوثين عن مجالات المشكلات مجتمعة، وعن كل مجال من مجالاتها على حدة.

أولا، الجنس والمشكلات: أظهرت نتائج اختبار (ت) الواردة في جدول (1) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لدرجات أجابات المبحوثين

عن مجالات المشكلات مجتمعة تعزى إلى الجنس؛ أي أن المشكلات التي تواجهها الأكاديميات (الإناث)، لا تختلف عن المشكلات التي يواجهها الأكاديميون (الذكور) على صعيد جميع المشكلات. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (طناش 244،1990)، في عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى رضى الأكاديميين الذكور والأكاديميات الإناث نحو جميع مجالات العمل، تعزى إلى جنسهم. كما تتفق مع النتيجة التي خلصت إليها دراسة (المقدادي 1995) إلى حد ما، التي أشارت إلى عدم وجود أثر للجنس على درجة شعور المبحوثين بجميع المشكلات المدروسة، باستثناء مشكلات البحث العلمي.

جدول (1)

المتوسطات الحسابية المئوية ونتائج اختبار (ت) وتحليل التباين الأحادي لإجابات المبحوثين عن المشكلات وفقاً للمتغيرات المستقلة.

المشكلات / المتغيرات المستقلة	البحثية	المادية	الإدارية	الأكاديمية	الاجتماعية	السياسية	اللغوية	جميع المشكلات
الجنس								
ذكر	69.15	71.96	66.37	55.81	50.81	25.65	24.76	52.07
انثى	74.69	59.13	61.30	55.53	48.87	25.09	27.95	50.36
قيمة ت	-2.92	5.44	2.04	0.13	1.2	0.56	-1.4	1.27
مستوى الدلالة	0.004	0.000	0.042	0.893	0.229	0.573	0.162	0.204
العمر								
اقل من 35 سنة	72.04	66.27	69.80	56.44	50.20	25.58	29.31	52.81
44-35	72.35	70.88	66.74	57.5	52.49	25.15	27.05	53.17
54-45	67.52	69.08	63.18	54.33	48.72	25.29	22.90	50.15
55 فاكثر	67.89	71.60	67.14	52.76	48.5	28.90	23.74	51.5
قيمة ف	3.886	0.763	1.716	1.649	3.322	2.732	2.388	2.794
مستوى الدلالة	0.009	0.515	0.163	0.177	0.020	0.043	0.068	0.040
مكان العمل								
جامعة حكومية	71.63	70.5	64.48	56.41	51.00	25.80	25.43	52.18
جامعة اهلية	65.5	61.52	64.32	53.6	49.79	26.22	22.00	59.25
كلية مجتمع حكومية	76.42	77.14	69.64	61.14	49.47	25.21	30.17	55.60
كلية مجتمع اهلية	60.59	72.50	64.17	46.96	42.81	22.00	25.50	47.79
مركز بحث	63.11	71.72	70.28	51.86	51.32	24.20	24.43	50.99
قيمة ف	8.723	5.672	1.501	3.060	1.267	1.136	1.530	3.431
مستوى الدلالة	0.000	0.000	0.201	0.017	0.282	0.339	0.193	0.009

تابع جدول (1)

المشكلات / المتغيرات المستقلة	البحثية	المادية	الإدارية	الأكاديمية	الاجتماعية	السياسية	اللغوية	جميع المشكلات
التخصص								
علوم إنسانية او اجتماعية	69.76	71.93	65.72	53.74	51.16	25.91	19.01	51.03
علوم طبيعية او تقنية او طبية	70.18	68.78	65.47	56.92	50.12	25.36	28.83	52.24
قيمة ت	-0.29	1.71	0.13	-1.98	0.85	0.73	-5.87	-1.18
مستوى الدلالة	0.772	0.089	0.897	0.049	0.398	0.467	0.000	0.239
البيئة الاجتماعية								
مدنية	70.78	70.20	65.89	56.31	50.97	25.83	25.98	52.28
قروية	68.77	69.15	65.09	54.66	49.59	25.26	23.86	50.91
بدوية	68.97	76.52	64.88	60.00	52.40	22.54	29.29	53.51
اخرى	66.84	66.67	54.17	49.60	49.04	20.00	25.00	47.33
قيمة ف	0.650	0.408	0.178	0.542	0.472	0.740	0.633	0.715
مستوى الدلالة	0.583	0.747	0.911	0.654	0.702	0.529	0.594	0.543
بلد الدراسة								
أوروبا الغربية	68.40	67.25	64.01	55.40	49.71	25.72	23.69	50.60
أوروبا الشرقية	70.26	75.81	66.01	56.78	51.41	25.07	31.80	53.88
الولايات المتحدة	71.08	69.35	64.17	55.86	51.06	25.26	24.35	51.59
دول إسلامية (غير عربية)	66.20	74.42	79.58	53.87	48.90	28.40	24.52	53.70
دول اخرى	76.28	70.83	76.94	56.28	49.03	26.00	24.67	54.29
قيمة ف	1.751	2.779	4.790	0.156	0.478	0.900	2.782	1.580
مستوى الدلالة	0.138	0.027	0.001	0.960	0.752	0.464	0.026	0.178
سنة العودة								
قبل 1986	67.98	67.45	63.65	54.09	47.04	25.65	22.01	49.70
1990-1986	70.96	71.44	65.59	55.72	52.05	25.42	27.32	52.64
ما بعد 1990	71.48	71.15	68.08	58.07	52.99	25.63	26.82	53.46
قيمة ف	2.478	2.198	1.824	2.030	10.334	0.045	4.405	5.496
مستوى الدلالة	0.085	0.112	0.163	0.133	0.000	0.956	0.013	0.004
الرتبة الأكاديمية								
استاذ	65.15	64.98	55.71	47.90	42.00	25.17	19.38	45.76
استاذ مشارك	68.19	69.48	61.47	53.67	50.05	25.27	22.27	50.06
استاذ مساعد	71.77	70.30	68.10	58.19	53.26	25.98	26.93	53.50
غير ذلك	71.19	73.76	72.22	57.57	48.72	24.85	29.67	54.00
قيمة ف	3.785	2.173	10.728	6.895	13.755	0.499	5.127	10.787
مستوى الدلالة	0.011	0.091	0.000	0.000	0.000	0.683	0.002	0.000

تابع جدول (1)

المشكلات المتغيرات المستقلة	البحثية	المادية	الإدارية	الأكاديمية	الاجتماعية	السياسية	اللغوية	جميع المشكلات
الحالة الزواجية								
متزوج من عربية	69.39	70.18	65.41	55.60	50.31	25.54	23.81	51.46
متزوج من اجنبية	70.44	75.17	68.25	56.64	51.74	26.23	25.72	53.46
اعزب	69.97	61.80	61.01	53.83	49.58	24.05	25.72	49.42
مطلق	92.55	66.57	75.34	69.65	54.65	30.62	17.68	58.15
أرمل	64.58	34.72	61.11	38.33	48.72	18.15	21.67	41.04
منفصل	71.88	85.42	56.25	55.00	47.12	23.89	22.50	51.72
قيمة ف	4.656	4.925	1.227	2.153	0.414	1.766	4.465	2.786
مستوى الدلالة	0.000	0.000	0.295	0.058	0.839	0.119	0.001	0.017
سنوات الخدمة								
اقل من 5 سنوات	68.78	70.77	66.39	55.51	50.83	25.33	27.65	42.70
5-10 سنوات	73.68	71.72	67.91	57.49	53.45	26.29	26.15	53.81
اكثر من 10 سنوات	68.70	66.44	61.55	54.49	46.84	25.26	19.72	49.00
قيمة ف	4.851	2.698	3.531	0.997	8.450	0.706	7.958	6.560
مستوى الدلالة	0.008	0.068	0.030	0.370	0.000	0.494	0.000	0.002

تشير النتائج إلى أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين الذكور والإناث عن المشكلات المادية، والبحثية، والإدارية، عند مستوى دلالة أقل من 0.05. وقد تعزى الفروق بين الجنسين في ما يتعلق بالمشكلات المادية إلى جسامة المسؤوليات المترتبة على الأكاديميين (الذكور) في المجتمع الأردني بشكل عام، بالقياس إلى الأكاديميات (الإناث). فالأكاديمي – بوجه عام – مكلف بتلبية الاحتياجات المعيشية المختلفة لأفراد أسرته. وتشير البيانات إلى أن الأكاديميات يواجهن مشكلات أكثر حدة من الأكاديميين في مجال البحث العلمي، وقد يعزى ذلك إلى أن معظم المناصب الإدارية والأكاديمية المتعلقة بالبحث العلمي يشغلها الذكور (الأكاديميون)، الذين قد يفضلون التعامل مع نظرائهم من الأكاديميين، إذ أشارت دراسة (صبور 1992، 97-104) إلى أن سلطة الأكاديميات ونفوذهن في النشاط الأكاديمي (البحثي) تقل كثيرا عن سلطة الأكاديميين الذكور ونفوذهم. وتبين أن أكثر المشكلات التي يواجهها الأكاديميون حدة تتمثل في المشكلات الإدارية، ولعل هذا يتضح من خلال ما أشار إليه (صبور 1992، 171) أيضا في دراسته أن أكثر المشكلات إثارة في المجال الأكاديمي، هي المشكلات التي تنشأ عن محاولة أصحاب السلطة الإدارية مراقبة نشاطات الأكاديميين من خلال قيام الإداريين، في إطار ما يخوله لهم النظام القائم من سلطات، بفرض هيمنتهم عند اتخاذ القرار في المؤسسة الأكاديمية. ومن ناحية أخرى، لم تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين الذكور والإناث عن المشكلات الاجتماعية، والسياسية، والأكاديمية، واللغوية.

ثانيا، العمر والمشكلات: أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي الواردة في جدول (1) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 بين المتوسطات الحسابية لدرجات إجابات المبحوثين عن جميع مجالات المشكلات تعزى إلى العمر. إذ تبين أن المبحوثين الأكبر سنا يواجهون مشكلات أقل حدة من المبحوثين الأصغر سنا، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة طناش من أن الأكاديميين الأكبر سنا أكثر رضى من زملائهم الأصغر سنا في مجال ظروف العمل، والعلاقات مع الزملاء والحوافز، ولعل ذلك يعود إلى توافر الخبرة الكافية للأكاديميين الأكبر سنا، وقدرتهم على التكيف مع ظروف العمل، وتكوين علاقات مع زملائهم، فضلا عن توافر الفرصة الملائمة لهم للاستفادة من الحوافز المتاحة في الجامعة. وتبين بعد فحص دلالات الفروق بين أزواج المتوسطات الحسابية، باستخدام اختبار(ف)، أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية المختلفة للمبحوثين، ويظهر ذلك في نتائج متوسطات إجابات المبحوثين عن المشكلات الاجتماعية، والسياسية، ومشكلات البحث العلمي، عند مستوى دلالة أقل من 0.05. وتتفق النتيجة المتصلة بالمشكلات الاجتماعية مع ما توصلت إليه بعض من الدراسات التي أشارت إلى أن الأكاديميين الذين يعودون إلى مجتمعاتهم، يحتاجون إلى فترة زمنية للتكيف في شتى المجالات (طناش 1990، 244). فقد توصل(مرسي 1984، 35) في دراسة له إلى أن العلماء الذين لم يمض على عودتهم إلى أوطانهم مدة طويلة يواجهون مشكلات اجتماعية، تتعلق بإعادة التكيف مع مجتمعهم الأصلي، أكثر من نظرائهم الذين مضى على عودتهم فترة زمنية أطول. وقد تعزى مشكلات البحث العلمي إلى تخصيص الدعم للبحوث العلمية التي يجريها الأكاديميون ذوو الرتب الأكاديمية الأعلى، والمدة الأطول في الخدمة في المؤسسات التعليمية والبحثية، ومنحهم الأولوية في الحصول على هذا الدعم. وقد تعزى المشكلات السياسية إلى تأثر الأكاديميين في الفترة العمرية (أقل من 35) والفترة العمرية (بين 35-45)، بالأوضاع السياسية، وبمعالم الحياة الديموقراطية، وحرية الفكر والحوار، وتبادل الرأي، التي عاشوها في البلدان التي درسوا فيها، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (حنفي 1991) التي أكدت أهمية المشكلات السياسية التي يتعرض لها أصحاب الكفاءات العلمية العالية في القرار الذي يتخذونه بالعودة إلى وطنهم. ومن ناحية أخرى، لم تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين بفئاتهم العمرية المختلفة في ما يتعلق بالمشكلات الأكاديمية، والإدارية، والمادية، واللغوية، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة مروة أحمد (أحمد 1994، 176).

ثالثا، مكان العمل والمشكلات: أظهرت نتائج تحليل التباين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 بين المتوسطات الحسابية لدرجات إجابات المبحوثين عن جميع مجالات المشكلات تعزى إلى نوع المؤسسة التي يعملون فيها، وتؤيد هذه النتيجة ما خلصت إليه دراسة(السلمان 1995) من أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية في درجة الإحساس بالأمن الوظيفي لدى الأكاديميين تعزى إلى مكان العمل. إلا أنها تتعارض مع ما خلصت إليه دراسة(العمري 1995، 394) من عدم وجود أثر لمكان العمل على إحساس الأكاديميين بوجود المشكلات في جميع المجالات. ولدى فحص دلالات الفروق بين أزواج المتوسطات الحسابية باستخدام اختبار(ف)، تبين أيضا أن

هناك فروقا ذات دلالة إحصائية، عند مستوى دلالة أقل من 0.05، بين المبحوثين تعزى إلى نوع المؤسسة التي يعملون فيها، تدور حول المشكلات البحثية، والمادية، والأكاديمية. فقد تبين أن الأكاديميين العاملين في كليات المجتمع الحكومية يعانون من المشكلات المادية بدرجة أكثر حدة من الأكاديميين العاملين في المؤسسات الأخرى، وقد يعزى ذلك إلى قلة الرواتب التي يتقاضاها الأكاديميون في كليات المجتمع الحكومية نتيجة لخضوعهم لسلم الرواتب المتبع في الدوائر الحكومية، مقارنة مع ما يتقاضاه زملاؤهم في المؤسسات الأخرى، وما يحصلون عليه من امتيازات، وبخاصة في الجامعات ومراكز البحث. وتبين أيضا أن الأكاديميين في كليات المجتمع الأهلية يعانون من مشكلات البحث العلمي بدرجة أكثر حدة من بقية المبحوثين، وقد يعود ذلك إلى قلة الإمكانيات المادية والبحثية في هذه الكليات مقارنة مع الإمكانيات المتوافرة في الجامعات ومراكز البحث العلمي. ولا سيما أن اهتمام هذه الكليات ينصب بشكل أكبر على الجانب التعليمي، وليس على البحث العلمي. ومن ناحية أخرى، لم تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين عن المشكلات الاجتماعية، والسياسية، والإدارية، واللغوية، تعزى لنوع المؤسسة التي يعملون فيها.

رابعاً، التخصص والمشكلات: أظهرت نتائج اختبار(ت) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لدرجات إجابات المبحوثين عن جميع مجالات المشكلات تعزى إلى التخصص. وهذا ينسجم مع النتائج التي توصلت إليها دراسة (السلمان 1995) التي أشارت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في درجة تحقق الإحساس بالأمن الوظيفي لدى الأكاديميين تعزى إلى اختلاف التخصص. وتشير النتائج إلى أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المبحوثين ذوي التخصصات الإنسانية، مقارنة بذوي التخصصات العلمية، ويظهر ذلك في نتائج متوسطات إجاباتهم المتصلة بالمشكلات اللغوية، والأكاديمية عند مستوى دلالة أقل من 0.05. فقد تبين أن الأكاديميين ذوي التخصصات العلمية يواجهون مشكلات في اللغة بدرجة متوسطة، بينما لا يواجه الأكاديميون ذوو التخصصات الإنسانية مثل هذه المشكلات، وقد يعزى ذلك إلى أن جميع مراحل دراسة الأكاديميين ذوي التخصصات العلمية (البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراة)، كانت بلغة أجنبية. كما أن هذه التخصصات تدرس في الجامعات والمعاهد الأردنية باللغة الانكليزية. وهذا يتفق مع ما أشار إليه الوزراء المسؤولون عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي في مؤتمرهم الثاني، من أن الأكاديميين من خريجي الجامعات الأجنبية يعانون من مشكلة اللغة، وبخاصة الخريجون في مجالي العلوم البحتة والتطبيقية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون والعلوم 1983). كما تبين أن الأكاديميين ذوي التخصصات العلمية يواجهون مشكلات أكاديمية بدرجة أكثر حدة مقارنة بزملائهم من ذوي التخصصات الإنسانية. وقد يعزى ذلك إلى رغبتهم في العمل في مجال تخصصهم الدقيق، الذي قد لا يتوافر في المؤسسة التي يعملون فيها. ومن جهة أخرى، تشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين عن المشكلات الاجتماعية، والسياسية، والإدارية، ومشكلات البحث العلمي تعزى إلى التخصص.

خامساً، البيئة الاجتماعية والمشكلات: تشير نتائج تحليل التباين إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لدرجات إجابات المبحوثين عن مجالات المشكلات مجتمعة تعزى إلى البيئة الاجتماعية التي نشأوا فيها. كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين الذين نشأوا في بيئة مدنية وأولئك الذين نشأوا في بيئة ريفية أو بدوية في ما يتعلق بدرجة شعورهم بالمشكلات البحثية، والمادية، والإدارية، والأكاديمية، والاجتماعية، والسياسية، واللغوية. فقد تبين أن الأكاديميين بمختلف بيئاتهم الاجتماعية يعانون بدرجات متقاربة الحدة من المشكلات المذكورة آنفا، بينما يعانون بشكل أقل حدة من المشكلات السياسية، واللغوية. وقد يعزى التقارب في درجة إحساس الأكاديميين بمختلف المشكلات إلى أنهم يتفاعلون ضمن نسق ثقافي واجتماعي يغلب عليه الطابع التقليدي، من حيث اتسامه بقوة الشعور الجمعي فيه، فضلا عن تعرض معظم الأكاديميين المبحوثين، على الرغم من تباين خلفياتهم وظروفهم، إلى عقبات ومشكلات متشابهة؛ الأمر الذي يقرب من وجهات نظرهم، ويكاد يوحد من طبيعة استجاباتهم حيال تلك المشكلات.

سادساً، بلد الدراسة والمشكلات: تشير نتائج تحليل التباين إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لدرجات إجابات المبحوثين حول جميع مجالات المشكلات مجتمعة تعزى إلى مكان الحصول على شهادة الدكتوراه. وقد يعود ذلك إلى أن الأكاديمي، الذي حصل على درجة الدكتوراة ووصل إلى مرحلة من النضج والمعرفة في مجال تخصصه، ربما يكون قد تأثر (من خلال تكيفه) بنمط الحياة في البلد الذي درس فيه الذي قد يختلف عن أسلوب الحياة في المجتمع الأردني. ولكن بعد عودة هذا الأكاديمي إلى وطنه وممارسة عمله في الجامعة أو الكلية أو مركز البحث، فإنه يكون – بما توصل إليه من معرفة ونضج – قادرا على إعادة التكيف مع ظروف عمله ومجتمعه بشكل عام. ولدى فحص دلالات الفروق بين أزواج المتوسطات الحسابية باستخدام اختبار (ف)، تبين أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين عن المشكلات الإدارية، والمادية، واللغوية عند مستوى دلالة أقل من (0.05) تعزى إلى مكان الحصول على شهادة الدكتوراه. وفي ما يتعلق بالمشكلات اللغوية، فقد أظهرت النتائج أن الأكاديميين الذين درسوا في دول أوروبا الشرقية يواجهون مشكلات متوسطة الحدة، وذلك لأن اللغة التي درسوا بها تختلف – بشكل جوهري – عن اللغة المستخدمة في المؤسسات الأردنية في العلوم كافة، على اختلاف التخصصات، وتبرز مشكلة اللغة – بشكل خاص – عند الإعداد للبحوث والمشاركة في المؤتمرات العلمية الدولية، أو عند إلقاء المحاضرات باللغة الانكليزية، وهي اللغة المستخدمة – بوجه عام – في تدريس التخصصات العلمية المختلفة في مؤسسات التعليم العالي الأردنية. وفي ما يتعلق بالمشكلات المادية، فقد ظهرت – بشكل حاد – بين خريجي دول أوروبا الشرقية والدول الإسلامية (غير العربية) مقارنة مع الأكاديميين خريجي الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، وقد يعود ذلك إلى أن خريجي الدول الشرقية والدول الإسلامية يعملون بنسبة أكبر في كليات المجتمع الحكومية والأهلية، التي تقل رواتبها – في أغلب الأحيان – عن الرواتب التي يتقاضاها الأكاديميون العاملون في الجامعات الحكومية والأهلية. ومن ناحية

أخرى، لم تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين عن المشكلات الاجتماعية، والسياسية، والأكاديمية، والبحثية، تعزى إلى مكان الحصول على شهادة الدكتوراة.

سابعا، سنة العودة والمشكلات: تشير نتائج تحليل التباين إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 بين المتوسطات الحسابية لدرجات إجابات المبحوثين عن جميع مجالات المشكلات تعزى إلى سنة العودة إلى الأردن. وعند فحص دلالات الفروق بين أزواج المتوسطات الحسابية باستخدام اختبار(ف)، تبين أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين عن المشكلات الاجتماعية، واللغوية، عند مستوى دلالة أقل من 0.05، تعزى إلى السنة التي عاد فيها الأكاديمي إلى الأردن؛ فقد تبين أن المبحوثين الذين عادوا في فترة ما بعد عام 1990 كانوا أكثر شعورا بحدة المشكلات، يليهم أولئك الذين عادوا خلال الأعوام 1986-1990. أما الأكاديميون الذين عادوا قبل عام 1986؛ فقد كانت درجة شعورهم بحدة المشكلات متوسطة، ما يؤكد أن للفترة الزمنية التي يقضيها الأكاديمي في وطنه دوراً في التقليل من حدة المشكلات الاجتماعية؛ فالأكاديمي العائد حديثاً إلى وطنه يشعر بحدة المشكلات الاجتماعية أكثر من الذي أمضى فترة أطول. وبينت النتائج أيضاً أن الأكاديميين الذين عادوا في الفترتين: ما بعد 1990 وبين عامي 1986 و 1990، يشعرون بوجود مشكلة لديهم في اللغة بدرجة متوسطة، بينما لا تشكل اللغة مشكلة – بوجه عام – للذين عادوا في الفترة قبل عام 1986. ومن ناحية أخرى، لم تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين تعزى إلى السنة التي عادوا فيها إلى موطنهم، إذ تبين أنهم يتعرضون بدرجات متقاربة من الحدة للمشكلات المادية، والأكاديمية، والبحثية، وبدرجات أقل حدة للمشكلات السياسية.

ثامنا، الرتبة الأكاديمية والمشكلات: تشير نتائج تحليل التباين إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05، بين المتوسطات الحسابية لدرجات إجابات المبحوثين عن مجالات المشكلات مجتمعة تعزى إلى الرتبة الأكاديمية، وتؤيد هذه النتيجة ما توصلت إليه دراسة (أحمد 1994، 171-176)، التي أكدت وجود فروق بين الأكاديميين في ما يتعلق بشعورهم نحو المشكلات الإدارية، والأكاديمية، تعزى إلى اختلاف الرتبة الأكاديمية؛ بمعنى أن الأكاديميين من رتبة أستاذ مساعد يشعرون بحدة المشكلات أكثر مما يشعر الأكاديميون من رتبة أستاذ. كما تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (طناش 1990، 244) التي أشار فيها إلى أن الأكاديميين من رتبة أستاذ هم أكثر رضى من زملائهم الأكاديميين من رتبة أستاذ مشارك وأستاذ مساعد، في مجال ظروف العمل، والراتب، والحوافز، وكذلك أكثر رضى من زملائهم الأساتذة المساعدين في مجال العلاقات مع الزملاء. والأساتذة المشاركون هم أيضا أكثر رضى من زملائهم الأكاديميين من رتبة أستاذ مساعد في مجال الحوافز. ونستنتج مما تقدم أن المشكلات التي تواجه الأكاديميين من رتبة أستاذ تقل حدة عن المشكلات التي يواجهها الأكاديميون من رتبة أستاذ مشارك، وأستاذ مساعد. وأن الأكاديميين ذوي الرتب

الأكاديمية العليا أكثر رضى من ذوي الرتب الأكاديمية الأقل، وقد يعزى ذلك إلى كونهم قد حققوا مستوى من الرواتب، والعلاقات، والحوافز، وتفهما لظروف العمل، بشكل أفضل مما حققه زملاؤهم المبتدئون في العمل الأكاديمي. غير أن تلك النتيجة تتعارض مع ما توصلت إليه دراسة (السلمان 1995) التي تنفي وجود فروق معنوية في درجة تحقق الإحساس بالأمن الوظيفي لدى الأكاديميين تنسب إلى اختلاف الرتبة الأكاديمية. كما تختلف مع ما خلصت إليه دراسة (المقدادي 1995) من عدم وجود اختلاف في المشكلات الأكاديمية المتصلة بالطلبة والإدارة الجامعية والأكاديميين أنفسهم يرجع إلى اختلاف الرتبة الأكاديمية.

عند فحص دلالات الفروق بين أزواج المتوسطات الحسابية باستخدام اختبار (ف)، تبين أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين الأساتذة، والأساتذة المشاركين والأساتذة المساعدين عن المشكلات الاجتماعية، واللغوية، والبحثية، والإدارية، والأكاديمية، عند مستوى دلالة أقل من 0.05. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (صبور 1992، 157)، التي أظهرت أن الأكاديميين من رتبة أستاذ يتمتعون بالسلطة، والوجاهة، والعضوية في المجالس العلمية، فهم لا يقبلون بسهولة اندماج زملائهم الجدد في المجال الأكاديمي، ويسعون في إطار نشاطاتهم إلى إضفاء سمة التميز على تخصصاتهم وخبرتهم ويحافظون على تميزهم هذا عن (القادمين الجدد) الذين تعوزهم الخبرة، وربما يشكلون – بما لديهم من معرفة – تهديداً لسلطة الأكاديميين من رتبة أستاذ. وقد يتولد عن هذه الإجراءات التي يتخذها الأكاديميون صراع بين الأكاديميين القدامى وبين القادمين الجدد المتطلعين إلى موطىء قدم في الحقل المعرفي. ولم تظهر النتائج، من ناحية أخرى، وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين عن المشكلات السياسية تعزى إلى الرتبة الأكاديمية، إذ تبين أن المبحوثين يتعرضون بدرجات متقاربة ومتوسطة الحدة لمثل هذه المشكلات. بينما تشير النتائج إلى اقتراب وجود فروق بين المبحوثين عند مستوى دلالة 0.091 بالنسبة للمشكلات المادية؛ فقد تبين أن حدة هذه المشكلة تقل لدى المبحوثين كلما ارتفعت رتبهم الأكاديمية.

تاسعا، الحالة الزواجية والمشكلات: تشير نتائج تحليل التباين إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من (0.05) بين المتوسطات الحسابية لدرجات إجابات المبحوثين عن جميع مجالات المشكلات، تعزى إلى الحالة الزواجية. وعند فحص دلالات الفروق بين أزواج المتوسطات الحسابية، باستخدام (ف)، تبين أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين تعزى إلى الحالة الزواجية، في ما يتعلق بالمشكلات البحثية، والمادية، واللغوية، والأكاديمية، عند مستوى دلالة أقل من 0.05. إذ يلاحظ أن الأكاديميين المتزوجين من أجنبيات يواجهون – بوجه عام – مشكلات في اللغة بدرجة متوسطة، بينما يواجه بقية الأكاديميين المتزوجين من عربيات وغيرهم (باستثناء العزاب) هذه المشكلة بدرجة أقل نسبيا. وتبين، بوجه عام، أن الأكاديميين المتزوجين والمنفصلين عن زوجاتهم يواجهون مشكلات مادية بدرجة حادة أكثر من غيرهم، وقد يعزى ذلك إلى الالتزامات المادية الكبيرة التي تقع على عاتقهم في مجالات التعليم، وتلبية الاحتياجات

المختلفة لأسرهم. وفي ما يتعلق بمشكلات البحث العلمي، عبر المبحوثون بوجه عام عن حدة هذه المشكلة لديهم، ويلاحظ ارتفاع درجة الشعور بهذه المشكلة لدى المبحوثين المطلقين، والمنفصلين، والمتزوجين من أجنبية على التوالي، وقد يعزى الأمر في الحالتين الأولى والثانية إلى الظروف النفسية والاجتماعية التي يمرون بها التي قد تشغلهم أكثر من غيرهم عن إجراء البحوث والدراسات العلمية. وفي ما يتعلق بالمشكلات الاجتماعية، والسياسية، والأكاديمية، والإدارية، لم تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول هذه المشكلات تعزى إلى الحالة الزواجية.

عاشراً، سنوات الخدمة والمشكلات: تشير نتائج تحليل التباين إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 بين المتوسطات الحسابية لدرجات إجابات المبحوثين عن مجالات المشكلات مجتمعة، تعزى لعدد سنوات الخدمة في التدريس والبحث. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (أحمد 1994، 171) من وجود فروق بين الأكاديميين في درجة شعورهم بكل من المشكلات الأكاديمية والإدارية تعزى إلى الخبرة التدريسية لديهم. إلا أن هذه النتيجة تتعارض مع ما توصلت إليه دراسة (طناش 1990، 244) من أن سنوات الخبرة ليس لها أي أثر على مستوى الرضى عن العمل في جميع المجالات. كما أنها لا تتفق مع نتائج دراسة كل من (السلمان 1995) و (المقدادي 1995). وعند فحص دلالات الفروق بين أزواج المتوسطات الحسابية، باستخدام اختبار (ف)، تبين أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين عن المشكلات الاجتماعية، والإدارية، واللغوية، والبحثية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 تعزى إلى عدد سنوات الخدمة في التدريس والبحث. والفروق، في ما يتعلق بالمشكلات الاجتماعية؛ ظهرت بشكل حاد نسبياً عند فئة المبحوثين الذين تتراوح مدة خدمتهم بين 5-10 سنوات، ثم عند فئة المبحوثين الذين لم تتجاوز خدمتهم خمس سنوات، بينما ظهرت هذه المشكلات بشكل أقل حدة عند المبحوثين الذين تجاوزت خدمتهم عشر سنوات. وقد يفسر ذلك بتأثر الأكاديميين الذين لم تتجاوز خدمتهم عشر سنوات بالنسق الثقافي والبناء الاجتماعي للبلد الذي درسوا فيه، ويلاحظ أيضاً أن هؤلاء الأكاديميين يواجهون مشكلات في اللغة بدرجة متوسطة، بينما لا تشكل اللغة مشكلة للأكاديميين الذين تزيد خدمتهم على عشر سنوات، وقد يعزى ذلك إلى بقاء الأكاديميين الذين أمضوا سنوات أقل في الخدمة متأثرين باللغة التي درسوا بها.

من ناحية أخرى، عبر المبحوثون، بوجه عام، (بغض النظر عن عدد سنوات الخدمة لديهم) بدرجات حادة عن مواجهتهم للمشكلات المتصلة بالبحث العلمي. وتبين أن الأكاديميين الذين عملوا مدة تتراوح بين 5-10، سنوات يواجهون مثل هذه المشكلات بدرجة أكثر حدة من الأكاديميين الذين عملوا مدة تقل عن خمس سنوات، ومن الأكاديميين الذين عملوا أكثر من عشر سنوات. وقد يعود ذلك إلى سعي الأكاديمي خلال هذه المدة (5-10 سنوات من عمله) لإعداد البحوث بهدف الحصول على الترقية الأكاديمية، وبالتالي، فهو أكثر تعرضا لمشكلات البحث العلمي من غيره في المؤسسة التي يعمل فيها. وأشارت النتائج أيضاً إلى أن الأكاديميين الذين عملوا أقل من خمس سنوات، والذي عملوا مدة

تتراوح بين 5-10 سنوات يواجهون مشكلات إدارية بدرجات متقاربة الحدة، بينما يواجه الأكاديميون الذين عملوا أكثر من عشر سنوات هذه المشكلات بدرجة أقل حدة، وقد يعود ذلك إلى أن هؤلاء الأكاديميين يحتلون مكانة عالية في المؤسسات التي يعملون فيها، ولأن جزءاً كبيراً منهم عمل أو يعمل في إحدى الوظائف الإدارية في هذه المؤسسات، وبالتالي يكون تعرضه للمشكلات الإدارية أقل حدة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (أحمد 1994، 171) في أن الأكاديميين الذين لا تزيد خبرتهم على سبع سنوات يشعرون بالمشكلات الإدارية بشكل أعلى من زملائهم الذين تزيد خبرتهم على ذلك. إلا أن هذه النتيجة تتعارض مع ما توصل إليه (طناش 1990، 244) من أن سنوات الخبرة ليس لها أي أثر على مستوى الرضى عن العمل في جميع المجالات.

لم تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين عن المشكلات المادية والسياسية والأكاديمية تعزى إلى عدد سنوات الخدمة في التدريس والبحث، إذ تبين أن المبحوثين – بوجه عام – يواجهون بشكل حاد – وبدرجات متقاربة – مشكلات مادية وأكاديمية كما يواجهون مشكلات سياسية بدرجات متقاربة متوسطة الحدة.

مشكلات الأكاديميين الشخصية والعامة:

انطلاقا من الحرص على الإحاطة بمعظم المشكلات التي تعترض الأكاديميين الأردنيين الحاصلين على الدكتوراة من جامعات غير عربية؛ فقد تضمنت استبانة الدراسة سؤالين مفتوحين، تم طرحهما على المبحوثين بهدف التعرف على أية مشكلات أخرى (لم ترد في الاستبانة) قد يواجهونها. وتشير إجابات المبحوثين الواردة في جدول (2) المرتبة ترتيبا تنازليا حسب درجة حدة المشكلات التي تواجه الأكاديميين في الأردن بشكل عام إلى أن أهم ثلاث مشكلات تعترضهم تمثلت في عدم وجود جهة مسؤولة عن البحث العلمي، ومنافسة الأكاديميين غير الأردنيين لنظرائهم من الأردنيين، واعتماد نظام الترقيات على نشر الأبحاث بدلا من الاعتماد على سنوات الخدمة. وتجدر الإشارة إلى أن هناك تزايدا في إقامة مراكز البحث، وقيام مؤسسات مختلفة بإجراء دراسات وأبحاث داخل الأردن لأغراض شتى، علماً بأنه توجد جهة مسؤولة عن البحث العلمي، وهي المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا الذي يعمل على التنسيق مع المؤسسات التي تعنى بالبحث العلمي، الأمر الذي يتعارض مع ما عبر عنه المبحوثون بشأن عدم وجود جهة مسؤولة عن البحث العلمي في الأردن. وفي ما يتعلق بنظام الترقيات، تجدر الإشارة إلى أن اعتماد البحوث من أجل الترقية هو أمر منطقي ومقبول وسائد في غالبية الجامعات في دول العالم، لأن هذا النظام يخدم الباحث النشيط، ويحفزه على الاستمرار في البحث والدراسة من أجل خدمة العلم والمجتمع. أما حول منافسة الأكاديميين غير الأردنيين لنظرائهم من الأردنيين، فإن الحاجة إلى الخبراء لتطوير العمل والاستفادة من هذه الخبرات أمر تفرضه استراتيجية التطور التي ينشدها المجتمع في شتى مؤسساته، ولكن إن توافرت مثل هذه الخبرات لدى الأكاديميين الأردنيين، فإن اللجوء إلى غير الأردنيين قد يفسر بعدم الثقة بالخبرات المحلية.

جدول (2)

التوزيعات التكرارية والنسبية لإجابات المبحوثين عن المشكلات التي يواجهها الأكاديمي شخصياً، والتي يواجهها حملة درجة الدكتوراة من وجهة نظر المبحوثين.

المشكلات التي يواجهها الأكاديمي شخصيا	التكرار	النسبة ٪
1. عدم وجود جهة مسؤولة عن البحث العلمي.	73	16.6
2. منافسة الأكاديميين غير الأردنيين لنظرائهم من الأردنيين.	63	14.3
3. اعتماد نظام الترقيات على الأبحاث بدلاً من الاعتماد على سنوات الخدمة.	62	14.1
4. سيطرة جهات معينة واحتكارها لميدان إجراء البحوث.	43	9.8
5. عدم وجود حماية لحقوق المؤلف.	28	6.3
6. عدم وجود دور نشر تقدر الإنتاج الأكاديمي.	22	5.0
7. التحيز لخريجي بعض الجامعات فقط.	20	4.5
8. عدم التقيد بأهداف التعليم العالي المنصوص عليها في القوانين.	17	3.9
9. عدم وجود استقلالية للجامعات.	16	3.6
10. عدم وجود فهرس بأسماء الأكاديميين الأردنيين.	3	0.7
11. تدني مستوى الطلبة.	3	0.7
المشكلات التي يواجهها حملة درجة الدكتوراة من وجهة نظر المبحوثين		
1. عدم التعيين حسب الكفاءة.	49	11.1
2. عدم منح حملة الدكتوراة حديثي التخرج الفرصة لإثبات قدراتهم.	46	10.4
3. تأثر حملة الدكتوراة بالتيارات السياسية في الدول التي درسوا فيها.	44	10
4. البطالة بين حملة الدكتوراة.	33	7.5
5. استغلال حملة الدكتوراة حديثي التخرج من خلال تشغيلهم براتب أقل مما يستحقونه.	23	5.2
6. معادلة الشهادات.	20	4.5
7. انعدام الصلة بين حملة الدكتوراة والجامعات التي تخرجوا فيها.	13	2.9
8. ضعف مستوى حملة الدكتوراة خريجي الدول الشرقية والاشتراكية.	11	2.5

أشار المبحوثون بنسبة ضئيلة (بلغت 0.7٪) إلى مشكلة تدني مستوى الطلبة، الأمر الذي يتعارض مع الإحساس والتذمر العام من قبل القطاعين العام والخاص من انخفاض مستوى الخريجين من مؤسسات التعليم العالي الأردنية. وعبر المبحوثون عن وجود مشكلات أخرى مثل عدم وجود حماية لحقوق المؤلف، وعدم وجود دور نشر تقدر الإنتاج الأكاديمي، وعدم وجود استقلالية للجامعات، وعدم التقيد بأهداف التعليم العالي المنصوص عليها في القوانين، وعدم وجود فهرس بأسماء الأكاديميين الأردنيين. ومن ناحية أخرى، تشير البيانات إلى أن أكثر المشكلات التي تعترض حملة درجة الدكتوراة، بوجه عام، تتمثل في عدم تعيينهم على أساس الكفاءة، إذ عبر المبحوثون أن الواسطة والمحسوبية تؤدي دوراً واضحاً في تعيين الأشخاص غير الأكفياء في المناصب المختلفة. وتأتي في المرتبة الثانية مشكلة عدم منح حديث التخرج الفرصة لاثبات قدراته، نتيجة رغبة بعض الأفراد في استمرار احتكارهم لمناصبهم، وشعورهم بأن هذا القادم الجديد سيكون منافساً ومزاحماً لهم في عملهم.

من المشكلات الأخرى التي عبر عنها المبحوثون أن الحاصل على درجة الدكتوراة قد يتأثر بالتيارات السياسية في الدولة التي درس فيها، الأمر الذي يعني أنه قد يلجأ إلى المقارنة بين مجتمع الدولة التي درس فيها ومجتمعه في جوانب العمل السياسي والامتيازات المتحققة للفرد في الدولة التي درس فيها مقارنة بمجتمعه، حيث يسبب له مشكلة تتمثل في المواءمة بين الأفكار التي تبناها ومارسها في الدولة التي درس فيها وبين الواقع الذي يعيشه في موطنه الأصلي.

أشار المبحوثون أن حملة درجة الدكتوراه يعانون أحيانا من قلة فرص العمل، والمرتبطة بالمعادلة الاقتصادية التي تنص على أنه كلما ازداد العرض قل الطلب، فأعدادهم في ازدياد مستمر، وبخاصة المتخرجون في دول أوروبا الشرقية، إذ يعاني خريجو هذه الدول من البطالة أكثر من غيرهم. وعبر بعض المبحوثين عن وجود مشكلات أخرى تتمثل في: مشكلة اختلاف المناهج الدراسية في الأردن عنها في الدول التي درسوا فيها، واستغلال حديث التخرج من ناحية الراتب الذي يستحقه، ومعادلة الشهادات، وانعدام الصلة بين حملة الدكتوراة والجامعات التي تخرجوا فيها، وضعف مستوى الأكاديميين خريجي الدول الشرقية والاشتراكية.

بشكل عام، بينت النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود، فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين عن جميع المشكلات مجتمعة تعزى إلى العمر، والمؤسسة التي يعمل فيها الأكاديمي، والسنة التي عاد فيها الأكاديمي إلى الأردن، والرتبة الأكاديمية، والحالة الزواجية، وعدد سنوات الخدمة في التدريس والبحث العلمي، وعلى وجه التحديد، أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين عن المشكلات المادية، والإدارية، ومشكلات البحث العلمي تعزى إلى الجنس، ولإجاباتهم عن المشكلات الاجتماعية، والسياسية، ومشكلات البحث العلمي تعزى إلى العمر، ولإجاباتهم عن المشكلات المادية، والأكاديمية، ومشكلات البحث العلمي تعزى إلى مكان العمل، ولإجاباتهم عن المشكلات اللغوية،

والأكاديمية تعزى إلى التخصص، ولإجاباتهم عن المشكلات المادية، والإدارية، واللغوية تعزى إلى بلد الدراسة، ولإجاباتهم عن المشكلات الاجتماعية، واللغوية تعزى إلى سنة العودة، ولإجاباتهم عن المشكلات الاجتماعية، واللغوية، والبحثية، والإدارية، والأكاديمية تعزى إلى الرتبة الأكاديمية، ولإجاباتهم عن المشكلات اللغوية، والبحثية، والمادية، والأكاديمية تعزى إلى الحالة الزواجية، ولإجاباتهم عن المشكلات الاجتماعية، والإدارية، واللغوية، والبحثية تعزى إلى عدد سنوات الخدمة.

لم تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين عن جميع المشكلات مجتمعة تعزى إلى الجنس، والتخصص، ومكان الحصول على الشهادة(بلد الدراسة). وفي ما يتعلق بالبيئة الاجتماعية، لم تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين عن جميع المشكلات مجتمعة وإجاباتهم عن كل مجال من المشكلات.

تجدر الإشارة إلى أن نتائج هذه الدراسة، جاءت متسقة مع نتائج الدراسات السابقة المقارن بها، في ما يتعلق بأثر كل من متغير الجنس، والعمر، ومكان العمل، والتخصص، على درجة شعور الأكاديميين بالمشكلات التي تواجههم. أما في ما يتعلق بأثر كل من الرتبة الأكاديمية وسنوات الخدمة؛ فقد جاءت النتائج المتعلقة بهما منسجمة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة، ومتعارضة في الوقت نفسه مع النتائج التي خلصت إليها دراسات سابقة أخرى. وفي ما يتصل باختلاف شعور الأكاديميين بالمشكلات قيد الدراسة وفقا لاختلاف كل من البيئة الاجتماعية، وبلد الدراسة، والحالة الزواجية، وسنة العودة، لم يتم العثور على دراسات سابقة بشأنها تتيح إمكانية المقارنة؛ الأمر الذي يتطلب إجراء المزيد من الدراسات الميدانية بغية استكشاف أدلة وشواهد جديدة حول أثر هذه المتغيرات، لعلها تسهم أيضا في التخفيف من حدة التعارض القائم بين نتائج بعض الدراسات المتصلة بمشكلات الأكاديميين.

من الجدير التنويه به أن هذه الدراسة – وبالرغم من اقتصارها على تقصي مشكلات الأكاديميين المتخرجين في جامعات غير عربية – ألا أنها قد تسهم – عبر ما خلصت إليه من نتائج – في لفت أنظار خبراء التخطيط، وصانعي السياسات، ومتخذي القرارات في الدولة إلى المشكلات الأساسية التي تعترض مسيرة الأكاديميين عموما كخطوة حيوية، يؤمل أن تفضي إلى مواجهة تلك المشكلات والبحث عن حلول مناسبة لها في سبيل إتاحة الظروف الملائمة للأكاديميين للاضطلاع بأدوارهم المحورية على صعيد تنمية المجتمع والنهوض به في شتى المجالات.

المصادر

إبراهيم، محمود

1991 «دور التعليم العالي في التنمية الثقافية في الأردن». قراءات في التعليم العالي، (2) يناير: 86-116.

أحمد، مروه

1994 «المشكلات الأكاديمية والإدارية التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في عدد من الجامعات الأردنية». مجلة اتحاد الجامعات العربية، 29 (كانون الثاني/ يناير): 169-193.

الإبراهيم، عدنان

1994 «المشكلات التي تواجه عضو هيئة التدريس المبتدئ في الجامعات الأردنية الحكومية». رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: الجامعة الأردنية.

الحنبلي، عاصم محمد

1993 «مدى توفر العوامل الطاردة لهجرة الأدمغة من جامعات الضفة الغربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فيها». رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

السلمان، فؤاد مصطفى

1995 «درجة تحقق حاجة الاحساس بالأمن لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الرسمية». رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: الجامعة الأردنية.

العمري، بسام

1995 «مشكلات التعليم العالي ومعوقاته في الجامعات الحكومية في الأردن». دراسات 22 (أ) (6): 36-398.

المقدادي، محمود حامد

1995 «المشكلات الأكاديمية التي يواجهها أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك». رسالة ماجستير غير منشورة، اربد: جامعة اليرموك.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون والعلوم

1983 «تعريب التعليم العالي وسياسات الالتحاق به في الوطن العربي». المؤتمر الثاني للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، في المدة من 20-23 أكتوبر.

تيمز، نويل

1967 علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية. ترجمة: غريب محمد سيد أحمد. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

حنفي، محمد طه

1991 «بعض مشكلات التعليم العالي ودورها في هجرة الكفاءات العلمية: دراسة مقارنة، مصر والسودان والعراق». رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة عين شمس.

صبور، محمد

1992 المعرفة والسلطة في المجتمع العربي: الأكاديميون العرب والسلطة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

طناش، سلامة

1990 «الرضى عن العمل لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية». دراسات 17 (3) :229-244.

عبدالرحمن. هاني

1991 «تمويل التعليم العالي في الأردن». قراءات في التعليم العالي، (3) يونيو: 40-49.

عبدالقادر، محمد

1986 هجرة العلماء العرب. القاهرة: مطابع سجل العرب.

مرسي، محمود أحمد

1985 «دور التعليم العالي في إعداد الكفاءات من القوى العاملة». مجلة العلوم الاجتماعية، 13 (4): 129-153: الكويت.

مرسي، محمد عبدالعليم

1984 هجرة العلماء من العالم الإسلامي. الرياض: إدارة الثقافة والنشر، جامعة محمد بن سعود الإسلامية.

Merton, R.

1968 Social Theory and Social Structure. New York: The Free Press.

Sawa, G.

1991 "Local and International Flow of Jordanian Students of Higher Education, (1967-1987): Data Collection, Trends, and Policy Implications" Mu'ta Journal for Research and Studies 6 (3): 35-57.

Sawa, G.

1987 "Arab Policy Patterns of Educating Nationals Abroad With Special Reference to the United States of America" Dirasat 14 (5): 7-36.





مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة فصلية محكمة

تصدر عن جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي

رئيس التحرير :

أ. د. أمل يوسف العذبي الصباح

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر أربعة أعداد في السنة ، بالإضافة إلى اصدارات خاصة في المناسبات .

- صدر العدد الأول منها في يناير ١٩٧٥ .
- تعنى المجلة بنشر :

- البحوث والدراسات المتعلقة بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية .... الخ .

- مراجعات الكتب العربية والأجنبية المهتمة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية .

- تقارير عن أهم الندوات التي تعقد في داخل الكويت وخارجها بالإضافة إلى البيبلوجرافيا بالعربية والانجليزية .

- صدر عن المجلة :

أ - مجموعة من المنشورات المتخصصة .

ب - مجموعة من الاصدارات الخاصة المتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية .

ج - سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية من ١٩٧٥ - ١٩٨٢ .

د - عقد الندوات التي تهم المنطقة أو المساهمة فيها واصدارها في كتب .

الاشتراك السنوي :

أ - داخل الكويت : ٣ د .ك للأفراد - ١٥ د .ك . للمؤسسات .

ب - الدول العربية : ٤ د .ك . للأفراد - ١٥ د .ك . للمؤسسات .

ج - الدول الأجنبية : ١٥ دولار للأفراد - ٦٠ دولار للمؤسسات .

المقــر :

جامعة الكويت - الشويخ

مبنى مجلس النشر العلمي

هـاتف : ٤٨٣٣٧٠٥

٤٨٣٣٢١٥

بـدالـة : ٤٨٤٦٨٤٣/ ٤٠٦٦

٤٨٤١٥٣٨/ ٤٠٦٧

فاكس : ٤٨٣٣٧٠٥

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي :

ص .ب . : ١٣٠٧٣ - الخالدية - الكويت - الرمز البريدي ٧٢٤٥١

التنبؤ بالضيق النفسي للأطفال

فوزية عباس هادي*

يوجد حتى اليوم نتائج بحوث كثيرة توثق الآثار النفسية للكوارث على الإنسان. فلقد توصل ربونس وبيكمان ((Rubonis & Bickman 1991) بإستخدام منهج التحليل البعدي للدراسات التي أجريت عن الكوارث، إلى أنه بعد التعرض لكارثة، فإنه من المتوقع زيادة الأمراض النفسية بنسبة 17٪. ولقد وصف العديد من الباحثين الآثار النفسية للكوارث بالإشارة إلى جملة أعراض الإستجابة للضغوط، والتي تتضمن أعراض رد الفعل الإجهادي لما بعد الصدمة والإكتئاب والقلق (Horowitz et al 1991). وعند تقييم المشاكل والإضطرابات السلوكية لدى الأطفال نتيجة التعرض للصدمة، فإن الإعتماد يتركز في العادة، على تقدير وأحكام البالغين ذات العلاقة بهؤلاء الأطفال (Kazdin et al 1983). ومن الأهمية في هذا المجال إدراك الأفراد الذين يقومون على رعاية الأطفال – كالوالدين – لما يتعرض له الأطفال من إنحرافات سلوكية، لأنهم هم الذين يقومون بتحويل الأطفال ولفت إنتباه المختصين إلى مشكلات هؤلاء الأطفال (Thurber & Snow 1990). وإذا ما اتفقت تقديرات الوالدين والطفل والمختصين، فإن المعلومات من تلك الأطراف المختلفة تصبح متشابهة ما يجعلها قابلة للتبادل. وقد دلت نتائج الدراسات التي قام بها أكنباخ وماكونوفي وهاول وستينغر ولويس (Achenbach et al 1987; Stanger & Lewis 1993) في ما يتعلق بالاتفاق بين تقارير الوالدين والمختصين والطفل، في شأن وجود أو عدم وجود مشاكل سلوكية لدى الطفل على أن الإتفاق في ما بين المقدرين الذين يتفاعلون مع الطفل في ظروف متشابهة(مثال: الأمهات والأباء) أقوى من الإتفاق في ما بين المقدرين الذين يتفاعلون مع الطفل في ظروف مختلفة (مثال: الوالدين والمعلمين).

بالرغم من وجود دلائل قليلة على وجود فروق بين الجنسين في التقديرات الخاصة بالمشكلات الإنفعالية والسلوكية، إلا أن البيانات تشير إلى وجود إختلاف بين الجنسين في عدد المشاكل السلوكية التي ذكرت. فالأباء والمعلمون يذكرون المزيد من المشاكل الإنفعالية والسلوكية بالنسبة للذكور مقارنة بالإناث في مراحل الطفولة والمراهقة (Achenbach, 1991a, 1991b). ولدى سؤال المراهقين لتقدير سلوكهم، ذكرت الإناث

* مدرس (Assistant Prof.) بقسم علم النفس التربوي، كلية التربية، جامعة الكويت.
تم تمويل البحث من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية.

مشاكل سلوكية أكثر من التي ذكرها الذكور في المرحلة العمرية نفسها. وعند تقدير كل من الوالدين والمعلمين والأطفال للمشاكل السلوكية الظاهرة (externalizing problems) وغير الظاهرة (internalizing problems)، فإن الأطفال عادة ما يذكرون مشاكل كثيرة في حين يحدد المعلمون عدداً أقل من المشاكل (Stanger & Lewis 1993).

ذكر العديد من الباحثين النقص في مستوى الإتفاق في ما بين تقارير الوالدين والطفل لدى محاولة صياغة تقييمهم التشخيصي (Kashani et al 1985; Reich et al 1982)، وباستخدام قوائم مراجعة الأعراض وجد ويسمان وأورفاشيل وباديان أن الإتفاق ضعيف بين إستجابات الأطفال والآباء في ما يتعلق بمشاكل الأطفال السلوكية والإنفعالية (Weissman et al 1985). وعلى النقيض، وجد أورفاشيل وآخرون أن الآباء ذكروا معلومات أكثر دقة، مقارنة بأطفالهم، حول الأمور التي تتعلق بتاريخ العلاج أو فترة المرض، بينما كان الأطفال أكثر دقة في تحديد المعلومات المتعلقة بمشاعرهم الداخلية مثل المخاوف ومشاعر الذنب (Orvaschel et al 1981). وفي دراسة أخرى قام بها موريتي وآخرون لتحديد مدى توافق وتطابق تقارير الأطفال وآبائهم عندما تم تحويل هؤلاء الأطفال بغرض التقويم الطبي النفسي لإكتئابهم (Moretti et al 1985). وقد استخدم الأطفال مقياسين للتقدير الذاتي للإكتئاب، كما استخدم الآباء مقياس التقدير الذاتي لتقويم إكتئاب أطفالهم ومقياس «بك» لقياس إكتئابهم. وقد أشارت النتائج إلى أن تقديرات الآباء لإكتئاب أطفالهم غير ذي دلالة إحصائية، ولا ترتبط بتقديرات الأطفال أنفسهم لدرجة إكتئابهم. كما أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة بين إكتئاب الوالدين وتقديراتهم لدرجة إكتئاب أطفالهم، حيث الأباء الذين ذكروا أعراضا أكثر للإكتئاب لاحظوا أن أطفالهم يعانون من الضيق النفسي وبالتالي تظهر عليهم مظاهر الإكتئاب.

تشير دراسات (Yule & Williams 1990; Earls et al 1988; McFarlane et al 1987) إلى أن الآباء والمعلمين يميلون إلى التقليل في تقاريرهم من حدة ردود الفعل لدى الأطفال، ولهذا فإنه باستخدام تقارير المعلمين والآباء يمكن استنتاج – كما فعل كارمزي ورتير (Garmezy & Rutter 1985) – أن المشاكل السلوكية لدى الأطفال ليست بالحدة المتوقعة وأنها تزول بشكل سريع نسبيا.

لقد تم تحقيق تقدم ملموس إلى يومنا هذا جدير بالإعتبار في تأسيس معايير التشخيص المناسبة عند تقويم الضيق النفسي للأطفال. ومع ذلك لم يوجه سوى قدر قليل من الإهتمام إلى مصادر المعلومات المختلفة التي تزودنا بالأساس الرئيسي للتشخيص في العيادات النفسية. وتعتبر هذه البيانات مدهشة في ضوء الحقائق التي تدل على أن الإكلينيكين يشكون في مصداقية المعلومات التي يتم الحصول عليها من الأطفال أنفسهم عند تقييم ضيقهم النفسي، ولذلك يلجأون للبحث عن مصادر أخرى لتزويدهم بالمعلومات الأكثر دقة عن المشاكل السلوكية التي يعاني منها الأطفال – كالوالدين – لتتم المصادقة على هذه البيانات.

بدأت أزمة الخليج في الثاني من أغسطس لعام 1990 بغزو مفاجىء قامت به القوات

العراقية لدولة الكويت واستمرت حتى نهاية فبراير 1991 عند صدور قرار وقف إطلاق النار. ولقد عانى الشعب الكويتي أثناء الأزمة من تدمير الممتلكات، والأذى، وفقدان الأرواح. ومع أن آلاف المدنيين الكويتيين تمكنوا من النجاة بعبورهم الحدود إلى المملكة العربية السعودية، إلا أن كثيرين منهم ظلوا يعيشون تحت وطأة نظام منع التجول والخوف من الأذى والإرهاب. إن تجربة الشعب الكويتي تقع بدون شك خارج نطاق التجارب العادية، حيث بلغت هذه الصدمة من القسوة ما يكفي لإحداث الشعور بالأسى لدى كل شخص تقريبا.

تهدف هذه الدراسة (1) تحديد ما إذا كانت المشاكل السلوكية لدى أطفال الكويت معلومة لدى معلميهم وآبائهم، (2) تحديد العوامل التي يمكن أن تساهم في الضيق النفسي والانفعالي للأطفال من جراء التعرض لصدمة العدوان العراقي لدولة الكويت. فالأطفال عند تعرضهم للعنف والصدمات الحادة تظهر عليهم أعراض القلق، والإكتئاب، وتشكيات جسدية وهو ما يعرف بإضطراب توتر ما بعد الصدمة (PTSD) وفي كثير من الأحيان يتم تقييم المشاكل السلوكية لهؤلاء الأطفال من خلال تقديرات وأحكام الكبار – كالآباء والمعلمين – ذوي الصلة بهؤلاء الأطفال.

وتتحدد مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية: (1) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات الأطفال في تقدير كل من: إضطراب التوتر، والاكتئاب والقلق؟ (2) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات الأطفال عند تقدير إضطرابهم السلوكي من قبل كل من مدرسيهم وآبائهم؟ (3) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات الوالدين في تقدير كل من: إضطراب التوتر، والإكتئاب، والضيق النفسي؟ (4) هل المشاكل السلوكية لدى أطفال الكويت واضحة لدى معلميهم وآبائهم؟ (5) ما العوامل التي يمكن أن تساهم في الضيق النفسي والإنفعالي للأطفال من جراء التعرض لصدمة العدوان العراقي لدولة الكويت؟.

منهجية البحث

تألفت عينة الدراسة من ثلاث فئات: الوالدين، والمعلمين، والأطفال. وقد عانى كل من هؤلاء الأطفال ووالديهم من صدمة مؤلمة نتيجة الإحتلال العراقي لدولة الكويت. وتباينت درجات تلك الصدمة ما بين المعتدلة والشديدة. وسوف نصف كل عينة على حدة.

تألفت عينة الأطفال من 144 طفلاً كويتياً، تراوحت أعمارهم ما بين الثامنة والثانية عشرة من العمر. وتم تصنيف الأطفال في أربع مجموعات، تبعا لنمط تعرضهم للعنف خلال أزمة الإحتلال العراقي. فشملت المجموعة الأولى 36 طفلا(18 ذكرا و18 أنثى) متضمنة الأطفال الذين قتل آباؤهم على أيدي الجنود العراقيين، وتكونت المجموعة الثانية من 38 طفلا (19 ذكرا و19 أنثى) ممن ما زال آباؤهم مفقودين، وتألفت المجموعة الثالثة من 31 طفلا(14 ذكراً و17 أنثى) ممن تعرضوا للأسر مع أسرهم وربما للتعذيب.

أما المجموعة الرابعة، والتي أطلق عليها إسم مجموعة الصدمة غير المباشرة، فإنها شملت مجموعة متماثلة من الأطفال من حيث العمر والجنس متضمنة 39 طفلاً (19 ذكراً و20 أنثى)، بيد أن هذه المجموعة لم تعانِ من صدمة شديدة إما لأن أفرادها كانوا خارج

البلاد من جميع أفراد أسرهم خلال وقوع الأزمة أو لأن عائلاتهم لم تتعرض لأذى (نسبيا). وقد تم تحديد هذه الخطة في محاولة لضمان التجانس في خبرة الأزمة داخل المجموعات، والتباين بين المجموعات المتأثرة ومجموعة الصدمة غير المباشرة (هادى 1996). ويوضح الجدول رقم (1) أنواع خبرات المعاناة الناتجة عن الصدمة التي تعرض لها هؤلاء الأطفال وتمثل الأرقام داخل الجدول النسبة المئوية للأطفال الذين تحدثوا عن معاناتهم من أحداث متنوعة. فعلى سبيل المثال، تعرض 9٪ من هؤلاء الأطفال لأذى مباشر خلال الأزمة، وكان الضرر في بعض من الحالات شديدا. وقد تعرض 72٪ من أباء هؤلاء الأطفال للأذى، ويعني هذا بالنسبة لجميع الأطفال في المجموعة الأولى أن الأب قتل. وتعرض أيضا 6٪ من هؤلاء الأطفال للإعتقال على أيدي الجنود العراقيين خلال الأزمة.

جدول (1)
النسبة المئوية لأطفال أفادوا عن تعرضهم لصدمات مختلفة

الحدث	مجموعة 1	مجموعة 2	مجموعة 3	مجموعة 4
إصابته بأذى	4	2	3	0
إصابة والده بأذى	31	24	17	0
إصابة والدته بأذى	4	3	2	0
إصابة أخية/ أخته بأذى	6	3	3	0
إصابة أحد أقاربه بأذى	19	9	11	9
إصابة صديق بأذى	10	9	11	4
قتل الأب	36	0	0	0
إعتقال الطفل	1	2	3	0
مشاهدة قتل شخص ما	5	2	4	0
مشاهدة تعذيب شخص ما	6	2	4	0
إعتقال شخص ما غير الأب	25	19	18	12
الخوف من الأذى	21	17	16	9
الخوف من القتل	16	11	9	5
مشاهدة قتلى/ جرحى بالتلفزيون	23	19	24	30
مشاهدة صور قتلى وجرحى	22	18	23	29
مشاهدة أعمال عنف بالتلفزيون	21	19	17	19

جمعت إستجابات الأطفال (نعم/ لا) على الأحداث السابقة الموضحة في الجدول رقم (1)، وذلك للحصول على الدرجة الكلية لمستوى التعرض للعنف. كما أجريت مقارنة بين المجموعات الأربع على هذه الدرجة الكلية، وعليه تم دمج مجموعات الصدمة الثلاث (1) و(2) و(3) في مجموعة واحدة، أطلق عليها مجموعة الصدمة المباشرة بعد أن أشارت النتائج الأولية إلى عدم وجود فروق ذات دلالة بينها في ما يتعلق بكل من مستوى التعرض للعنف، ومؤشر إضطراب توتر ما بعد الصدمة (P's < . 10).

تكونت عينة الوالدين من 140 فردا، كان منهم 113 أما و27 أبا. وقد بلغ متوسط أعمار الأمهات 36.5 سنة بينما بلغ متوسط أعمار الآباء 41 سنة. وكان 93٪ من الوالدين يتراوح مستواهم التعليمي ما بين الإبتدائي وما فوق الجامعي، وكان 49٪ منهم موظفين. وقد قام الإختصاصي النفسي بالإتصال بالوالدين هاتفيا من أجل المشاركة في هذه الدراسة. وفي معظم الأحوال كان الوالدان يوافقان على مشاركتهما في الدراسة مع طفلهما، غير أن أربعاً من أولياء أمور الطلبة لم يكملوا إجراءات الدراسة لأسباب مختلفة، منها السفر إلى الخارج، أو المرض، وغير ذلك من الأسباب.

شملت عينة المعلمين 144 معلما، منهم 47 معلما و97 معلمة. وقد روعي في العينة التي تم إختيارها للمشاركة في الدراسة أن تكون من فئة المعلمين الذين يتعاملون مع الطفل بشكل يومي، مثل معلمي المواد الرئيسية كاللغة العربية أو الرياضيات أو العلوم، واستبعد المعلمون الذين يتعاملون مع الطفل بشكل جزئي، مرة أو مرتين في الاسبوع، مثل معلمي مواد التربية الرياضية، والتربية الفنية والموسيقى والإقتصاد المنزلي.

أدوات الدراسة

طبقت مجموعة من المقاييس الإنفعالية على جميع المشاركين في الدراسة بواسطة أخصائيين نفسيين مدربين من إدارة الخدمة النفسية في وزارة التربية. والمقاييس التي استخدمت في هذه الدراسة هي: مؤشر إضطراب رد الفعل الإجهادي لما بعد الصدمة لكل من الأطفال ووالديهم، وقائمة مظاهر الإكتئاب عند الأطفال، ومقياس القلق الصريح للأطفال، واستمارة المقابلة المقننة للأزمات، وقائمة السلوك التكيفي الاجتماعي للأطفال، وقائمة الوضع النفسي للأطفال، وقائمة «بك» لمظاهر الإكتئاب للكبار، وقائمة مراجعة الأعراض – 90– المعدلة.

مؤشر إضطراب رد الفعل الإجهادي لما بعد الصدمة: عدل هذا المقياس من مقياس دافيدسون وآخرين، للتوتر والإضطرابات لما بعد الصدمة (Davidson et al 1990). ولقد تم تجريب مؤشر اضطراب رد الفعل الإجهادي لما بعد الصدمة في دراسة سابقة أجراها الباحث على عينة من أطفال الكويت، من أجل تحديد الخواص السيكومترية للمقياس (هادي 1996). ويتألف هذا المقياس من سبعة عشر بندا موزعا على سلم إجابة يتكون من خمس درجات كالآتي؛ (0 = الطفل لم يعان من أي اضطراب خلال الاسبوع الماضي، 1= مرة واحدة فقط، 2= مرتين إلى ثلاث مرات، 3= أربع إلى ست مرات، 4 = كل يوم). وتتراوح الدرجة الكلية لهذا المقياس ما بين درجة صفر وثمانية وستين درجة، وذلك بتجميع درجات كل بند من البنود السبعة عشر. وتشير بنود هذا المقياس إلى ثلاثة

أعراض رئيسية بحسب دليل التشخيص والإحصاء للإضطرابات العقلية المعدل (DSM-III-R) والذي نشرته الجمعية الأميركية للطب النفسي عام 1987. وهذه الأعراض الثلاثة هي: أعراض إعادة تجربة الحدث المؤلم (re-experiencing- symptoms)، وأعراض الإحجام عن تذكر الحدث أو الخدر (avoidance or numbing symptoms)، وأعراض الإستثارة المتزايدة (Increasing Arousal Symptoms)، (American Psychiatric Association 1987). وقد تم التحقق من ثبات هذا المقياس على عينة تجريبية من الأطفال الكويتيين، وكان معامل الثبات مساوياً (80,).

قائمة مظاهر الإكتئاب عند الأطفال: هي عبارة عن أدارة للتقرير الذاتي مكونة من 27 بندا (Kovacs & Beck 1977; Kovacs 1991) لقياس الاكتئاب لدى الأطفال في العمر المدرسي فضلا عن المراهقين. ويقيس الإختبار مدى واسعاً من الأعراض الإكتئابية تشمل إضطرابات المزاج، والقدرة على تحقيق الإستمتاع أو الطاقة الوجدانية، والوظائف النمائية، وتقويم الذات، والخصائص المتصلة بالسلوك المعبر عن العلاقات بين الأفراد. ويتألف كل بند من ثلاثة خيارات متدرجة في الشدة، ودرجاتها كالآتي: 0، 1، 2، وفقا لشدة الأعراض الإكتئابية. ولذلك، فإن الدرجة الكلية على الإختبار تتراوح بين صفر إلى أربع وخمسون درجة، بحيث تدل الدرجات الأعلى على مستويات إكتئاب عال. وقد تم تجريب المقياس من قبل الباحث وآخرين في دراسة سابقة، وتبين أن معامل ثبات المقياس باستخدام طريقة الإتساق الداخلي ذو قيمة عالية ومساوية (78) ,(Hadi & Llabre 1998) .

مقياس القلق الصريح المعدل- للأطفال: يمثل هذا المقياس، الذي يحمل عنوانا فرعيا هو «ما أفكر فيه هو الذي أشعر به»، مقياساً للتقرير الذاتي مكونا من 37 بنداء صمم لتقييم مستوى وطبيعة القلق لدى الأطفال والمراهقين من سن 6 إلى 19 سنة (Reynolds et al 1992). ويستجيب الطفل لكل عبارة إما بالإجابة «نعم» أو «لا». وتدل الإجابة «نعم» على أن العبارة تصف مشاعر الطفل أو أفعاله، بينما تدل الإجابة «لا» أن العبارة لا تصف الطفل. ويتألف مقياس القلق الصريح للأطفال من خمس درجات، حيث الدرجة الكلية للقلق تتكون من 28 بندا والتي بدورها تنقسم إلى ثلاثة مقاييس فرعية كالآتي: مقياس القلق الفسيولوجي ويتكون من عشرة بنود، ومقياس القلق والحساسية الزائدة ويتألف من أحد عشر بنداء ومقياس القلق الإجتماعي والتركيز ويتكون من سبعة بنود. والتسعة بنود الباقية تتعلق بالمقياس الفرعي الكذب. وقد تم تجريب النسخة الكويتية من هذا المقياس من قبل الباحث في دراسة سابقة، من أجل التحقق من معامل ثبات المقياس وكان مساويا (86,) (هادي 1996).

استمارة المقابلة المقننة للأزمات: تم تطوير هذه الاستمارة من قبل الباحث وآخرين في دراسة سابقة (هادي ويابري 1994)، وذلك لتقييم مستوى تعرض الأطفال للصدمة والعنف. وقد تضمنت الإستمارة بنودا في مدى العنف الذي شاهدوه، وكمية العنف التي شاهدوها من خلال وسائل الإعلام المتعددة مثل التلفزيون والصحف.

قائمة السلوك التكيفي الإجتماعي للأطفال: يمكن أن يستخدم المعلم هذه القائمة، والتي تتكون من 30 بنداء لتحديد مستوى المشاكل السلوكية للطفل في الفصل

والمدرسة(مثال: هل يقدم المساعدة للأطفال الآخرين؟، هل يحب الإنضمام للأطفال الآخرين أثناء اللعب؟، هل يقلق من عدم إشباعه لما يريد؟). والهدف من إستخدام المقياس هو التحقق مما إذا كان المعلمون مدركين لمشاكل الأطفال السلوكية. ويتم رصد الإجابات وفقا لسلم مكون من ثلاث نقاط (1 = نادراً أو إبدا، 2= أحيانا، 3= دائماً). ولقد تم تقدير معامل ثبات هذا المقياس على عينة من الأطفال بإستخدام معامل ألفا كرونباج وقد بلغ هذا المعامل (85,).

قائمة الوضع النفسي للأطفال: صممت هذه القائمة بهدف المساعدة في تقدير وتقويم الصعوبات السلوكية، والإنفعالية لدى الأطفال. وهي تتألف من إثنتي عشرة مجموعة من المثيرات التي يمكن لولي أمر الطفل أن يستجيب لها، عن طريق التحقق من المشكلات التي تنطبق على الطفل. وتعطي الإجابات درجات وفق سلم مكون من ثلاث نقاط (0 = لا يوجد، 1= أحيانا، 2= دائماً). ولقد تم التحقق من معامل ثبات المقياس على عينة من الأطفال وكان مبلغ معامل الثبات مساويا (73,).

قائمة «بك» لمظاهر الإكتئاب للكبار: جرى تقييم إكتئاب الوالدين من خلال الصورة المعدلة من مقياس «بك» للإكتئاب (Hadi & Llabre 1998). وتتضمن هذه الصورة جميع البنود الموجودة في النسخة الأصلية باستثناء البند الأخير. والمقياس عبارة عن أداة للتقرير الذاتي، شائع الإستخدام، لتحديد وجود ومستوى شدة 21 عرضا من أعراض الإكتئاب (Beck et al 1961). وقد تمت دراسته بإسهاب وتبين أنه مقياس ثابت، وصادق، لمعرفة مستوى الإكتئاب لدى البالغين. ويتم قياس كل عرض على سلم متدرج من صفر إلى ثلاث درجات، بحيث يمثل الصفر حالة غياب العرض، وتمثل الدرجات 1-3 مستويات متزايدة من الإكتئاب. والحصول على درجة كلية تساوي عشر درجات أو أكثر على مقياس «بك» للإكتئاب يعتبر، عادة، بمثابة مؤشر إلى وجود مستوى إكتئاب ذي دلالة عالية المستوى (Beck et al 1988). وقد تم تقدير معامل ثبات هذا المقياس على عينة تجريبية وكانت قيمته مساوية (86,).

قائمة مراجعة الأعراض – 90 – المعدل للكبار: صممت قائمة المراجعة، متعددة الأبعاد، ذاتية التقدير، لمسح مجموعة واسعة من المشاكل النفسية، وأعراض الأمراض النفسية. ويقيس هذا المقياس تسعة أعراض رئيسية هي: الأعراض الجسمية (Somatization)، والواسي/القهري (Obsessive- Compulsive)، والحساسية الشخصية (Interpersonal Sensitivity)، والإكتئاب (Depression)، والقلق (Anxiety)، والعداء (Hostility)، وقلق الخواف (Phobic Anxiety)، والهوس التسلطي (Paranoid Ideation)، والذهانية (Psychoticism). وتتكون الصورة الكويتية من قائمة مراجعة الأعراض من 81 بندا. وتقدر الإجابات وفقا لسلم مكون من خمس نقاط (0 = يمثل عدم وجود مشكلة على الإطلاق 1 = قليلا، 2= أحيانا، 3= معظم الأوقات، 4= دائماً). ولقد تم التحقق من معامل الإتساق الداخلي للمقياس الكلي وكانت قيمته تبلغ (97,).

أخذت معظم المقاييس السابقة عن المقاييس الأصلية، وتم تعديلها لتناسب البيئة الكويتية. وقد تمت الترجمة إلى العربية وبالعكس (backtranslation procedure) بواسطة

الباحث الرئيسي للدراسة ومجموعة من المتخصصين في مجال الصحة النفسية. وتم تقييم البنود لتحديد ملاءمتها ومناسبتها للبيئة الكويتية. وفي بعض من الحالات القليلة حذفت بعض من البنود، وأعيد تجريب النموذج المعدل. وتحديد خواصه السيكومترية. وقد دلت نتائج هذه الدراسة على أن نمط إرتباط هذه المقاييس ببعضها كان متفقا مع الدراسات السابقة، ما يؤكد صدق مقاييس الدراسة. ولقد أعيد تقييم البنود ذات الأداء المشكوك فيه أثناء تجريب المقياس، وجرى في بعض من الأحيان تعديلها لتحسين إرتباطها بالمقياس الكلي.

إجراءات الدراسة

تم تحديد موعد مع نظار وناظرات مدارس الأطفال موضع الدراسة لإختبارهم في مدارسهم، بعد أخذ موافقة أولياء أمور هؤلاء الأطفال، ووزارة التربية. واشتركت في الدراسة مجموعة من الأخصائيات النفسيات في وزارة التربية تم تدريبهن على كيفية تطبيق مقاييس الدراسة وتسلسل تطبيق هذه المقاييس. فخلال الجولة الأولى من جمع البيانات، إلتقت الأخصائيات النفسيات الأطفال وشرحن لهم الغرض من الدراسة وحصلن على موافقتهم قبل تطبيق المقاييس. وتم في اليوم الأول تطبيق مؤشر اضطراب رد الفعل الإجهادي لما بعد الصدمة، ثم بعد يومين تم تطبيق مقياسي الإكتئاب والقلق للأطفال. وفي اليوم الثالث تم تطبيق إستمارة المقابلة المقننة للأزمات. وفي الجولة الثانية من إجراءات جمع المعلومات، تمت دعوة الآباء إلى مدارس أطفالهم، في يوم آخر، من أجل تقييمهم. ولقد شارك في هذه الجولة 140 فردا من الآباء. أما المقاييس التي استخدمت مع الآباء فكانت كالآتي: مؤشر إضطراب رد الفعل الاجهادي لما بعد الصدمة، ومقياس «بك» للإكتئاب للكبار، وقائمة الوضع النفسي للأطفال، وقائمة مراجعة الأعراض – 90 – المعدلة.

وفي الجولة الثالثة لجمع البيانات، طلب من معلمي ومعلمات الأطفال المشاركة في الدراسة لتقييم سلوكيات الطفل داخل المدرسة وذلك بتعبئة قائمة السلوك التكيفي الإجتماعي للأطفال.

النتائج

التحليلات الإحصائية المبدئية:

أولا: المتغيرات النفسية للأطفال: تمت أولا المقارنة ما بين مجموعة الصدمة ومجموعة الصدمة غير المباشرة على جميع المقاييس. وكانت مجموعة الصدمة تتألف من جميع الأطفال الذين قتل آباؤهم، أو تعرض أباؤهم للإعتقال، أو ما زالوا مفقودين إلى الآن. وتم دمج هذه المجموعات الفرعية الثلاث بعد أن أظهرت التحليلات الأولية عدم وجود فروق ذات دلالة بينها في ما يتعلق بمستوى التعرض للعنف كما تم قياسه عن طريق الدرجة الكلية لبنود إستمارة المقابلة المقننة للأزمات، [$F(2, 101) = 2.19$, $P = .11$]. وكما هو مبين في الجدول رقم (1)، أو من مؤشر إضطراب توتر ما بعد الصدمة [$F(2,101) = 2.06$, $p = .13$] . وقد جرى التحقق من صحة تصنيف المجموعتين إلى مجموعة الصدمة المباشرة ومجموعة الصدمة غير المباشرة، من خلال مقارنة الدرجة الكلية لبنود إستمارة المقابلة المقننة للأزمات

المتعلقة بالتعرض المباشر وغير المباشر للعنف. وبالرغم من عدم وجود فروق بين الجنسين أو التفاعل على هذا المتغير، إلا أنه كان هناك تأثير رئيسي ذو دلالة لمتغير المجموعة [F (1, 142) = 74.60, p < . 001].

تم تحليل البيانات في البداية على أساس التصميم العاملي (2x2) factorial design لمتغيري المجموعة والجنس. ففي ما يتعلق بالمقاييس النفسية للأطفال، دلت النتائج على وجود تفاعل ذي دلالة إحصائية بين متغيري الجنس والمجموعة على مؤشرإضطراب توتر ما بعد الصدمة [F (1, 142) = 3.75, p< .05]، كما يتضح من المتوسطات والإنحرافات المعيارية المبينة في الجدول (2)، وهذا التفاعل نجم من أن ذكور مجموعة الصدمة حصلوا على درجات أعلى من ذكور مجموعة الصدمة غير المباشرة على مؤشر إضطراب توتر ما بعد الصدمة، بينما لم يكن الفرق ذا دلالة بالنسبة للإناث. ودلت النتائج البديلة للتفاعل على أن ذكور مجموعة الصدمة أحرزوا درجات أعلى على مؤشر إضطراب توتر ما بعد الصدمة مقارنة بالإناث، بينما ظهرت نتائج عكسية لدى مجموعة الصدمة غير المباشرة، إذ حصلت الإناث على معدلات أعلى مقارنة بالذكور، وكان هناك تأثير رئيسي ذو دلالة لمتغير المجموعة [F (1, 142) = 9.72, p < . 001]. وتتفق هذه النتائج مع نتائج الدراسة السابقة التي قام بها الباحث (هادى 1996) في أن ذكور وإناث مجموعة الصدمة المباشرة عانت أكثر من إضطراب التوتر مقارنة بمجموعة الصدمة غير المباشرة. ولكن، كما أشير إليه من التفاعل، فقد أعتبر الفرق بالنسبة للذكور أكبر بكثير من الفرق بالنسبة للإناث، ولم تلاحظ فروق بالنسبة للجنس على مؤشر إضطراب توتر ما بعد الصدمة F] (1, 142) < 1, p= .45].

جدول (2)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لعدد من المتغيرات

المجموعة/ الجنس	مجموعة الصدمة المباشرة		مجموعة الصدمة غير المباشرة	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
إضطراب التوتر	(7.8) 13.2	(9.7) 11.7	(4.3) 5.2	(7.2) 9.8
الإكتئاب	(4.0) 9.8	(5.2) 7.9	(4.0) 5.9	(4.3) 6.2
القلق	(5.2) 9.2	(5.9) 10.1	(4.7) 5.9	(5.9) 8.1
تقديرات الوالدين	(5.4) 18.6	(4.9) 12.0	(5.4) 8.1	(3.4) 8.2
تقديرات المعلمون	(8.5) 72.1	(8.4) 72.1	(8.6) 68.6	(8.6) 77.7

أظهرت نتائج هذه الدراسة، أيضا، وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الصدمة المباشرة ومجموعة الصدمة غير المباشرة على مقياس الإكتئاب [F (1, 142) = 9.94, p<. 001]. فقد عانى كل من ذكور وإناث مجموعة الصدمة المباشرة من

مستويات أعلى من الإكتئاب مقارنة مع مجموعة الصدمة غير المباشرة. وبالرغم من أن التفاعل بين متغيري المجموعة والجنس لم يصل إلى الدلالة الإحصائية [F (1,142) = 1.45, p= .20]، إلا أن نمط الفروق في المتوسطات على مقياس الإكتئاب كان شبيها لنمطها في مؤشر إضطراب توتر ما بعد الصدمة. وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصل إليها الباحث في دراسة سابقة (هادي 1996). ومثلما هو الحال في مؤشر إضطراب توتر ما بعد الصدمة، لم تكن هناك أي فروق ذات دلالة بالنسبة لمتغير الجنس على مقياس الإكتئاب [F (1,142) <1, p = .63]. ويوضح الجدول رقم (2) المتوسطات والإنحرافات المعيارية لإكتئاب الأطفال. وأيضاً أشارت النتائج إلى وجود إرتباط ذي دلالة بين إكتئاب الأطفال ومؤشر إضطراب توترهم ما بعد الصدمة [r = .52, p = .001]. وأشارت النتائج، أيضا، إلى وجود فروق ذات دلالة بين مجموعة الصدمة المباشرة ومجموعة الصدمة غير المباشرة بالنسبة للدرجة الكلية لمقياس القلق [F (1,142) = 6.21, p= .004]، فقد أظهرت مجموعة الصدمة المباشرة مستويات أعلى من القلق مقارنة بمجموعة الصدمة غير المباشرة. وقد دلت النتائج على وجود إرتباط ذي دلالة بين مؤشر إضطراب توتر للأطفال ما بعد الصدمة وقلقهم [r = .45, p = .001]، وبين إكتئابهم وقلقهم [r=. 67, p=. 001] ويوضح الجدول (2) المتوسطات والإنحرافات المعيارية، لإضطراب توتر ما بعد الصدمة، والإكتئاب، والقلق للأطفال، وتقديرات كل من الوالدين والمعلمين لسلوك الأطفال، بحسب المجموعة والجنس.

ثانياً: الملاحظات السلوكية للأطفال من خلال تقديرات معلميهم وآبائهم: تم تقدير سلوك الأطفال من قبل كل من مدرسيهم وآبائهم. وقد دلت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية للتفاعل بين المجموعة والجنس في ما يتعلق بتقدير المدرسين للسلوك التكيفي عند الأطفال [F (1, 140) = 5.41, p =.022]. وكان التفاعل واضحا من خلال الفرق بين الذكور والإناث في مجموعة الصدمة غير المباشرة، ولكن لم يكن هناك فرق بين الجنسين في مجموعة الصدمة المباشرة، فقد أبدت الإناث تكيفا سلوكيا أكثر من الذكور في مجموعة الصدمة غير المباشرة. وتظهر وجهة النظر البديلة لهذا التفاعل أن الإناث في مجموعة الصدمة غير المباشرة أبدين سلوكا تكيفيا أكثر، مقارنة مع مجموعة الصدمة المباشرة. ومن ناحية أخرى، كان الذكور في مجموعة الصدمة المباشرة أكثر تكيفا في سلوكهم من الذكور في مجموعة الصدمة غير المباشرة. ويتضمن الجدول (2) كلا من المتوسطات والإنحرافات المعيارية لتقديرات المعلمين للمجموعتين. ولم تدل النتائج على وجود أي علاقة بين تقدير المدرسين للسلوك التكيفي الإجتماعي عند الأطفال وكل من إكتئاب وقلق وتوتر الأطفال.

عندما تم تحليل تقدير الآباء لسلوك الأطفال كدالة لكل من المجموعة والجنس، أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين [F (1.105) = 8.54,

p = .004]، ولم تظهر أي دلالة للتفاعل أو الجنس. ويتضمن الجدول (2) كلا من المتوسطات والإنحرافات المعيارية لتقديرات الوالدين للمجموعتين. وتعني هذه المتوسطات أن آباء الأطفال في مجموعة الصدمة المباشرة قدروا أطفالهم بأنهم غالبا ما يكشفون عن مشاكل سلوكية مقارنة مع آباء مجموعة الصدمة غير المباشرة، وينطبق هذا النمط على الذكور والإناث. وكشفت النتائج أيضاً عن وجود علاقة معتدلة بين إدراك كل من الآباء والمدرسين لسلوك الأطفال [r =-.28, p =.002]، ولم تكشف عن وجود أي علاقة مع إضطراب توتر ما بعد الصدمة لدى الأطفال، بيد أن تقدير الآباء كان ذا علاقة مع كل من: تعرض الأطفال للصدمة [r =. 34, p <. 001]، وإضطراب توتر ما بعد الصدمة للآباء [r =.45, p <. 001]، وقائمة مراجعة الأعراض – 90 – المعدلة للآباء [r =. 55, p <. 001]، وإكتئابهم [r =.47 p <. 001].

ثالثا: المتغيرات النفسية للوالدين: أجريت مقارنات ما بين آباء مجموعة الصدمة المباشرة وآباء مجموعة الصدمة غير المباشرة. ولم يتضمن التصميم مقارنات في متغير الجنس بسبب إحتواء عينة الوالدين على عدد ضئيل من الآباء الذكور. وقد أشارت النتائج إلى وجود فروق دالة بين مجموعتي الآباء على مؤشر إضطراب توتر ما بعد الصدمة [F (1, 129) = 9.41, p =.003]، وعلى الدرجة الكلية لقائمة مراجعة الأعراض –90– المعدلة [F (1,129) = 7.23, p =.008]، وعلى قائمة «بك» للأكتئاب [F (1,129) = 11.92, p =.001]. وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة بين مؤشر إضطراب توتر الوالدين ما بعد الصدمة وضيقهم النفسي، بإستخدام قائمة الأعراض [r =.73, p =.001]، وبين إضطراب توترهم وإكتئابهم [r =.78, p. =001]. وكما تدل المتوسطات الواردة في الجدول (3)، فقد تعرض الآباء في مجموعة الصدمة المباشرة، بشكل واضح، إلى مستويات أعلى من إضطراب توتر ما بعد الصدمة، وبدوا أكثر إكتئابا، وعانوا من إضطراب نفسي أكبر بالمقارنة مع آباء مجموعة الصدمة غير المباشرة. وقد نجم الفرق في الإضطراب النفسي العام عن الفروق في جميع المقاييس الفرعية لقائمة مراجعة الأعراض – 90 – المعدلة، باستثناء المقاييس التي تقيس الهوس التسلطي (Paranoid Ideation) والخوف (Phobia).

التحليلات الإحصائية الإستدلالية:

تحليل الإنحدار المتعدد: لكي نحدد العوامل التي قد تساهم في مؤشر إضطراب توتر ما بعد الصدمة والإكتئاب والقلق لدى هؤلاء الأطفال، تم إجراء ما يلي: أولا: تحليل مستويات مؤشر إضطراب رد الفعل الإجهادي لما بعد الصدمة عند الأطفال كدالة لتوتر الوالدين، وذلك باستخدام مؤشر إضطراب رد الفعل الإجهادي لما بعد الصدمة لدى الآباء، وتقديرات المعلمين والآباء لسلوك الأطفال، وتعرض الأطفال للصدمة.

جدول (3)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وحجم العينة لاضطراب توتر ما بعد الصدمة للآباء، والاكتئاب، وقائمة مراجعة الأعراض 90 المعدلة

المقاييس/ المجموعة	الصدمة المباشرة ن =97	الصدمة غير المباشرة ن =34
اضطراب التوتر	(15.5) 26.1	(12.2) 17.2
بك للاكتئاب	(8.8) 15.4	(7.2) 9.6
الدرجة الكلية للأعراض	(.66) 1.1	(.47) .79
المقاييس الفرعية لقائمة الأعراض		
الأعراض الجسدية	(.87) 1.1	(.56) .73
القلق	(.87) 1.1	(.57) .64
الوسواس/ القهري	(.79) 1.5	(.63) 1.11
الإكتئاب	(.79) 1.2	(.51) .72
الحساسية الشخصية	(.75) 1.2	(.63) .92
الذهانية	(.67) .8	(.47) .53
الهوس التسلطي	(.81) .9	(.60) .76
العداء	(.71) 1.2	(.52) .86
الخوف	(.72) .9	(.64) .62

ثانيا: أجريت تحليلات مماثلة باستخدام الإكتئاب كمتغير محكى، وكل من إكتئاب الآباء، وتقديرات المعلمين، وتقديرات الوالدين، والتعرض للصدمة كمتغيرات تنبؤية، ثالثاً: تم تحليل مستوى القلق باعتباره دالة للمتغيرات التالية: الضيق النفسي للآباء باستخدام قائمة الأعراض – 90 – المعدلة، وتقديرات كل من المعلمين والوالدين لسلوك الأطفال، وتعرض الأطفال للصدمة. وأجريت جميع التحليلات السابقة باستخدام تحليل الإنحدار المتعددة.

وتظهر النتائج الموضحة في الجدولين (4) و (5) أن 10٪ من التباين في القلق أمكن التنبؤ بها باستخدام نماذج التنبؤ (Prediction models). وكما هو واضح، فإن جميع هذه النماذج ذات دلالة إحصائية، [F = 2. 57, p = .001] لإضطراب توتر ما بعد الصدمة، و [F = 2. 78, p = .05] للإكتئاب، و [F = 2. 59, p = .05] للقلق. ولكن التعرض للصدمة كان المنبىء الوحيد ذا الدلالة لكل من مؤشر إضطراب توتر ما بعد الصدمة والإكتئاب عند الأطفال.

جدول (4)

التنبؤ بإضطراب توتر رد الفعل الإجهادي لما بعد الصدمة والإكتئاب للأطفال

	إضطراب توتر ما بعد الصدمة				الإكتئاب		
	Beta	R^2	t		Beta	R^2	t
توتر الوالدين	.07	.00	.11	إكتئاب الوالدين	.03	.00	.27
تقديرات المعلمين	.02	.00	.18	تقديرات المعلمين	.15	.02	1.48
تقديرات الوالدين	.02	.00	.17	تقديرات الوالدين	.17	.03	1.44
التعرض للصدمة	.31	.08	*2.86	التعرض للصدمة	.21	.02	***1.96
النموذج		.10	F=**2.57	النموذج		.07	F=***2.78

*$p < .01$, **$p < .001$, ***$p < .05$.

جدول (5)

التنبؤ بمستوى قلق الأطفال من مستوى الضيق النفسي لأبائهم، وتقديرات المعلمين والآباء، والتعرض للصدمة

	Beta	R^2	t
قائمة الأعراض	.08	.00	.66
تقديرات المعلمين	.10	.00	.99
تقديرات الوالدين	.04	.00	.35
التعرض للعنف	.26	.06	*2.44
النموذج		.10	F=*2.59

*$p < .05$

كما تم أيضا إختبار إلى أي مدى يمكن التنبؤ بتقديرات الآباء لأطفالهم من خلال ضيقهم النفسي ومؤشر إضطراب رد الفعل الإجهادي لما بعد الصدمة للآباء وإكتئابهم، باستخدام تحليل الإنحدار المتعدد. وقد تم إفتراض أن الضيق النفسي للآباء يرتبط بتقديراتهم لمشاكل أطفالهم السلوكية أكثر من إرتباطها بالضيق النفسي للأطفال. وتشير النتائج المبينة في الجدول (6) الخاصة. إلى أن تعرض الأطفال للصدمة والضيق النفسي للآباء يحملان دلالة إحصائية وأن 38٪ من التباين في تقديرات الآباء يمكن التنبؤ بها من

خلال نموذج التنبؤ، وكما هو واضح من الجدول فإن النموذج ذو دلالة إحصائية [F = 10.3, p < .001] . وكان الضيق النفسي للآباء وتعرض الأطفال للصدمة المنبئين الوحيدين ذوي الدلالة الإحصائية.

جدول رقم (6)

التنبؤ بتقديرات الوالدين من مستوى الضيق النفسي للوالدين، والتعرض للصدمة، وتوتر وإكتئاب وقلق الأطفال، وتوتر وإكتئاب الوالدين

	Beta	R^2	t
قائمة الأعراض	.57	.12	*4.77
التعرض للعنف	.23	.04	**2.84
إضطراب توتر الأطفال	.03	.00	.30
إكتئاب الأطفال	.02	.00	.19
قلق الأطفال	.06-	.00	.56-
اكتئاب الوالدين	.01-	.00	.06-
إضطراب توتر الوالدين	.06	.00	.49-
النموذج		.38	F=*10.34

*p < .001. **p < .01

تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة المستخلصة حول تأثير الكوارث الطبيعية (Shore et al 1986; McFarlane 1988; Freedy et al 1992)، والحوادث التي من صنع البشر (Baum et al 1983; Baum 1987; Green et al 1990) و(هادي 1996)، في أن الأطفال الذين تعرضوا لصدمة شديدة، يذكرون مستويات أعلى من الضيق النفسي مقارنة مع ما نجده مع أطفال مجموعة الصدمة غير المباشرة. والمستويات المتزايدة من الضيق النفسي للأطفال في مجموعة الصدمة ليست بمفاجئة، وذلك لأن العديد من هؤلاء الأطفال قتل آباؤهم على أيدي الجنود العراقيين، وبعضهم لم يعرف مصير آبائهم الذين باتوا في عداد المفقودين. وفي العديد من هذه الحالات، كان الطفل شاهدا على عملية إلقاء القبض على والده. ومن هنا أعتبر الخوف على حياتهم وفقدان شخص عزيز عليهم من العوامل الضاغطة وبالغة القوة على هؤلاء الأطفال وأسرهم. وتتفق النتائج مع نتائج الدراسات السابقة التي قام بها الباحث في أنه يوجد إرتباط بين توتر وإكتئاب وقلق الأطفال. ويظهر على والدي هؤلاء الأطفال أيضا القلق النفسي كما يتضح من الفروق الثابتة التي وجدت بين مجموعتي الصدمة المباشرة وغير المباشرة في إضطراب توتر ما بعد الصدمة، والإكتئاب، والدرجة الكلية في قائمة مراجعة الأعراض –

90 – المعدلة، وفي جميع المقاييس الفرعية باستثناء مقياسين. وأحد هذه المقاييس الفرعية هي الأعراض الجسدية (somatization)، والذي يدل على أن الوالدين في مجموعة الصدمة يعانون من أعراض جسدية أكثر مما يعاني أقرانهم في مجموعة الصدمة غير المباشرة. وتتفق هذه النتائج مع الدراسات المتوفرة حاليا.

على الرغم من أن إكتئاب بعض من الآباء ذو علاقة بإكتئاب أطفالهم، فإن الآباء ليسوا قادرين بصورة منظمة على إكتشاف المشكلات السلوكية لدى أطفالهم. وبدلا من ذلك فإن العلاقة التي برزت هي العلاقة بين قلق الوالدين وتقديرهم لدرجة قلق أطفالهم. ويبدو كما لو أن الضيق النفسي الذي يعاني منه الآباء يتم إسقاطه على الطفل، وبذلك يحول دون مقدرة الآباء إدراك ما يعانيه أطفالهم.

وكما أفادت دراسات أخرى (Garmezy & Rutter 1985)، فإن تقديرات المدرسين لسلوك الأطفال لا توفر وسيلة منظمة للتعرف على الأطفال الذين يمكن أن يعانون من مشكلات نتيجة للصدمة. ولم يلاحظ في هذه الدراسة أي علاقة بين تقديرات المدرسين لسلوك الأطفال وقلقهم النفسي. وفضلاً عن ذلك لم يكن هناك أي تأثير عام للمجموعة على تقديرات المدرسين. وقد أظهر التفاعل فروقا ذات دلالة بالنسبة للإناث في الإتجاه المتوقع، ولكن المدرسين قدروا أن الذكور في مجموعة الصدمة كانوا يظهرون سلوكاً تكيفيا أكثر من الذي يظهره أقرانهم في مجموعة الصدمة غير المباشرة. وهذا يدل على أن الذكور الذين تعرضوا لصدمة حادة لم يكشفوا عن مشكلاتهم بطريقة تمكن المدرسين من ملاحظتها، ولذلك فقد لا يتم إكتشاف حاجاتهم لأي نوع من المعونة.

وتدل البيانات في الظروف الراهنة على أن الآباء والمدرسين قد لا يكونوا قادرين على التعرف على المشكلات النفسية لدى الأطفال، إما لأنهم يميلون إلى إسقاط قلقهم الشخصي على الطفل، أو لأن المشكلات ليست ظاهرة في سلوك الأطفال. ولذلك نقترح بعضاً من أنواع التدخلات للآباء إلى توفير خدمات نفسية لمعالجة إكتئابهم، وقلقهم وإضطراب توترهم ما بعد الصدمة. وقد يكون من المناسب اللجوء إلى إستشارة فردية أو جماعية أو كلاهما.

ومن الواضح أيضا إحتمال وجود حاجة إلى تدريب المدرسين لتمكينهم من التعرف بصورة أفضل على أعراض إضطراب توتر ما بعد الصدمة لدى الأطفال وبخاصة الأولاد، بحيث يتمكنوا من تحويلهم إلى الجهات المعنية. ويمكن للتدريب أن يتم في إطار مجموعة كجزء من برنامج التدريب أثناء الخدمة في المدارس (school-based intervention). وقد يكون الإرشاد الجمعي في المدرسة هو الحل الأمثل بالنسبة للأطفال. وبهذه الطريقة قد يتعلم الأطفال كيف يناقشون مشاعر القلق بصراحة أكبر مع الآخرين، وكيف يتعاملون مع القلق عن طريق مشاركة الآخرين بمشاعرهم. وإنطلاقا من التوصية بتوفير التدخلات النفسية للأطفال ووالديهم، يصبح من المهم توفير أخصائيين مؤهلين ومدربين للقيام بهذه التدخلات. وهناك حاجة ماسة إلى تقدير الإحتياجات من الخدمات النفسية المتوفرة، ترافقها خطة لإمكان تدريب الجهاز القائم في مجالات خاصة بمعالجة إضطراب ضغوط ما بعد الصدمة.

وأخيرا، بناء على النتائج ذات الدلالة التي تم التوصل إليها بعد إدراك كل من الوالدين والمدرسين للمشاكل السلوكية والإنفعالية التي يعاني منها الأطفال، فإننا نقترح

عدم الإعتماد فقط على تقارير الكبار ذات العناية بالطفل وإنما يجب أن تؤخذ في الإعتبار تقارير الطفل نفسه عما يعاني من مشاكل. وأيضا هناك الحاجة لمزيد من الدراسات المستقبلية حول مدى الإتفاق بين تقارير الأطفال والوالدين والمعلمين للمشاكل السلوكية والإنفعالية التي يعاني منها الأطفال نتيجة التعرض للصدمة.

المصادر

هادى فوزية

1996 «تأثير العدوان العراقي على الجوانب الإنفعالية والمعرفية لأطفال الكويت». مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (81):153-187، الكويت.

هادى، فوزية ويابرى، ماريا

1994 «تأثير المدى البعيد لأزمة الخليج على أطفال الكويت ووالديهم». الكويت: الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية.

Achenbach, T. M.

1991 a "Manual for the Child Behavior Checklist and 1991 Child Behavior Profile". Burlington: University of Vermont, Department of Psychiatry.

1991 b Manual for the Youth Self-Report and 1991 YSR Profile. Burlington: University of Vermont, Department of Psychiatry.

Achenbach, T. M. & McConaughy, S. H., et al.

1987 "Child/Adolescent Behavioral and Emotional Problems: Implications of Cross-informant Correlations for Situational Specifity". Psychological Bulletin 101 (2): 213-232.

American Psychiatric Association

1987 Diagnostic and Statistical Manual of Mental Disorder 3rd edition review. Washington, DC: American Psychiatric Assocition.

Baum, A. & Gatchel, R. J.

1983 "Emotional, Behavioral, and Physiological Effects of Chronic Stress at Three Mile Island". Journal of Consulting & Clinical Psychology 51 (4): 565-572.

Baum, A.

1987 "Toxins, Technology, and Natural Disasters". PP9-53 In G. R. VandenBos & B. K. Bryant eds. Cataclysms Crisis and Catastrophes: Psychology in Action. Washington, DC: American Psychological Association.

Beck, A. & Steer, R. A., et al.

1988 "Psychometric Properties of the Beck Depression Inventory: Twenty-five years of Evaluation". Clinical Psychology Review 8: 77-100.

Beck, A. & Ward, C., et al.

1961 "An Inventory for Measuring Depression". Archives of General Psychiatry 4: 561-571.

Davidson, J. & Kudler, H., et al.

1990 "Treatment of Post-traumatic Stress Disorder with Amitriptyline and Placebo". Archives of General Psychiatry 47(3):259-266.

Earls, F. & Smith, E., et al.

1988 "Investigating Psychopathological Consequences of a Disaster in children: A pilot Study Incorporating a Structured Diagnostic interview". Journal of the American Academy of Child & Adolescent Psychiatry 27:90-95.

Freedy, J. R. & Show, D.L., et al.

1992 "Towards an Understanding of the Psychological Impact of Natural Disasters: An Application of the Conversation Resources stress Model". Journal of Traumatic Stress 5: 441-454.

Garmezy, N. & Rutter, M.

1985 "Acute reactions to stress". PP 152-176 In M. Rutter & L. Hersov eds., Child Psychiatry: Modern Approaches, 2nd ed. Oxford: Blackwell Scientific Publications.

Green, B. L. & Lindy, J. D., et al.

1990 "Buffalo Creek Survivors in the Second Decade: Stability of Stress Symptoms". American Journal of Orthopsychiatry 60(1): 43-54.

Hadi, F. A. & Llabre, M.

1998 "The Gulf Crisis Experience of Kuwaiti Children: Psychological and Cognitive Factors". Journal of Traumatic Stress 11 (1): 45 - 55.

Horowitz, M. J. & Stinson, C., et al.

1991 "Natural Disasters and Stress Response Syndromes". Psychiatric Annuals 21(1): 556-562.

Kashani, J. H. & Orvaschel, H., et al.

1985 "Informant Variance: The issue of Parent-Child Disagreement". Journal of the American Academy of Child Psychiatry 24 (4): 437-441.

Kazdin, A. E. & French, N. H., et al.

1983 "Child, Mother, and Father Evaluations of Depression in Psychiatric Inpatient Children". Journal of Abnormal Child Psychology 11(3):167-180.

Kovacs, M.

1991 The Children's Depression Inventory: A Self-Rated Depression School for School-aged Youngsters. New York: Multi-Health System.

Kovacs, M. & Beck, A. T.

1977 "An Empirical-clinical Approach Toward a Definition of Childhood Depression". PP1-25 In J. G. Schulterbrandi & A. Raskin eds., Depression in childhood: Diagnosis, treatment, and conceptual models. New York: Raven Press.

McFarlane, A. C.

1988 "The Longitudinal Course of Posttraumatic Morbidity: The range of Outcomes and their Predictors". Journal of Nervous Mental Disorders 176(1): 30-39.

McFarlane, A.C. & Polcansky, S. K., et al.

1987 "A Longitudinal Study of the Psychological Morbidity in Children Due to a Natural Disaster". Psychological Medicine 17(3):727-738.

Moretti, M. A. & Fine, S., et al.

1985 "Childhood and Adolescent Depression: Child-report Versus Parent-Report Information". Journal of the American Academy of Child Psychiatry 24(3): 298-302.

Orvaschel, H. & Weissman, M. M., et al.

1981 "Assessing Psychopathology in Children of Psychiatrically Disturbed Parents: a Pilot Study". Journal of the American Academy of Child Psychiatry 20(1): 112-122.

Reich, W.; Herjanic, B.; Welner, Z. & Gandhy, P. R.

1982 "Development of a Structured Psychiatric Interview for Children: Agreement on Diagnosis Comparing Child and Parent Interviews". Journal of Abnormal child Psychology 10(3):325-336.

Reynolds, C. R. & Richmond, B. O.

1992 "Revised Children's Manifest Anxiety Scale". California: Western Psychological Services.

Rubonis, A. V. & Bickman, L.

1991 "Psychological Impairment in the Wake of Disaster: The Disaster-Psychopathology Relationship". Psychological Bulletin 109(3):384-399.

Shore, J. H. & Tatum, E. L., et al.

1986 "Psychiatric Reactions to Disaster: The Mount St. Helens Experience". American Journal of Psychiatry 143(3): 590-595.

Stanger, C. & Lewis, M.

1993 "Agreement among Parents, Teachers, and Children on Internalizing and Externalizing Behavior Problems". Journal of Clinical Child Psychology 22 (1): 107-115.

Thurber, S. & Snow, M.

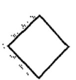
1990 "Assessment of Adolescent Psychopathology: Comparison of Mother and Daugher Perspectives". Journal of Clinical Child Psychology 19 (3): 249-253.

Weissman, M. M. & Orvaschel, H.

1985 "Children's Symptom and Social Functioning Self-report Scales: Comparison of Mother's and Children's Reports". Journal of Nervous & Mental Disorder 168:736-740.

Yule, W. & Williams, R. M.

1990 "Post-traumatic Stress Reaction in Children". Journal of Traumatic Stress 3(2): 279-295.





تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دوريّة علميّة محكّمة تتضمّن مجموعة من الرّسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلميّة لكليّة الآداب

- تنشر الأبحاث والدراسات الأصيلة باللغتين العربيّة والإنجليزيّة شريطة أن لا يقلّ حجم البحث عن ٤٠ صفحة وأن لا يزيد على ١٣٠ صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليّات على أعضاء هيئة التدريس بكليّة الآداب بل يشمل غيرهم من الباحثين في المعاهد والجامعات الأخرى.
- يُرفق بكلّ بحث ملخصٌ له باللغة العربيّة وآخر بالإنجليزيّة لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يُمنح المؤلّف ٥٠ نسخة مجّاناً.

رئيس هيئة التحرير

د. عبد الله العمر

الاشتراكات :

داخل الكويت : للأفراد : ٣ د.ك للمؤسّسات : ١٥ د.ك
خارج الكويت : ١٥ دولاراً أمريكياً ٦٠ دولاراً أمريكياً

ثمن الرسالة: للأفراد ٥٠٠ فلس
ثمن المجلد السنوي: للأفراد ٦ د.ك

تُوجّه المراسلات إلى :

رئيس هيئة تحرير حوليّات كليّة الآداب/ص.ب: ١٧٣٧٠ - الخالديّة
رمز بريدي 72454: هاتف/فاكس : ٤٨١٠٣١٩

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyāt Kulliyyat al-ādāb

E-mail: aotfoa@kuc01.kuniv.edu.kw

في الخطاب البعثي العراقي
الدين والقومية والحرب

زهير الجزائري*

بدا تحول الخطاب العراقي من القومية إلى الدين، مفاجئا بعد حرب الخليج الثانية... بعضهم إستقبله بترحاب، كعلامة توبة حاكم ضال وعودته إلى طريق الهدى، وإعتبره آخرون خروجا عن الطبيعة العلمانية للقومية... ولم تكن السخرية من هذا الانقلاب العقائدي الوجه البارز، ففي خضم المواجهة جرى تقديس الأفعال بغض النظر عن نتائجها والنوايا المختفية وراءها.

والحقيقة أن التعارض بين الخطابين، القومي والديني، ينطوي على تداخل تاريخي وفكري. فقد بدأ الإسلام كدين عربي ثم انتشر خارج العرب، وعلى خلاف القومية التوحيدية الأوروبية التي ظهرت في حرب مع الكنيسة، كان الإسلام في بدايات الرسالة عنصر توحيد للقبائل العربية[1]. وربما كان هذا قصد عفلق بعبارته المكررة «إستلهام روح الرسالة». ولكن هذا التفسير للإسلام ولرسالة محمد ﷺ ينطوي على فهم علماني ساد معظم كتابات القوميين العرب. ففي حين كان الإسلام يراه حاملا لنور الحقيقة الإلهية إلى الأرض، يراه القوميون حامل رسالة توحيد قومية ومؤسسا لأمبراطورية عربية.

وعلى الرغم من إن تأثيرات الماركسية على البعث، في أعقاب المراجعة التي تلت نكسة الحزب عام 1963 ونكسة حزيران العربية عام 1967 عززت الجانب العلماني فيه، إلا أن القيادة التاريخية في مؤتمرها القومي إل 11 إعتبرت هذا التحول تعبيرا عن قلق نفسي وفكري، وإن النزعات نحو مراجعة الكثير من القيم والمقاييس، ومنها الدينية إتسمت بـ «التسرع والإنفعال»[2]، فالدين بالنسبة إليها، كان مطلوبا لكسب عواطف الجماهير المتدينة، بتقديم البعث كحزب قومي وإشتراكي ومؤمن، ومطلوباً لمعارضة المادية الشيوعية التي يعتبرها البعث منافسه الأول. وإستخدم الدين إسمنتا لتماسك روحي، مضافا للتماسك القومي، في مواجهة الشكل الدستوري لوحدة الأمة التي تقوم على حقوق المواطنة، بغض النظر عن قوميات وأديان وعقائد المواطنين.

* مفكر وكاتب عراقي مقيم في لندن، له العديد من المؤلفات السياسية والأدبية، صدر له مؤخرا رواية «حافة القيامة» 1998.

وقد بدت العبارات «إستلهام» و«روح» و«الرسالة» غامضة ومربكة للكوادر البعثية العراقية التي كانت تقوم، خلال السبعينات وبداية الثمانينات، بعملية بناء دولة علمانية بالتطبيق، ويتركز الجزء الأساسي من عملها على مراقبة ومحاربة النشاط الديني بإعتباره نوعا من الثورة المضادة. ولذلك كان فيلسوف الحزب يواجه حيث ما تحدث سؤالا ثابتا يدور حول دين الدولة وعلمانيتها:

سؤال: وردت في هذا الحديث لفظة الروح، وتتكرر عدة مرات، ماذا تعني كلمة الروح... هل هي الروحانية أو الإرادة أو غيرها؟

عفلق: ليس لهذه الكلمة في إستعمالنا وقصدنا أي معنى غيبي أو ماورائي، هي تعبير عن نزوع الإنسان ونزوع الجماعة، سواء كانت حركة نضالية أو أمة بكاملها، إلى تحقيق المثل وإلى الإنسجام في الحياة مع المثل الأخلاقية الرفيعة.

سؤال: لقد أكد الرفيق القائد المؤسس في أكثر من مناسبة على كلمة الروح.. مع أن فكرنا يعتمد العلمية ورفض الجانب الغيبي، فكيف نفصل بين الإرادة والفكر في البعث؟

عفلق: الروح في كتابات الحرب لا تعني أكثر مما ذكرت الآن عن هذا المستوى، هذا الإستلهام لروح الرسالة الأخلاقية، أن تكون الثورة، أن تكون عميقة وجذرية وتجعل طموحها تقديم عطاء للإنسانية كلها، يدخل تغييراً أساسيا في القيم الأخلاقية للبشرية كلها، للعالم المعاصر[3].

وقد بقيت علمانية التطبيق مختفية خلف موقف عقائدي معلن يعتبر عقيدة الحزب مؤمنة بالدين باعتباره روح القومية... وحتى الآن، كانت إزدواجية الموقف العقائدي بين الدين والعلمانية الخجولة تحكم الموقف من الدين والظاهرة الدينية. وعموما تجري الإستعاضة عن تحليلات الدين بعبارات تمجيد إنشائية، في حين يبقى التطبيق علمانيا. إلا أن هذه الإزدواجية أخذت تشكل خطرا على البعث، من خارجه ومن داخله، خلال وبعد الثورة الإيرانية وبداية الحرب مع إيران. ويأتي خطر الحركة الدينية من ثلاثة مواقع: أولهامركزها المعاصر في إيران التي تملك أطول حدود مع العراق وعلاقات تاريخية مديدة مع شيعة العراق، وثانيها، نشاطات الأحزاب الدينية العراقية وتأثيرها على الشباب الساخط على البعث، وثالثها تأثيرها على كوادر البعث الحاكم نفسه. ولذلك كرس المؤتمر القطري التاسع 41 من مجموع صفحاته 340 لدراسة «الظاهرة الدينية»[4].

يقسم التقرير الظاهرة الدينية منهجيا إلى جانبين إيماني مطلق وسياسي معاصر... وعلى الرغم من أن التقرير يشدد على أن «حزبنا ليس محايدا بين الإيمان والإلحاد، إنما مع الإيمان»، وفيه تأكيد على المنطلقات الأولى حول عبارة عفلق الغامضة «إذا كان محمد كل العرب، ليكن كل العرب محمداً»، إلا أنه، وعلى مستوى التحليل، يغلب الفهم العلماني في تفسير ظاهرة التدين على المستوى الفردي. فقد اعتبرها التقرير دليل ضعف إنساني أمام الحياة والطبيعة تدفع الإنسان للاستعانة بقوة كبيرة خارجية وليست واجبا للمخلوق أزاء خالقه. «أن سعي الإنسان إلى خلاص سامٍ خارج الملموس يزداد كلما عجز عن إنقاذ نفسه من الإضطهاد والجور الأرضي».. ويعيدُ التقرير حالة التدين العامة إلى «نقص في وعي الجماهير وفي قدراتها الإبداعية».

أما في تفسيره للظاهرة السياسية الدينية، فينكر التقرير العوالم الداخلية التي تجعل الظاهرة الدينية رد فعل طبيعياً على المركزية المستبدة والتركيز الطائفي للحكم، وتغريب المجتمع فوقيا بدمجه في الاستهلاك العالمي، وتركز الرأسمال عند فئة طفيلية محددة، ومقابل ذلك إتساع رقعة الفقر والطبقات الهامشية... تنكر الإرادوية البعثية العوامل الداخلية التي تشكل الأرضية الواقعية للظاهرة الدينية، باعتبار أن هذا العامل ملغيا ولا جدوى من تحليله، ولا يفيد في الوصول إلى النتائج السياسية المصنعة مسبقا، وتستند إلى «نظرية المؤامرة» التي تحيل الظاهرة الدينية لعوامل منفصلة عنها مكانيا وزمانيا وسياسيا، بإعتبارها مصنعه خارجيا ومعدة للتصدير إلى الداخل...

ويستند التقرير القطري التاسع لحزب البعث في العراق على تفسير سريع لما يعتبره سمة العصر. «إن الظاهرة البارزة في العصر الحديث هي النضال القومي وإن وقوف الأحزاب والحركات الدينية السياسية ضد الحركة القومية العربية وفي هذه المرحلة يعتبر هذا الموقف من أهم الأسباب التي تدفع القوى الإستعمارية والصهيونية لتشجيع الحركات والأحزاب والتيارات الدينية». ويتصل هذا التفسير مباشرة بحساسية البعث من الخطر الذي تشكله الحركة الدينية العراقية على النظام، فيفسرها التقرير بأنها من صنع عناصر فارسية الأصل معادية للقومية العربية. ويعكس التقرير قلقا واضحا من تسلل التدين إلى الكوادر البعثية التي بدأت ترتاد الجوامع، وتغلب الأيديولوجية الدينية على عقيدتهم القومية. ومصدر الخطر، كما يشير التقرير، يكمن في الخوف من إنقسام البعثيين إلى متدينين وعلمانيين، والأخطر هو انقسام المتدينين البعثيين على أساس طائفي، ما يخلق نوعا من التعاطف البعثي مع الأحزاب الدينية التي يحاربها النظام، وربما مع الثورة الإيرانية نفسها. ويلح التقرير على ضرورة تحديد موقف ضد الكوادر البعثية التي ترتاد الجوامع وتتقارب هناك مع التيارات الدينية السياسية. وفي مجمله يغلب على التقرير طابع التحذير من خطورة الظاهرة الدينية كظاهرة إنقسامية ضد القومية التوحيدية.

وبدورها إتخذت القوى السياسية الدينية موقفا معارضا للبعث وللحركات القومية عموما، استند على تعارض إيديولوجي يعتبر القومية عنصرية مفرقة في حين إن الإسلام شمولي توحيدي، وأن القومية بضاعة أوروبية مستوردة في حين إن الإسلام ابن البيئة العربية. كما استندت القوى الدينية على فشل الأنظمة القومية العربية في تنفيذ شعاراتها الرائجة: الوحدة وتحرير فلسطين...

وعلى الرغم من التعارض الظاهر بين الإسلام والقومية العربية، إلا أن نقطة اللقاء بينهما تكمن في انطلاقهما من منطقة واحدة، وأيضا من أن الإسلام والقومية المتحققة على الأرض أخذت طبيعة المكان والزمان الذي تحققت فيه، وأيضا الهدف السياسي للمجموعة التي إتخذتهما عقيدة أو واجهة لطموحاتها السياسية والاجتماعية... وكانت الحربين مثالا واضحا على الإستخدام السياسي للقومية والإسلام[5] ففي جانبية الديني والقومي كان الخلاف خاصة في الصراع مع إيران ينطلق من أرضية دولة قومية ضد دولة قومية: إسلام

إيران في مواجهة قومية البعث العراقي... وهنا ترجع لهجة التحذير المشددة التي تسود تفسير البعث من تنامي الظاهرة الدينية إلى إحالتها إلى الخارج وربطها بالحرب الحالية مع إيران، باعتبار العدو الداخلي إمتدادا عسكريا مباشراً للعدو الخارجي. ومع إن الإسلام يجمع الإثنين، إلا أن التقسيم الطائفي يفرقهما إلى حكومة سنية ضد حكومة شيعية. وعندما يستعار الخطاب الإسلامي، سيتخذ الإنقسام، كما هو في كل صراع، بين «إسلام أصيل وحقيقي» و«إسلام زائف» أو «إدعاء الإسلام»... بالنسبة للنظام العراقي يتجسد الصراع بين «إسلام الحقيقي الذي وجد في الأمة العربية حاضنته» وبين «النزعة المجوسية الإيرانية التي ليست لبوس الإسلام»[6]. «وفي مرحلة الحرب العراقية الإيرانية أخذت الفارسية المتوسعة نزعة الإسلام في مواجهة العرب»... هكذا فسر الخطاب العقائدي البعثي طابع المواجهة، التي سماها «حضارية»، بين إيران والعراق، وإتخذ دور «المدافع عن البوابة الشرقية للأمة العربية».

في بداية الحرب مع إيران اعتبرت القيادة القومية قرار المعركة مع إيران «مبادرة تاريخية عربية». وبغض النظر عن الأهمية السياسية الآنية وماهية العدو استبشرت القيادة القومية بالهجوم العراقي باعتباره نقطة تحول. وقد علل أحد منظري القيادة القومية (الياس فرح) سبب هذا الإستبشار بربط الماضي بالحاضر «فمنذ فترة طويلة كانت الأمة العربية تهاجَم ولا تهاجم. وكاد ذلك يتحول إلى قدر، لكن عراق البعث قلب المعادلة... وهذا الهجوم بمثابة عودة لروح الفتوحات العربية»[7]. وانطلاقاً من هذه المقدمة حملت هذه الحرب اسم «القادسية»، تيمنا بأول انتصار عربي على الفرس عام 610 حين قاد سعد بن أبي وقاص الحرب على الدولة الساسانية وفتح الهضبة الإيرانية للإسلام[8]. وسميت الحرب «قادسية صدام» لتكريس المعنى الرمزي. بأن هذه المعركة امتداد لتلك الفتوحات، وهذا القائد وريث الفاتحين الأوائل.

ولكن في الأسابيع الأولى، وبعد أن أخفق الهجوم العراقي الخاطف في تحقيق الهدف السياسي المباشر، وهو اسقاط حكومة آيات الله واطفاء تأثير الثورة الإسلامية الإيرانية، ما عادت الحرب «امتدادا للسياسة». كما وصفها كارل فون كلاوشفتز، إنما تحولت إلى حرب ارادات، كل طرف يستخدم أكثر ما يمكن من العنف والقوة المتاحة لإيصال الطرف الآخر إلى العجز التام. وغلبت الوسائل الغايات، والإرادة العمياء، الواقعية السياسية، فاسقطت الأهداف الآنية واحيلت الحرب إلى التاريخ بإعتبارها حربا «قومية وحضارية» فضلا عن انها حرب على المصالح الستراتيجية»[8].

التفسير العقائدي الإيراني اعتبرها «حرب الكفر ضد الإسلام». وقد فسر الإمام الخميني «البعث في جوهره، جاهلية في ثوب جديد». واعتبر أن ميشيل عفلق لا علاقة له بالإسلام ويعتبر الإسلام معارضا لأهدافه... وما القومية التي نادى بها عفلق إلا محاولة لشق وحدة العالم الإسلامي بتفريقه إلى عرب وأجانب[9]. وقد استخدمت أجهزة التعبئة الإيرانية عبارة «البعث الكافر»، اعتمادا على حقيقة وجود قيادات مسيحية مثل ميشيل عفلق وطارق عزيز، واعتبرت القومية بذاتها فكرة غربية جاء بها العرب المسيحيون خلال دراستهم في الخارج لمواجهة الوحدة الإسلامية.

ومقابل ذلك بدا التاريخ للقيادة العراقية وحدات مفككة معزولة عن سياقها، وتقوم الإرادوية السياسية بإعادة تجميعها وتركيبها انتقائيا لصالح حاجة أيديولوجية فوقية راهنة، وهي اعطاء تبرير تاريخي لحرب لا هدف سياسي لها. وقد استخدمت أجهزة التعبئة العراقية كلمتي «الفرس المجوس» إسما ثابتا للإيرانيين للتدليل على أن هذه الحرب هي امتداد لحالة عداء متأصلة لها جانبان: قومي يكمن في حقد الفرس الدائم على العرب، وديني يتجلى في حقد المجوس على الإسلام.

وقد استخدم التبرير العراقي في مقابل التبرير الديني الإسلامي. والعرقية كمقولة فلسفية ليست غريبة على قاموس البعث... أحد المؤسسين (سامي الجندي) يقول: «كنا عرقيين معجبين بالنازية. نقرأ كتبها ومنابع فكرها، وبخاصة لنيتشه (هكذا تكلم زرادشت) ولفيخته (خطابات للأمة الألمانية) ولهد. أ. تشمبرلين (نشوء القرن التاسع عشر والعرق) وكنا أول من فكر بترجمة (كفاحي)... ومن غرائب الصدف إني كنت ابحث عن (اسطورة القرن العشرين) لروزنبرغ فلم أجد الا نسخة موجزة بالفرنسية عند الأستاذ ميشيل عفلق استعرتها من أحد تلاميذه»[10]، ويتحدث عضو القيادة القومية قاسم سلام عن مفهوم العرق عند غوستاف لوبون: «نوافقه في تحديده لمعنى العنصر فيجب اعتبار العرق والأمة مترادفتان»[11].

وعلى عكس ساطع الحصري الذي انتقد الجانب الصوفي في قومية الرومانسيين الألمان وفخته بالذات، أخذ ميشيل عفلق من العرقية «الأمة ذات الرسالة الخالدة»، واعتبر هذه الرسالة «النهوض الروحي بالعالم» نوعا من التفويض الإلهي... ويبدأ المفهوم العرقي في فهم عفلق لفكرة الأمة. فالأمة في نظره ليست واقعة سياسية تتألف من شعوب إتحدت تاريخيا على أرض بعينها، وشكلت وحدة سياسية مفتوحة للجميع وفق مبدأ المواطنة، إنما هو يعتمد الفهم الطبيعي الإثني الذي يربط وحدة الأمة بالدم واللغة والدين، ووفق التصور الألماني العرقي يربط إنحطاط هذه الأمة الإثنية باختلاط في النقاوة العرقية: «في هذه الفترة التي انتقل فيها العرب من الجاهلية إلى الإسلام كانت قصيرة جدا، لم يلبث العرب بعدها أن غرقوا في بحر لا نهاية له من الشعوب الغريبة المختلفة. ومنذ أن فقدوا، بعد سنوات معدودة، شعورهم بوحدتهم القومية وغرقوا في اللجة المتباينة المتماوجة من الشعوب، عادوا إلى عصبيتهم الجاهلية... ولقد تلت هذا عصور الضعف التي بدأت منذ فقد العرب التجانس القومي»[12].

وعندما تغيب أسس المواطنة الطوعية ومؤسساتها الدستورية، ستقوم وحدة الأمة على توافق بين هذا الإنغلاق والعصبية الإثنية وبين كراهية الآخر، خارج الحدود كان أو داخلها، والنظر إليه وفق المفهوم التآمري التاريخي، باعتباره عدواً كامناً يتربص حالات الضعف. ولذلك تقوم لحمة هذه الأمة على الإنغلاق على الآخر الغريب بدلا من إرادة العيش المشتركة.

خلال الحرب مع إيران تركزت أكثر الفكرة العرقية البعثية، على الجوانب التي تفترض أن الأمة المختارة محاطة بعروق أدنى خلقت للبربرية والهمجية. هذه العروق الدنيا لا تملك للأعلى غير الكراهية والحسد. وقد شملت الرؤيا العرقية كل أوجه الحياة

السياسية والثقافية العراقية... على الصعيد الأكاديمي أعيد طبع كتاب منسي (حروب الإيرانيين على العراق) لمؤلف توفي عام 1896 هو سليمان فايق. وبتكليف وتوجيه من صدام نفسه تكون فريق من 17 مؤلفا ومؤرخاً لإعادة كتابة التاريخ على أسس فلسفية عرقية. وحتى عام 1985 أصدر هذا الفريق كتابين: «العراق في التاريخ»: و«الصراع العربي الفارسي» وزعت للتوجيه العقائدي الحزبي والجامعي. ملخص ما تقوله هذه الكتب هو أن التاريخ ومنذ ثلاثة آلاف سنة، هو تاريخ صراع عربي فارسي[13].

وتتجاهل عملية اعادة كتابة التاريخ التكون والتوزع العرقي الفعلي في المنطقة. فالعديد من الأقوام التي سكنت الهضبة الإيرانية كانت أيضا سامية. ومقابل ذلك، فإن السومريين الذين سكنوا بين النهرين كانوا من أصول غير سامية. عكس ذلك يحاول التفسير الإرادوي البعثي في العراق للتاريخ أن يوجد تراصا مصطنعا (وحدة قومية) بين الشعوب التي سكنت ما بين النهرين، ويتجاهل أية علاقات ثقافية أو تجارية تاريخية بين البلدين، وتبقى الحروب وحدها باعتبارها العلاقة الوحيدة بينهما، وليست علاقة بين العلاقات، وقد كانت هناك حروب سامية - سامية وحروب داخل الرقعة الجغرافية الواحدة حول مناطق الرعي والزراعة ومصادر المياه، وكان الملوك الأكديون سرجون وسنحاريب ونرام سن واوتوحيكال قد خاضوا حروبا ضد المدن السومرية ومدن دلمون (البحرين)، وشمالا مع قبائل تسكن نينوى ثم خاضوا حروبهم لاحقا ضد سكان الهضبة الإيرانية. إلا أن التفسير البعثي خلال الحرب يجتزيء سياقا واحدا يصور التاريخ، منذ الأكديين والسومريين، على أنه تاريخ «تصد للعدوان الآتي من الأقوام الشمالية الشرقية».
... هكذا كانت حروب سرجون الأكدي ونرام سن واوتو حيكال... وبعدها غزوة كورش الأخميني لبابل عام 536 ثم سقوط بغداد خلال الحكم الساساني 266 - 627م، مرورا بالعصر العباسي حتى الحكم العثماني، حين برزت مشكلة الحدود منذ 1847 (حتى تفجرت حلقتها في الحرب الخمينية) كما يذكر التقرير القطري التاسع.

الدين بدل القومية

كما في حرب الخليج الأولى، شهدت الحرب الثانية استخداما نموذجيا للعقائد الإنسانية أو الإسلامية أو القومية في الصراع السياسي العسكري الدائر..... فالنفط كموضوع إقتصادي وسياسي إختفى وراء العناوين العقائدية في الخطاب الغربي، مثل الحفاظ على النظام الدولي وحقوق الإنسان. ومن السهل كشف تناقضات هذا الخطاب بالقياس إلى الموقف الغربي من الغزو الاسرائيلي للبنان، بل بالقياس إلى الموقف القريب من العراق نفسه حين عملت الحكومة الأميركية على تمييع أي موقف دولي من استخدام العراق للأسلحة الكيماوية في الحرب مع إيران، وتخفيف حدة الإنتقادات ضد نظام صدام حسين داخل الكونغرس بعد استخدام هذه الأسلحة ضد الأكراد في حلبجه عام 1988.. فجأة تصبح هذه المواضيع العناوين العقائدية الغربية للهجمات الجوية على العراق.

وفي الجانب العراقي، حدث إنتقال نموذجي من القومية إلى الإسلام خلال الحرب الثانية، مع تغير ساحة المعركة وأهدافها وتحالفاتها: فالدول النفطية التي ساندت صدام في حربه السابقة ضد إيران تحولت إلى «عدو»، مع أنها إسلامية وعربية هذه المرة، ومعها

الولايات المتحدة والغرب المسيحي الذي دخل طرفا مباشراً في هذه المواجهة. ومع تغير طبيعة العدو في هذه الحرب الجديدة، تغير الخطاب العقائدي الذي يبررها بمقدار 180 درجة، أي بما يقارب زاوية استدارة ساحة الحرب المتوقعة.. فبمجرد غزو الكويت أسقط كامل الخطاب العقائدي البعثي الدي استندت عليه الحرب مع إيران: «الحقد المجوسي على الإسلام والفارسي على العرب، الحرب كإختبار للإرادة، الحرب بالنيابة»... كل ذلك شطب بجرة قلم واحدة، واحيلت حرب الثمان سنوات ونصف المليون قتيل إلى «أشرار عملوا دسيسة بين الجارين المسلمين»، كما قالت رسالة صدام حسين إلى الرئيس الإيراني رفسنجاني.

وفي الخطاب العقائدي الجديد غاب التقسيم القومي للإسلام (عربي ضد فارسي) وحل التقسيم الطبقي للإسلام إلى الفقراء في مقابل من سماهم صدام في رسالته «إلى الشعب العراقي والأمة العربية» في 15 صفر 411 هجرية 15 ايلول سبتمبر 1990 ميلادية بـ «سلاطين البترول والدولار». واتجه صدام لمخاطبة الشارع الإسلامي الذي كان الخميني يعتبره قاعدته وسلاحه لمواجهة «الحكام المستكبرين». وقد اعتمد صدام في حساباته على السخط الشعبي العربي ضد تراكمات الإنحياز التاريخي لإسرائيل ضد العرب والمسلمين، والقلق العالمثالثي من عالم يحكمه قطب واحد قوي. وبنى صدام حساباته على إحتمال ردة فعل جماهيرية قوية حالما يبدأ الهجوم الأميركي. وإذا إستندنا إلى النداءات الأعلامية المتكررة في النداء التحريضي العراقي الموجه إلى العرب والمسلمين، فإن ردة الفعل المتخيلة تتجلى بضرب المصالح الأميركية وحلفائها وأية أنظمة عربية أو إسلامية لا تقف مع العراق ضد الهجوم الأميركي. وسيعزز هذا الرهان إحتمالات تدخل أو رد إسرائيل عند ضربها بالصواريخ.

وبعد دخول الغرب طرفا مباشرا، إتخذت الحرب العقائدية البعثية في العراق طابع مجابهة بين غرب مسيحي وعالم ثالث مسلم، أو غرب مادي بلا روح وعالم ثالث فقير ولكنه روحي وأخلاقي، ولذلك سيتغير المصدر العقائدي للخطاب التحريضي من المنحى القومي العربي إلى الإسلامي. فالعناصر الدينية والغيبية، المضمرة أصلا في الخطاب القومي والعفلقي، برزت على حساب العناصر العلمانية التي دخلت منذ الخمسينات.

ويتضح ذلك من الرسالة الأولى التي وجهها صدام حسين بعيد الغزو وقبيل الحرب «إلى الشعب العراقي العظيم وإلى العرب المؤمنين وإلى المسلمين في كل مكان». وقد قمت بعملية حساب بسيطة لهذا الخطاب فوجدت المفردات القطرية (العراق والشعب) تتكرر 31 مرة والقومية (الأمة العربية، العرب) 55 مرة.. مقابل ذلك ينطوي الخطاب على 225 مفردة دينية اسلامية... وفي ضوء الخطاب العقائدي الإسلامي يجري تفسير سمة النظام الدولي الجديد بـ «طغيان المادة على الروح»، وتختفي التقسيمات العلمانية والقومية مثل «الأمة العربية» و«الإمبريالية» لتحل محلها ثنائيات الخير والشر الدينية المتعارضة (الملائكة – الشياطين، الخير – الشر، الحق – الباطل، الإيمان – الكفر، الهدى – الضلال... الخ).

ولم يكن من الصعب إيجاد تخريجه لوجود دول اسلامية في التحالف الذي خاض الحرب ضد العراق. فالفكرة الأمنية عن العدو الداخلي الذي يسبق العدو الخارجي بطعنة في الظهر، أعيد اخراجها في رسالة صدام هذه بالاستناد على التصوير القرآني لفكرة أبي

رغال الذي فتح الباب لجيش أبرهة الحبشي وترك «أفسد خلق الله يعيثون فسادا في كعبته»، كناية عن وجود مجندات ضمن القوات الأميركية في السعودية... ويكشف نداء صدام «إلى العرب والمسلمين كافة» يوم 10 آب أغسطس 1990 ضربا مشددا على وترين حساسين: الوجود الأجنبي على الأرض المقدسة عند المسلمين (تكررت 5 مرات) والتوزيع غير العادل للثروة (4 مرات). فبتذكير المسلمين بزهد الصحابة الأوائل وإشتراكية الحروب الإسلامية، أراد صدام المقارنة مع حكام يصرفون مال المسلمين «في خدمة الملذات والمنكر»... وهنا بالتحديد إستعار صدام مفردات الخميني «المحرومين والمستكبرين» لتلامس الشعور بالضيم الذي يحكم الشارع الفقير وكراهيته لأنانية الأغنياء وغربة «المستضعفين» أزاء «طواغيت الحكم والمال».

الإمام القائد

وفي ضوء الخطاب الديني الجديد تغيرت مشروعية القائد. فحتى عشية غزو الكويت، كان هناك اختلاط بين الرمز الشعبي الذي يجسد عراقية العراقيين بلهجاتهم وأزيائهم ومهنهم المختلفة، وبين الرمز القومي الذي برز بعد غياب عبدالناصر وزيارة السادات للقدس، باعتباره تجسيدا للبطل التاريخي العربي الذي بشر به عفلق. وعلى الرغم من الإستعارات الإسلامية التي إرتفعت في سنوات الحرب الأخيرة مع إيران، لقطع الطريق على الحركات الدينية المحلية ومواكبة المد العربي الإسلامي، فإن الخطاب السائد كان الخطاب القومي عموما. كان صدام يستشهد حين يسأل عن مثاله بين القادة بـ «أجدادنا العظام علي وعمر وخالد بن الوليد»[14]. ولكن هؤلاء الأجداد العظام شكلوا له مجرد مثال عربي ينبغي أن يحتذى بصفاته الخلقية... بعدل عمر وزهد علي وشجاعة خالد بن الوليد. وكانت قيادة صدام القومية مطروحة لمواجهة الطموح الإيراني، الذي ينطوي في جوهره على قومية فارسية، لزعامة الأمة الإسلامية الأوسع، ومنها العالم العربي وسيحدث على مستوى التجسيد تداخل وتقاطع في رسم شخصية هذا البطل... بين التصور الديني السامي، والمثال الشعبوي الأرضي، بين المثال النيتشوي الذي يرى البطل حدث نفسه وصانع تاريخه وأحداثه الكبرى، والتصور الاجتماعي الذي يرى القائد ابن مجتمعه وأداة تاريخه... وعلى المستوى السياسي، يتداخل ويتقاطع التصوران: القطري الشديد المحلية والمتكلم باللهجة الدارجة مع الرمز القومي المتعالي على الخصوصيات القطرية، البراغماتي الواقعي المرحلي والنمط التاريخي الذي لا يتصرف بوحي اللحظة، أنما يضحي بالحاضر لصالح الرسالة التاريخية. ويتجلى هذا التعارض من خلال أسلوبين في سلوك القائد مع حاشيته ومع جمهوره: الأسلوب الأول يفترض أن الجمهور مختلف ومتنوع. ولذلك ينبغي للرمز الشعبوي أن يتوجه لكل قطاع حسب حاجاته. فللفلاحين الذين عاشوا حياتهم في الذل تحت جور الإقطاع والفقر والجهل، سيبدو صدام واحدا منهم وقد علقت صورته أمام الجمعيات الفلاحية ممسكا بالمسحاة مرتديا دشداشة فلاح فقير. للجنود المعزولين في جبهات الموت، سيقدم صدام مرتديا خوذة مقاتل منهم، وفي مدخل الجامعة المستنصرية سيظهر مرتديا الروب الجامعي، بينما تظهر صورته في مدخل مدينة النجف ممسكا بشباك الضريح كأي زائر خاشع. التقسيم السابق

للاختصاصات في الدولة يضمحل بمقدار ما يغطي المظهر المرئي على الإنجازات الحقيقية الملموسة، وتندمج الفواصل الفعلية في صورة رجل واحد صالح لكل الإختصاصات وفوق الاختصاصيين.

ولكن الرمز الشعبوي مطروح أيضا كمثال أخلاقي، وعلى الآخرين أن يقتدوا به ويقلدوه في كل شيء.... وتبدأ هرمية التماثل من فوق، من قيادات الدرجة الثانية وتنزل إلى الكوادر والأعضاء. ابتداء بالمفردات التي يستخدمها «الإقتدار، الحسابات، الحالة» مرورا بملابسه وطريقة وقوفه في منصة التحية، وهناك توجيهات للقيادات وكوادر الدولة تدفع باتجاه تقليد الرئيس حين يرتدي زيه المدني أو العسكري. واستخدام مفرداته في الخطابات... كل ذلك لإشاعة التماثل المظهري مع الرمز الواحد.

لا تقتصر قيمة الرمز على كونه نقطة لقاء وسطية في التنوع القومي والديني والمهني، إنما، قبل ذلك، من كونه المثال الذي يحظى بالهيبة قبل الحب. ولذلك يفضل زي شيخ القبيلة وليس أي فرد فيها، يتصرف مع الرعية بسخاء وقسوة موزعا الهدايا[15]، والعقوبات ليكون مخيفا ومحبوبا في الوقت نفسه. وفي التشبيهات المجازية، يحيله أدب المديح البعثي إلى الملوك السومريين والبابليين والإسلاميين. فاللتأكيد على القيمة القطرية الرمزية للرمز يشبه بكلكامش إعتمادا على المقطع الأول من الملحمة الذي يقول «هو الذي رأى كل شيء فغني بذكره يا بلادي». ويشبه بنبوخذ نصر الذي بنى بابل ومعجزتها المعلقة. وخلال الحرب مع إيران شبه بسنحاريب الذي هزم العيلاميين في الشرق. وفي العصر الإسلامي شبه بالمعتصم بإعتباره حمل السيف إستجابة لإستغاثة أمة إستجارت به: (وامعتصماه!) أو بخالد بن الوليد صاحب الفتوحات... والميل إلى التشبيه بالقادة التاريخيين سمة ملازمة للإعلام البعثي. صدام نفسه أشار إلى ذلك باستمرار: «هكذا فعل أجدادنا في صدر الرسالة»[16].

ويستمد هذا الميل إلى التشبيه، جذوره مما يسميه علي الوردي «النزعة الشعرية العراقية»[17]. التي تميل إلى إدراك الأمور من خلال التشبيه. وعقائديا يستمد جذوره من النظرية البعثية التي ترى التاريخ مدفوعا بقوة غائية للتهيئة لصعود قائد ذي صفات تاريخية ثابتة. وسواء في قطريته أو قوميته، بقي القائد حتى عشية الحرب على الكويت كائنا أرضيا يستمد ميزاته من تجسيد مصالح ناسه العراقيين، أو العرب، وعبر حزب قطري وقومي هو البعث.

وكلما إصطدمت مشروعية الحكم الراهنة بتحديات، حتى من داخل الحزب والجيش، وكلما تباعدت المسافة بين المثال وأفعاله وبين الصورة المفترضة والواقع، انفصل الرمز الحاضر ليستمد مشروعيته من الماضي، وتقدم التصور المثالي على الشعبوي المجسد. وهنا تفترض العقيدة التوحيدية أن الجمهور موحد روحيا، على الرغم من تناقض مستويات حياته وأجياله وقطاعاته، ويتم التوحيد على أسس طقسية دينية يكون فيها مركز وحدة الناس رمزا ساميا يستمد شرعيته من قوة أعلى منهم كأفراد أو مجتمعين. ولذلك يُستبعد التصور الواقعي ويقدم القائد هذه المرة كإسطورة منفصلة عن الناس، وأعلى منهم ومن حاجاتهم الفردية اليومية.

وفي الصفحة الأولى من جريدة «الثورة» جسد المستشار الإعلامي لصدام، عبدالجبار محسن، هذا التصور المتعالي للرمز(صاحب الصفات المتفوقة على صفات الجمهور... والشعبية عند البطل ليست رضوخا ديموقراطيا، بل هي التعالي أو التفرد، هو الذي ترك مسافة بينه وبين الأقران حتى صار وحده من يشار اليه»[18]. ويفترض هذا التصور أن علاقة هذا القائد بمجتمعه هي علاقة إنقطاع أكثر مما هي علاقة تفاعل، وأن ظهوره في اللحظة العسيرة هو نوع من الإصطفاء القدري يشبه الإصطفاء الإلهي للنبي الذي يأتي من الصحراء لإصلاح المدن الفاسدة. وقد جسد الكاتب المصري أمير إسكندر هذه الرؤية الصوفية عند تصويره لحظة ولادة صدام في الفصل المعنون «نجم يشرق فوق بيوت الطين»... فالعالم قبل ولادة النجم يشبه الصحراء «تعاني من هجير الجفاف الفكري والإبداعي، في عزلة تنتظر المعجزة»، وتفترض هذا الرؤية أن الجماهير قبل ولادة القائد الوعد سلبية تماما، لا تفعل شيئا غير انتظار المعجزة «وقد ولد صدام في تلك اللحظة العسيرة وآلامها»[19].

بعد احتلال الكويت وأتخاذ الحرب طابع مواجهة إسلامية للولايات المتحدة والغرب المسيحي استبدل اللقب. فمحل «القائد الرمز». حل لقب «الرئيس المؤمن». الذي يفتتح كل خطاباته «بسم الله الرحمن الرحيم». وأضاف كلمة «الله أكبر» إلى العلم العراقي. وما عاد «الرئيس المؤمن» يستمد مشروعية قراراته من العقيدة البعثيه لأن البعث قد غاب في خضم الفورة الإسلامية وغاب من خطاب أمين سر قيادته القومية حين استعار صدام حزب الخميني وهو يخاطب المؤتمر الإسلامي الشعبي لمناصرة العراق في 18 حزيران 1990 «نحن حزب الله هنا وحزب الله أكبر من كل الأحزاب وأقواها».

وما عاد «القائد المؤمن» يستمد مشروعية قراراته من نيابة الشعب، إنما من رؤى نبوية... ففي خطاب القاه أمام القادة الميدانيين قال إنه في «السابق كنت أتخذ القرار ثم أتوكل على الله»، أي أن هناك قرار إنسان يطلب من الله أن يكون في عونه، إلا أن القرار في النهاية هو قراره. أختلف الأمر تماما في قرار غزو الكويت.

(فهو يكاد يأخذه جاهزا من الله)[20] بهذه الإحالة يراد تقطيع الترابط السببي الأفقي بين الأحداث الأرضية، بين هذه الحرب والتي سبقتها، وبين الحربين وموضوعه الأزمة الداخلية للحكم، وبين الأهداف السامية المعلنة وبين دنيوية الأسباب الحقيقية، وبين الوعود التي سبقت الحرب والنتائج الكارثية المترتبة عليها.. وبدلا من ذلك، خلق علاقة سببية عمودية تقوم على فصل كل حدث أو عامل عن الآخر زمانيا، وإقامة تجاور مكاني بين الأحداث، لربطهما عموديا بالسماء باعتبارها إقدارا منفصلة يرتبط كلا منها لوحده بإرادة الخالق، بمعزل عما سبق وعما سيلي. وتشكل هذه الرؤية الإتجاه الجبري في الدين الذي يحصر القدرة والمعرفة عند الله وحده باعتباره المالك الذي يحكم أفعال البشر. ويكمن الشر في عدم تقدير أفعال الآلهة. ويصطفي الله من ينوب عنه حاكما وإماما. ويمثل الحاكم الذي يستمد شرعيته من السماء العقل الذي يسيطر ويوجه، وهنا يتحول المواطنون إلى رعايا يمثلون الرغبات غير العاقلة.

ويستتبع هذا الانقلاب في صورة القائد إنقلابا في صورة جمهوره. فخلال الحرب

مع إيران، ركزت التخريجات العقائدية البعثية، وبخاصة كتابات الياس فرح، على الحرب كمدرسة اخلاقية للأمة والأجيال تضفي على من يخوضها الحيوية والنبل. فقد اعتبرت الحرب، بآلامها وويلاتها، نوعا من المطهر الخلقي للعراقيين الذين خاضوها، وهي أداة لخلق إنسان جديد بمقياس بعثي. وقد خصص التقرير القطري التاسع للحزب فصلا خاصا تحت عنوان «القيم والممارسات الجديدة في المجتمع الثوري» يصف فضائل الحرب الخلقية عند العراقيين «الولاء العميق للوطن، والإيمان بالعمل الجماعي، النزاهة، الإحساس العام بالعدالة، النشاط والعمل المنتج، الصبر، الموازنة بين الحقوق والواجبات. التفاؤل»[21].

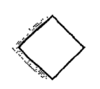
وقد تصاعد تضخيم نموذجي للذات العراقية مع تضخيم الذات القطرية. القيادة القومية ارادت ابراز هذا التمايز باعتباره النتاج الخلقي لحكم البعث والتحقيق الأرضي لمثاله الروحي، والتقرير القطري التاسع ربط «هذه الصفات الجديدة ارتباطا وثيقاً بالرمز الوطني»[22].

الصورة إنقلبت تماما بعد حرب الخليج الثانية. ففي مقالات الثورة المذكورة (لماذا حدث ذلك) ثمة مبالغة في تجميع عيوب شعب أتهم بـ «نفاذ الصبر والإنفعال والفردية وروح التمرد على الحاكمين، وضعف الذاكرة والتقلب السريع». وكلما إزدادت عيوب الرعايا تناسبت عكسيا مع كمال الراعي الذي سيتحمل مسؤولية قيادتهم الصعبة. ولا يمكن حل المعادلة المعكوسة هذه إلا بإخضاع رغبات الرعايا لعقل الحاكم (الإمام)... وفي هذه الحالة لا يتصرف «القائد المؤمن» بإرادته ككائن، وإنما بفعل وحي الهي يأتيه في صيغة أحلام ورؤى. ففيه «حفظه الله» تتوحد السلطتان الروحية والدنيوية.. وهنا تغيرت المشروعية العقائدية كما تغيرت قبل ذلك ركيزة الحكم القاعدية. فقد بدأت بالإستناد على سلطة الحزب العقائدية في مواجهة سلطة الجيش المحترف، ثم أصبحت سلطة الشعب في مقابل سلطة الحزب الذي يأتي منه الخطر دائما. ومع الإعتماد على العشيرة في مواجهة سلطة المدينة، جرى تغيير في شرعية الحكم... فالشرعية السلالية التي تتمثل في حكم الأبناء والإخوة وأولاد العم، حلت محل الشرعية العقائدية للحزب. ولا يمكن للشرعية السلالية إلا أن تستخدم الدين بإعتبارها حاملة دم مقدس ورسالة سماوية متوارثة. وهناك مقدمات لمثل هذا الإدعاء بالإمامة، ففي شجرة العائلة المعلقة في متحف الحزب، يأتي تسلسل صدام السادس والأربعين بعد على ابن أبي طالب وأولاده الحسن والحسين، الإيحاء بأن القائد الحالي هو إمتداد للخليفة الراشد.

العراق قطع ما يقارب الأربعين عاما مع الملكية وأكثر من ذلك من العقائدية القومية. لذلك كان استخدام الدين وادعاء الإمام «والوحي» هو مصدر الشرعية العقائدية لإلغاء أي شكل مديني للحكم وإحلال حكم القبيلة مكانه... فهو الغطاء العقائدي المثالي لسلطة تريد أن تملأ الفراغ بممارسة لا هدف لها سوى الحفاظ على الذات. ولذلك لم يعد القائد يستمد مشروعيته من أية سلطة أرضية، لا من الحزب ولا من الشعب، وإنما من الله الذي اصطفاه للنيابة عنه في الأرض.

الهوامش

(1) فالح عبدالجبار: المادية والوعي الديني.
(2) التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القومي الحادي عشر ص 28.
(3) محاضرة عفلق في مدرسة الأعداد الحزبي 1976/1/19 منشورة في كراس «البعث والتراث» الصادر عن دار الحرية للطباعة – بغداد 1976.
(4) التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع ص 267، 200، 300، 302.
(5) انظر مقالة عزيز العظمة: Arab Nationalism and Islamism, in Review of Middleast Studies.
(6) التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع ص 1836 – الثورة 1981/1/20.
(7) الياس فرح: لقاء مع مجلة (ألف باء) العراقية في 4 نيسان (إبريل).
(8) التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع ص 1836 – الثورة 1981/1/29.
(9) الخميني: نداء للشعب العراقي في 25 ذي الحجة 1400 هجرية، وخطاب للحكومات الإسلامية حول مساعيها لإيقاف الحرب بين العراق وإيران.
(10) سامي الجندي: البعث – دار النهار للنشر ص 37.
(11) قاسم سلام: البعث والوطن العربي – منشورات الوطن العربي باريس...
(12) ميشيل عفلق: في سبيل البعث – حول الرسالة العربية – ص 143.
(13) العراق في التاريخ: تأليف جماعي صادر عن دار الحرية للطباعة عام 1983.
(14) وكالة الأنباء العراقية 1983/4/26.
(15) الهدية التقليدية التي يقدمها صدام للآخرين هي أما مسدس أو تلفزيون ملون... وهناك طبعا الهدايا النقدية .
(16) وكالة الأنباء العراقية 1983/4/26.
(17) علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث – الجزء الأول – دار كوفان للنشر لندن ص 307 يصف الوردي فيه اختلاف الأزمنة.
(18) الثورة عدد 16 تموز 1992.
(19) أمير اسكندر: صدام حسين متأصلا وإنسانا ومفكرا – دار هاشيت – باريس – 1980 – ص 11-17 – الثورة 23 آب 1986.



اقتصاد

الاقتصاد السياسي للبطالة
تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة.

رمزي زكي*
سلسلة عالم المعرفة، الكويت 1998
مراجعة: حسين طه الفقير*

تناول المؤلف مفهوم البطالة وأنواعها والعوامل المنشئة لكل نوع منها، ومنها البطالة الدورية والبطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية، السافرة والمقنعة والبطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية، مقرراً في النهاية أن التوظف الكامل، بمعنى اختفاء البطالة تماما، حالة يصعب تحقيقها، طالما يوجد العديد من المتعطلين بسبب البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية وهما نوعان لا يمكن تجنبهما تماما حيث ينتجان من التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي، ومن ثم لا بد من قبول ما يسمى بالمعدل الطبيعي للبطالة، وهو المعدل الذي يقترن بتحقيق الناتج القومي الإجمالي الممكن، وهو أفضل مستوى من الناتج يمكن الوصول إليه بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، مادية وبشرية وتكنولوجية، في فترة معينة. ويتراوح هذا المعدل بين 5%-6% من إجمالي قوة العمل. ويتباين هذا المعدل حسب الأوضاع التي يصل إليها حجم الناتج الممكن.

ويشير المؤلف إلى المشكلة الاحصائية المرتبطة بحساب معدل البطالة. فمنظمة العمل الدولية (ILO) تأخذ بتعريف للشخص المتعطل، يقول إن «العاطل هو ذلك الشخص الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وقادرا عليه وراغبا فيه ويبحث عنه عند مستوى الأجر السائد ولكنه لا يجده».. ولكن عدد العاطلين المحتسب بناء على هذا التعريف لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من قوة العمل وهي لا تعبر عن العدد الفعلي للعاطلين، بسبب عدم أخذ فئات أخرى من المتعطلين في الحسبان، وهم فئة العمال المحبطين (discouraged workors) الذين هم في حالة تعطل وقد سئموا البحث عن العمل، والعمال الذين لا يتمكنون إلا من العمل بعض من الوقت (part-time) والعمال الموسميون والعمال الذين

* خبير اقتصادي، وزارة التخطيط، دولة الكويت.

يعملون في أنشطة هامشية متدنية الانتاجية. وبالتالي، فإضافة هذه الأعداد إلى الأعداد المحتسبة بناء على تعريف منظمة العمل الدولية سوف يجعل معدل البطالة أكثر ارتفاعا، حتى ليتراوح بين 25-35% في بعض من الدول الصناعية والبلدان النامية. وتشير الإحصاءات المتوفرة حديثا عن البطالة في العالم لدى المؤلف إلى أن معدلاتها تتراوح بين 7-13% في البلدان الصناعية المتقدمة وتتراوح بين 10% إلى نحو 30% في البلدان التي كانت اشتراكية. أما في البلدان النامية فتتراوح بين 12-35% وفي البلدان العربية تتراوح بين 9-35%، مع تباينها من المناطق الريفية والحضرية وبين البلدان ذات الاقتصاد المتنوع والبلدان ذات الاقتصاديات النفطية. ويمكن القول استمراراً مع هذا التناول أنه لا تكاد توجد دولة عربية لا تعاني من البطالة في المرحلة الراهنة، بما فيها البلدان العربية النفطية التي تعاني من بطالة مقنعة في الأجهزة الحكومية ووحدات القطاع العام، الأمر الذي يجعلها في حاجة إلى الارتفاع بمعدلات النمو في الناتج الحقيقي بحيث لا تقل عن 8% في معظم هذه البلدان حتى يتسنى استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل سنويا والذين يقدرون على سبيل الأمثلة بنحو 500 ألف شخص في مصر و50 ألفا في الأردن و200 ألف في اليمن. وذلك حسب أحدث تقرير تصدره «الاسكوا» عن التطورات الاقتصادية في دول غربي آسيا عام 1997.

والواقع أن معدلات البطالة إنما تعكس أحد مظاهر الفقر والفقر المدقع الذي تعاني منه الأعداد الغفيرة من السكان المتعطلين وأسرهم، ما يدفع هؤلاء إما إلى ممارسة الأنشطة السوداء (black economy) أو اللجوء إلى الجريمة والعنف والإرهاب أو الإذعان للحرمان والتضور جوعا. ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن معدلات البطالة المرتفعة في كثير من البلدان النامية تعد باعثا رئيسيا للهجرة لكل من الذكور والإناث إلى البلدان الأخرى بغية الحصول على العمل وكثيرا ما لا تجده الأمر الذي يوقعها في براثن البؤس والتشرد والاضطهاد في كثير من الأحيان.

إن ما يمكن استنتاجه من التحاور مع المفاهيم المتعددة للبطالة التي ساقها المؤلف في «الاقتصاد السياسي للبطالة» هو أن البطالة مشكلة من مشكلات الفقر، الأمر الذي يلفت الانتباه إلى إمكانية تحديد معدل البطالة بالتعرف على أعداد السكان الذين يعانون نقصا في إشباع احتياجاتهم المادية والمعنوية، والذين تتزايد أعدادهم مع التطبيقات الواسعة لبرامج التكيف الهيكلي في السنوات الأخيرة.

يعمد المؤلف في هذا الكتاب إلى توخي الحرص الشديد على التأصيل النظري للظواهر التي يتصدى لدراستها، مستخدماً أدوات الفكر الاقتصادي، قديمه وحديثه، للمقارنة القائمة على التحليل العلمي بين معطيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي أفرز الظاهرة موضوع الدراسة. وفي بحثه عن تفسير البطالة تناول هذه المشكلة عند الكلاسيك، فناقش مشكلة جمود الأجور على المستوى الجزئي، كما تناول اتجاه النظام الاقتصادي إلى الركود في الأجل الطويل. واستعرض تفسير البطالة في الفكر الماركسي من خلال مناقشة الميل الكامن لمعدل الربح للتدهور في المدى البعيد وما يرتبط بهذا الفكر من نظريات في القيمة وفائض القيمة، كما أبرز عيوب المدرسة النيوكلاسيكية

القائمة على التبرير والاستناد إلى افتراضات لا وجود لها، كحالة المنافسة الكاملة ومرونة أسعار عوامل الإنتاج واستبعادها لتأثير التغير التكنولوجي. وهي العوامل التي جعلت هذه المدرسة لا تعطي قضية البطالة اهتماما يذكر في ظل إيمانها بقانون ساي للأسواق وافتراض حالة التوظف الكامل. وتناول المؤلف تفسيرات المدرسة الكنزية للبطالة، من خلال مناقشة العلاقة بين الادخار والاستثمار وفكرة ثبات الميل للاستهلاك، وعلاقة ذلك بالتوظف الكامل وأهمية التدخل الحكومي الذي اعتبره خطيئة ضرورية لخدمة رأس المال. ثم استمر المؤلف في تناوله مختلف الرؤى الاقتصادية لمشكلة البطالة في نماذج النمو الكينزية والنظريات النقدية، مستعرضا أبرز النظريات المرتبطة بهذا الفكر كنظريات هوتري ونظرية كنوث فيكسل في الدورة الاقتصادية ونظرية هايك في البطالة الدورية ونظرية ميلتون فريدمان في التقلبات في مستويات الدخل ومعدل البطالة الطبيعي، ثم تناول نظرية المقايضة بين البطالة والتضخم (منحنى فيليبس) والتفسيرات التكنولوجية للبطالة. واستعرض المؤلف في هذا السياق أهم أسباب ارتفاع معدل البطالة الطبيعي، ممثلة في التغير الذي حدث في هيكل قوة العمل، وآثار سياسات الرفاه الاجتماعي، وتزايد البطالة الاحتكاكية وتأثير نقابات العمال وجمود الأجور، وتغير شروط التبادل التجاري والمغالاة في الضرائب الدخلية، والتشريعات المتعلقة بالأجور.

ويستخلص المؤلف أهم الحلول العاجلة المطروحة لعلاج البطالة في ضوء ذلك الفكر وتتمثل في الآتي: الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي، خفض تكلفة العمل، تعديل ظروف سوق العمل، تحقيق بيئة دولة مواتية خالية من الفوضى الناشئة عن العولمة.

يؤكد المؤلف أن مشكلة البطالة في البلدان النامية مشكلة معقدة لأنها نتاج طبيعي للتخلف الاقتصادي الذي ترزح تحت وطأته وما يرتبط بهذا التخلف من ضعف موقع البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وفشل جهود التنمية والخضوع لبرامج التكييف الهيكلي نتيجة لآثار المديونية الخارجية . ومن ثم فإن التصدي لأزمة البطالة ينبغي أن يتم من خلال جهود التنمية الجادة ويمكن أن يتم على مستويين: الأول، مستوى الأجل القصير وتتمثل أسلحة المواجهة على هذا المستوى في مجموعة الإجراءات التي تستهدف التحكم في أزمة البطالة والتخفيف من آثارها السلبية، وبخاصة الاجتماعية والأمنية، وتتمثل في تشغيل الطاقات المعطلة الموجودة في كافة القطاعات الاقتصادية وفي إعادة النظر في عمليات نزع ملكية الدولة لمشروعات القطاع العام وتحويلها إلى القطاع الخاص الأجنبي (الخصخصة) والمحلي، وفي توفير الحماية الاجتماعية للعاطلين وأسرهم من خلال الأخذ بنظام إعانات البطالة والحفاظ على مشروعات الضمان الاجتماعي والتوسع فيها، مع استمرار تشجيع القطاع الخاص المحلي في الأنشطة كثيفة العمالة وأن تتناسب الحوافز المقدمة له مع قدر ما يوفره من فرص للعمالة المحلية. استمرار الحكومات في النهوض ببرامج الخدمات الاجتماعية، والتوسع في برامج التدريب وإعادة التدريب في مجال المهن اليدوية ونصف الماهرة، وبخاصة أن هذه البرامج لا تحتاج إلى مقادير كبيرة من رأس المال.

على المستوى الثاني، وهو مستوى الأجل الطويل، يقترح المؤلف العمل على اقتلاع جذور البطالة من خلال إيجاد الأسس التي تسمح بتوفير فرص إنتاجية متزايدة للتوظف تتناسب مع أعداد من يدخلون سنويا إلى سوق العمل، ويتم ذلك بتبني استراتيجية للنمو

والعمالة تكون على قائمة أهدافها تحقيق التوظف الكامل. ويستدرك المؤلف قائلا إن تغير هذه الاستراتيجية لن يتحقق في ضوء الاعتماد المطلق على آليات السوق وتهميش دور الدولة في النشاط الاقتصادي. ذلك أن هدف تحقيق التوظف الكامل هو خيار سياسي اجتماعي تتبناه القيادة السياسية وترعاه من خلال التخطيط ومراعاة قوى السوق وآلياتها.

ويحدد المؤلف محاور هذه الاستراتيجية على النحو التالي بتبني دفعة قوية للاستثمار في كافة قطاعات الاقتصاد القومي، والارتفاع بمعدل الاستثمار إلى ما يقل عن 25% سنويا، ورسم سياسة تكنولوجية ملائمة للثروة الوطنية من الموارد البشرية، والارتقاء المستمر بمستوى إنتاجية العمل من خلال تطوير برامج التدريب والتعليم وتطوير الخدمات الاجتماعية الأخرى وإعادة النظر من حين لآخر في مكونات سياسات التعليم والتدريب لإحداث التوافق بين مخرجاتهما ومتطلبات سوق العمل، وتأكيد صيغة الاقتصاد المختلط (mixed economy) الدال على أسس اقتصادية سليمة وتحقيق التوافق بين كافة قطاعاته، وتبني نوع من التخطيط الاستراتيجي الذي يلبي أهداف التوظف الكامل والانطلاق بالتنمية المتواصلة استنادا إلى القرارات الرشيدة وتصحيحا للأسواق المشوهة.

وتواصلا مع الطرح الذي ساقه المؤلف بشأن استراتيجية التوظف الكامل في البلدان النامية، فإن تحقيق غاية التوظف الكامل في دول الخليج العربية ينبغي أن يقترن بتضمين هذه الاستراتيجية مجموعة أخرى من المحاور التي تعكس الخصوصيات التي تتسم بها هذه الدول، ومنها هيمنة المورد الأحادي ممثلا في النفط على جملة النشاط الاقتصادي، والصغر النسبي للمجتمع السكاني وقوة العمل، وتفوق نسبة العمالة الوافدة في هيكل قوة العمل الإجمالية، مع تركز العمالة الوطنية في الأنشطة الحكومية ووحدات القطاع العام بنسبة تتراوح بين 80-95% من إجمالي قوة العمل الوطنية، إلى جانب تراجع القدرة التمويلية للدولة بدءا من منتصف الثمانينات جراء الانخفاض في أسعار النفط واستمرار هذه الدول في معايشة العجز في الميزانيات العامة، وخصوصا في ظل ارتفاع الأعباء الأمنية والدفاعية بعد وقوع حرب الخليج الثانية إثر الاعتداء العراقي على دولة الكويت الأمر الذي يتسبب في اختلال الإنفاق العام.

إزاء هذه الخصوصيات تبرز مجموعة من المحاور التي من شأنها الارتقاء بالقدرة التوظيفية للاقتصاديات الخليجية في المرحلة المقبلة. فعلى مستوى الأجل القصير يُقترح مراجعة تشريعات العمل وتشريعات الأجور على النحو الذي يخلق البواعث لدى العمالة الوطنية للتوجه للعمل بأنشطة القطاع الخاص، والاستمرار في برامج التدريب وإعادة التدريب، وإنشاء صناديق تعنى بنشر الأنشطة الصغيرة في القطاعات غير النفطية لاستيعاب جانب أساسي من مخرجات التعليم والتدريب.

أما على مستوى الأجل الطويل، فيقترح تطوير استخدامات النفط والتوسع في الصناعات النفطية الأمامية وتحقيق التناسب بين قدرة القطاعات النفطية على توليد الدخل وقدرتها على استيعاب العمالة، وإعادة هيكلة نظم التعليم والتدريب في ضوء مستجدات العصر العلمية والتكنولوجية بحيث تتوفر لهذه النظم قدرة متزايدة على توفير المهن والتخصصات اللازمة للجهاز الإنتاجي الحديث، بشرط تبني استراتيجية تربوية وإعلامية

لترسيخ قيم العمل المنتج وقيم الاعتماد على الذات لدى المواطنين، والاستمرار في برامج التوطين واتخاذها التوطين هدفاً أساسياً في خطط التنمية بهذه الدول وتدعيم هذه البرامج بالآليات الملائمة، وتفعيل دور التعليم التكنولوجي وربط مخرجاته باحتياجات الأنشطة الاقتصادية العامة والخاصة.

وفي النهاية فإن ما يمكن الجزم به أن المشكلات التي تعاني منها بلداننا العربية هي مشكلات معقدة، ومع ذلك فهي ليست مستعصية على العلاج شريطة توفر الإرادة المجتمعية والسياسية فهي الشرط الضروري بل الشرط اللازم لتواصل مسيرتنا الحضارية في القرن الحادي والعشرين بكل مستجداته وتحدياته. وهذه المسألة لم يغفلها المؤلف في كتابه، إذ ليس من الصعوبة عند القراءة المتعمقة لفصول هذا الكتاب اكتشاف الرسالة التي يبرق بها الكاتب إلى قرائه وصنّاع السياسات العامة في بلداننا العربية، تصريحا وتلميحا، ومفادها إن مكمن الخطر في مشكلة البطالة يتمثل في ما تفرضه من قيود سلبية على عملية التنمية البشرية. ومعروف أن التنمية البشرية هي محور الارتكاز في عملية التنمية المستدامة، التي أصبحت هي النمط المنشود من بين أنماط التنمية في البلدان الساعية إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

سياسة

أرض أكثر وعرب أقل

سياسة «الترانسفير» الإسرائيلية في التطبيق 1949-1996

نور الدين مصالحة
مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1998، 176 صفحة
مراجعة: خضر إبراهيم حيدر*

لا يوجد ما يرادف التوصيف الذي أطلق على الكيان الصهيوني كدولة استيطان، سوى توصيف دولة الترحيل. إذ حتى يستقيم مبدأ الاستيطان لا مناص من إفراغ الأرض من ساكنيها. فالمبدآن متلازمان ومتوازيان، وهما في التطبيق يظهران كمبدأ واحد. ولئن قامت السياسة الإسرائيلية من أساسها على ثنائية الاستيطان والترحيل، فقد كان بديهياً أن تنشأ ثوابت استراتيجية غير قابلة للتحويل أو التبديل على رغم كل التطورات التي شهدها الصراع العربي الصهيوني على امتداد نصف قرن.

---

* باحث من لبنان.

منذ العام 1948، وهو العام الذي أقام فيه الصهاينة دولتهم على أرض فلسطين، راح القادة الأوائل للدولة الناشئة يصوغون مفاهيمهم السياسية الكبرى لحقيقة الدولة وآفاق تطورها. فها هو اسحاق نافون الرئيس الأسبق لإسرائيل وأحد أبرز قياديي حزب العمل، يبيّن «أن النقطة الأساسية في البرنامج الصهيوني لحزب العمل هي الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرض وأقل عدد ممكن من العرب».

لكن المفاهيم المشابهة التي درج عليها قادة إسرائيل والحركة الصهيونية، لا حصر لها في هذا المجال. ولذلك يبقى القول الثابت هو ذاك الذي يؤكد نظرية «الترانسفير» أو الترحيل الجماعي بوصفها إحدى أبرز الركائز الاستراتيجية التي تحفظ استمرار الكيان الإسرائيلي وديمومته.

تحت عنوان «أرض أكثر وعرب أقل» يذهب الباحث الفلسطيني نورالدين مصالحة ليفكك المصادر الأيديولوجية والاستراتيجية لسياسة الترحيل الإسرائيلية. وهو يتناول حقل التطبيق لهذه السياسة في خلال المرحلة التاريخية التي نشأت فيها إسرائيل وترعرعت في ظل حروبها على العرب، أي بين عامي 1949 و1996. وهذه الفترة هي في حقيقتها عمر الدولة الصهيونية في فلسطين. ولذا فهي محاولة تأريخية، تسجيلية كافية لإضاءة المزيد من المناطق المغلقة والمخفية في عمليات الترحيل والإبعاد والنفي التي تعرض لها الفلسطينيون على امتداد هذه الحقبة التاريخية المديدة.

الفصول الخمسة المؤلفة منها دراسة «مصالحة»، ستدخلنا في رحلة جادة من عمليات البحث المعمّق في مفهوم «الترانسفير» وآليات ومراحل تنفيذه ومواقع الأحداث وأزمانها. ولا يكتفي المؤلف بعملية سرد الوقائع، بل هو ينحو في اتجاه التحليل والتفكيك لمفهوم الترحيل، بدءاً من مصدره الأيديولوجي الصهيوني مروراً بالتحولات والتطورات التي جرت على هذا المفهوم خلال فترة تاريخية طويلة. يبيّن المؤلف أن فكرة «ترحيل» الفلسطينيين – وهو التعبير المخفّف لنقل سكان فلسطين العرب بصورة منتظمة إلى بلاد مجاورة أو بعيدة – سادت على نطاق واسع في إسرائيل بعد سنة 1948. وفي الواقع، فإن هذا المفهوم الذي يصفه مستعملوه بصورة ملطفة كنوع من التبادل السكاني، أو عودة العرب إلى الجزيرة العربية، أو الهجرة، أو إعادة توطين الفلسطينيين وتأهيلهم في البلاد العربية ، وما إلى ذلك.. هو مفهوم عميق الجذور في الصهيونية. وكما يبيّن المؤلف في كتاب سابق له بعنوان «طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين 1882-1948»، فإن فكرة النقل كانت مترسّخة في التصور الصهيوني. وهو التصوّر القائل بأن أراضي «إسرائيل» – فلسطين هي حق يهودي منذ البداية، وتعود بصورة حصرية إلى الشعب اليهودي ككل، ومن ثم فإن العرب الفسطينيين هم «غرباء»: إما أن يقبلوا السيادة اليهودية على البلاد وإما أن يرحلوا. وكما يُظهر هذا الكتاب الذي وضعه المؤلف قبل نحو ست سنوات وصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت، أن مفهوم النقل أو «الترانسفير» احتل موقعاً مركزياً في الفكر الاستراتيجي الصهيوني وفي الييشوف (المجتمع اليهودي في فلسطين حتى سنة 1948). وهذا المفهوم جرى وضعه ليُبنى عليه الحل المطابق للأرض الصهيونية والمشكلات «الديموغرافية

العربية» والسياسية. وعلى الرغم من أن رغبة القيادات الصهيونية في «حل المسألة العربية» من خلال الترحيل استمرت حتى سنة 1948، فإن النماذج المتصوَّرة للترحيل تغيّرت، عبر السنين، بحسب الأوضاع. ومنذ منتصف الثلاثينات وما بعدها، قدمت لجان الترحيل من «الييشوف» ومن المسؤولين الكبار سلسلة من الخطط المحددة تشمل، بصورة عامة، شرق الأردن وسوريا والعراق.

لقد شكّل مفهوم النقل «الترانسفير» أحد أهم خطوط العمل الأيديولوجي للقيادات الإسرائيلية منذ قيام الدولة. فبين الثلاثينات والأربعينات شكلت التبريرات التي استعملت للدفاع عن خطط الترحيل، حجر الزاوية في المجادلات التي جرت في ما بعد بشأن الترحيل، وخصوصاً في ما يتعلق بالمقترحات والخطط التي قُدمت بعد سنة 1948، وفي إثر الاستيلاء على الضفة الغربية وغزة سنة 1967 وما تلاها. استمر دعاة الترحيل في التشديد – بصورة علنية في الغالب – على أنه لا يوجد ما هو «غير خلقي» بشأن هذه المقترحات، وأن عمليات النقل السابقة في القرن العشرين، لليونانيين والأتراك والهنود والباكستانيين والألمان والأوروبيين الآخرين، تقدم سوابق لإجراءات مشابهة بالنسبة إلى العرب الفلسطينيين، وأن عملية اقتلاع الفلسطينيين ونقلهم إلى البلاد العربية ستشكل مجرد إعادة وأن الفلسطينيين لن يجدوا أي صعوبة في أن يقبلوا الأردن أو سوريا أو العراق كوطن لهم، وأنهم يملكون ارتباطاً عاطفياً ضئيلاً وروابط فعلية قليلة بتراب فلسطين بالذات، وسيكونون راضين، إلى الحد نفسه، وهم «خارج أرض إسرائيل»؛ وأنهم هامشيون بالنسبة إلى الأمة العربية وفي الإمكان تسهيل حل مشكلاتهم عن طريق سياسة «إنسانية» و«محسّنة» لمساعدة الناس على الرحيل. ويرى المؤلف أن مثل هذه التأكيدات كانت حاسمة لتشريع الإنكار الصهيوني لحق العرب الفلسطينيين في تقرير المصير في فلسطين قبل سنة 1948، ثم حتى في جزء من فلسطين (الضفة الغربية وغزة) بعد سنة 1967. كما شدّد دعاة الترحيل على أن الفلسطينيين ليسوا شعباً متميزاً، وإنما هم مجرد «عرب» أو جالية عربية صودف أن استقرت في أرض إسرائيل. كأنما أراد المؤلف بهذه الإشارة ربط عملية الترحيل الجسدي بعملية نفي وإلغاء للهوية. ذلك أن النقل بحد ذاته قد يؤدي إلى إحداث تغييرات ديموغرافية ذات أبعاد ومؤثرات سياسية وتاريخية، إلا أنه لن يؤدي إلى شطب مبدأ الشرعية التي يتمتع بها الشعب المعرض لعمليات الترحيل.

وهنا قد يكون مفيداً، للتدليل على نزوع الأيديولوجيا الصهيونية نحو إلغاء الشخصية المعنوية للشعب الفلسطيني، الإشارة إلى أن الاعتراف الإسرائيلي بوجود شعب فلسطيني لم يحصل إلا بعدما قطعت التسوية الأخيرة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية شوطاً واسعاً. ولقد بدا واضحاً إلى أي مدى ولّد هذا الاعتراف سجالاً لم يهدأ بعد بين تيارات المجتمع السياسي الإسرائيلي، إلى درجة أن بعضاً من هذه التيارات يذهب إلى أن مجرد الاعتراف بوجود شعب فلسطيني يعني الإقرار بلا تاريخية أرض إسرائيل الكبرى، مثلما يعني التشكيك بإحدى أهم المرتكزات الأيديولوجية لنشوء الدولة اليهودية في فلسطين.

إن الأهمية التي ينطوي الكتاب عليها، تكمن في راهنيته الاستراتيجية. ذلك أن من العناصر الكبرى التي لا تزال تحقق «الإجماع القومي» في إسرائيل هي قضية

الترحيل. وإذا كانت آليات هذه القضية تختلف من زمن سياسي إلى آخر، ولا سيما في مرحلة ما بعد التسوية، فإن جوهر المفهوم يحتل مكانه الأبرز في الثوابت الإسرائيلية. وعلى الرغم من أن مشاريع الترحيل الكبرى التي تقدَّم بها وزراء إسرائيليون ورسميون كبار منذ سنة 1948 لم تطبَّق في صورة شاملة، فإن سياسة الطرد الجماعي التي اعتمدها جيش الاحتلال لم تلق غير الفشل. وهو ما تبيَّن من خلال عزم سلطات الاحتلال الدائم والمستمر على تخليص الدولة العبرية من الأقلية الفلسطينية في مناطق الـ 1948. مع العلم أن ثمة مخاوف معلنة من إمكان حصول تبدُّل ديموغرافي جوهري في ما وراء الخط الأخضر. أي الأراضي التي تقع تحت الاحتلال منذ العام 1948. وهكذا فإن السلطات الإسرائيلية وعلى الرغم من مسار السلام مع الفلسطينيين تبحث كل يوم عن الوسائل والآليات التي تمكنها من تهويد الأراضي المحتلة في كل المناطق الفلسطينية وتجريدها من قواها البشرية. وليس من غريب القول أن حكومة نتنياهو تبحث عن طرق جديدة لإخراج أكثر من 155,000 فلسطيني مقيم في القدس، بهدف إسقاط أي احتمال يؤدي إلى مشاركة الفلسطينيين في تقرير مصير المدينة المقدسة في مفاوضات الحل النهائي.

تقرير الحالة الدينية في مصر

تحرير: نبيل عبدالفتاح وآخرون

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، القاهرة، 1991، 413 صفحة

مراجعة: حمدي البصير*

صدر العدد الثاني من تقرير الحالة الدينية في مصر، من غير أن يصاحبه صخب إعلامي كالذي صاحب صدور العدد الأول العام قبل الماضي، ربما لأن صدمة التعرض إلى المؤسسات الدينية الرسمية وغير الرسمية في مصر بشقيها المسيحي والإسلامي زالت، أو لتلاشي أعمال العنف في مصر بعد مبادرة وقف العنف التي أطلقها قادة التطرف «التاريخيون» من داخل السجون والتي عضدت بناء وقف العمليات الإرهابية الذي أطلقه المرشد الروحي للتطرف عمر عبدالرحمن من محبسه في الولايات المتحدة.

قد يعود التجاهل «المقنن» للعدد الثاني من «الحالة الدينية»، على الرغم من موضوعاته الهامة الجديدة غير المطروقة في الأجندة البحثية المصرية، هو تناول «اليهود في مصر»، في فصل خاص بالطوائف والمذاهب الأخرى، وهذا سوء حظ صادف معدي التقرير لأن نشر ذلك الجزء جاء في وقت بلغ فيه الصلف والتعنت الإسرائيلي مداه،

* باحث من جمهورية مصر العربية.

ورجعت فيه عملية السلام إلى نقطة الصفر، وخصوصا بعد تولي الليكود المتطرف سدة الحكم، وبالتالي جاء الحديث عن اليهود في مصر، حتى ولو كان من قبل السرد التاريخي، مرفوضا، وانعكس ذلك على تناول وسائل الإعلام للتقرير، فقد تحدثت عنه بفتور بعض من الصحف والمجلات القومية - الحكومية - وتجاهلته تماما أخرى، أما الصحف المعارضة فقد ركزت على موضوع «اليهود» وشنت على التقرير حملة شعواء، وعلى جهة تمويله، وألمحت إلى وجود مؤامرة من وراء التحدث عن اليهود بطريقة علمية محايدة، حتى ولو كانوا في مصر وغير مرتبطين ارتباطا مباشرا بالصهاينة في إسرائيل، وكانت تلك الصحف - وبخاصة الدينية منها - قد رددت هذه النغمة عند التحدث عن الأقباط في مصر لأول مرة في العدد الأول من التقرير.

الفصل الخاص باليهود في مصر جاء ضمن القسم الأول من التقرير والذي تحدث عن المؤسسات الدينية الرسمية وقد تناول في الجانب الإسلامي منها أوضاع الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف ودار الإفتاء. أما في الجانب المسيحي فقد جرى استعراض أنشطة وتفاعلات الكنائس الأرثوذكسية والكاثوليكية والإنجيلية في مصر.

القسم الثاني من «الحالة الدينية» تناول الحركات الدينية غير الرسمية والتي تضم الأخوان المسلمين والجماعات الإسلامية الراديكالية وإسلاميو الخارج وأقباط وحركيو المهجر.

وقد استعرض التقرير في قسميه الثالث، والخاص بالعمل الأهلي والطوعي، الحركة الصوفية والجمعيات الأهلية الدينية والموالد الدينية. وتناول القسم الرابع والأخير والذي كان بعنوان العلاقات والتفاعلات في الصحافة الدينية في مصر والخطاب الديني بالتحليل، وأفرد جزءاً خاصاً للحديث عن البنوك الإسلامية.

ويهدف التقرير الذي يقع في 413 صفحة من القطع الكبير إلى رصد وتحليل ظواهر ووقائع الحالة الدينية في مصر، مع التركيز على نقاط التلاقي ووقائع التعايش، بهدف ترسيخ دعائم الاندماج الوطني بين أبناء الأمة الواحدة.

وأهم ما تناوله التقرير في الجزء الخاص بالمؤسسات الدينية الرسمية الإسلامية هو رصد حركة التغيير في المؤسسات الثلاث: الأزهر، وزارة الأوقاف، دار الإفتاء. فالتغيير الوزاري الذي حدث في مصر منذ عامين أتى بوزير أوقاف جديد هو الدكتور حمدي زقزوق نائب رئيس جامعة الأزهر، والذي لم يدخل دائرة الترشيحات لتولي منصب وزاري وبعده بثلاثة شهور تولى الشيخ سيد طنطاوي والذي كان مفتياً لجمهورية مصر العربية، وبقرار غير متوقع، مشيخى الأزهر بعد وفاة المرحوم الشيخ جاد الحق علي جاد الحق، وعيّن في العام نفسه نصر فريد واصل الأستاذ في جامعة الأزهر مفتياً لمصر، والذي أثار تعيينه دهشة الأوساط الدينية لأنه لم يكن معروفا حتى بين زملائه من أساتذة الأزهر. وتلك التغيرات البعيدة عن التوقعات، سواء في مشيخة الأزهر والذي كان شيخه الحالي على خلاف دائم مع شيخه السابق وقطاع عريض من أساتذة الأزهر وشيوخه بسبب إباحته لعوائد البنوك ولختان الإناث، وموقفه المعضد للدولة على طول الخط، أو في الأوقاف والإفتاء كانت تهدف - كما يقول التقرير - إلى إحداث

التناغم والتوافق والتنسيق بين الجهات الدينية الرسمية الثلاث، وضمان ولائها بالكامل للدولة، وهذا ما جعل جبهة علماء الأزهر التي تضم أساتذة أزهريين متشددين والتي كانت تدين بالولاء لشيخ الأزهر السابق، تنشط نشاطاً كبيراً وتصطدم مع شيخ الأزهر الحالي.. إلا أنه، على أي حال، فإن أدوار المؤسسات الثلاث أخذت في الخفوت بعد أن ندرت أعمال العنف وتراجع قضية التطرف الديني في الأجندة السياسية المصرية.

عرض التقرير للمؤسسات الرسمية المسيحية جاء مملاً يكاد يكون بمثابة نقل حرفي للنشرات والإصدارات التي تصدر عن كل كنيسة من الكنائس الثلاث (الأرثوذكسية والكاثوليكية والإنجيلية) فاقتصر على سرد نشاط كل كنيسة واستعراض هيكلها التنظيمي، وهذا الأمر إذا كان مقبولا في التقرير الأول لافتقاد القارئ المصري والعربي إلى المعلومات الأساسية عن الأقباط إلا أنه ليس مقبولا على الإطلاق في التقرير الثاني الذي كان يجب أن يعرض بعمق للتفاعلات الموجودة داخل كل طائفة مسيحية والعلاقات بين المذاهب والطوائف، مع عرض أمين لمشاكل الأقباط في مصر وبخاصة السياسية منها وخصوصا أن كثيرين منهم يرون أنهم يتعرضون لاضطهاد مقنن وتجاهل غير مباشر، ومحرومون من حقوق سياسية واجتماعية، وهي الشكوى التي يرددها دائما أقباط المهجر، ولكن إجادة التقرير للعبة التوازنات جعلته مفتقدا لجانب مهم وحيوي في خريطة التفاعلات السياسية والدينية في مصر وأصبح الاعتماد في الغالب على رصد هموم الأقباط يأتي من التقارير الأجنبية.

في المقابل جاء التقرير كريما وسخيا وأمينا في عرضه، وباستفاضة، للإخوان المسلمين وللجماعات الإسلامية الراديكالية وإسلاميي الخارج، إلى درجة ركوب الموجة والخوض في قضايا ليس لها صاحب، وخارج نطاق التوازنات السياسية، وركز في إطار ذلك على تجربة الإخوان المسلمين في حزب الوسط ومبادرة وقف العنف، مع العلم أن مشروع حزب الوسط يشكل تعبيراً ناضجا عن محاولات سابقة لإعداد مشاريع برامج حزبية داخل الجماعة وغالبها كان يدور في غير علانية. ويحاول التقرير في هذا الإطار أن يشكك في حدوث تغيير فكري هيكلي داخل بعض من شباب الأخوان بسعيهم القانوني لإنشاء حزب الوسط، عندما يحاول أن يصور رفض شيوخ الجماعة لذلك وكأنه أمر متفق عليه مسبقاً، وتصوير الأمر في النهاية كأنه مناورة سياسية للإخوان ضد الحكومة. ويؤكد التقرير أن قادة الجماعة الكبار كانوا على علم بمحاولة تأسيس «الوسط» قبل الإعلان عنها، وأن ما قيل بعد ذلك عن رفضهم لقيامه كان يشكل تناقضا مع بعض من تصريحاتهم.

موقف «الحالة الدينية» من حزب الوسط يتناغم مع موقف الحكومة الرافض لقيام حزب سياسي، حتى ولو أعلن أنه يقرأ من جماعة الإخوان، وانشقاقه عنها وضمه لبعض من الأقباط في هيئته التأسيسية وتجنبه لذكر كلمة «إسلامي» في اسمه أو حتى برامجه على الرغم من الأهمية الشديدة لدخول مختلف التيارات السياسية الإسلامية المعارضة في منظومة تداول السلطة، والقبول بالمبدأ الديمقراطي، والذي سينعكس على النظام السياسي ككل ويكون في التحليل النهائي معضداً للمبادئ الديموقراطية التي تقول الحكومة المصرية أنها تعمل لتسود على مواطنيها. فقد جاء في التقرير «أن حجم التغيير

الذي حاق بالعلاقة ما بين الجماعات الإسلامية والدولة، وانتقالها من نطاق الوساطة إلى إطار المصالحة، يثير العديد من التساؤلات، بداية حول مدى اتساق هذه الآلية – المصالحة – مع التوصيف الشرعي للنظام في الخطاب الديني للجماعة الإسلامية، وثانيا عن تداعيات المبادرة ذاتها على وحدة التنظيم وإمكانية الاستدلال بها لتمس التغيرات التي حاقت بمنطلقاتها النظرية والسياسية». ويحاول التقرير في إجابته عن تلك الأسئلة الغوص في التراث الفكروي للجماعة وتفسيرها للنظام السياسي الحاكم: وبالتالي فإنه يشكك، في هذا الإطار، في مصداقية المبادرة بشكل غير مباشر، أو يلجأ إلى استعراض رد الفعل على قيام المبادرة إلى تغليب اتجاهات الرأي إلى رفضها التشكيك فيها، حتى وإن كان يعرض ذلك بطريقة حيادية وفي إطار الرأي والرأي الآخر على طريقة «كلمة حق يراد بها باطل».

ويحسب التقرير أنه عرض باستفاضة لنشاط الحركة الصوفية في مصر بشكل هادئ ودافئ، كاسراً بذلك إطار الغموض والتجاهل الإعلامي الذي يغلف تلك الحركة وتصوير إعفائها دائما بأنهم مجموعة من «المجاذيب». وفي هذا الإطار استعرض التقرير نشاطات الجمعيات الأهلية الدينية بشقيها الإسلامي والمسيحي. وربما يرجع هذا «الدفء» في العرض لكون الحركة الصوفية حركة مسالمة يمارس أعضاؤها طقوسهم الدينية على هوى الحكومة ويمثلون زخماً صوتياً لها في الانتخابات، على اعتبار أنهم على خلاف فقهي مع الجماعات الدينية المعارضة التي ترفض ممارستهم أو سلوكياتهم وطقوسهم، على اعتبار أنها – أي الصوفية – تمارس الشرك بالله عندما تتبارك بالأضرحة على حسب وصف الجماعات الإسلامية. وعلى هذه الوتيرة فإن الجماعات الأهلية التي تمارس عملاً تطوعياً تؤدي دوراً اجتماعياً وخدمياً هاماً بالوكالة عن الحكومة وهذا مطلوب سياسياً لعلاج آثار الخصخصة والاتساع المتزايد بين طبقتي الأثرياء والفقراء في مصر وهذا يفسر دفء التقرير في تناول الحركة الصوفية والجمعيات الأهلية.

ولكن يحسب للتقرير أنه تعرض بجرأة للموالد الدينية التي تمثل أحد الطقوس الشعبية ذات الطابع الديني، عند المسلمين والمسيحيين على السواء، والتي كان يندر الكتابى عنها على اعتابر أنها تمس صميم قطاع شعبي عريض، يعتمد على البركة والاستعانة بأولياء الله الصالحين في قضاء حوائجه. ولكن إذا كان ذلك يمثل تراثا فاطمياً عند المسلمين، فإن وجوده عند المسيحيين كان يحتاج إلى تفسير علمي خاص، في ظل قلة الكتابات التي تتناول الفكر القبطي وفرض ستار وهمي عليها، ولا ندري ما إذا كان ذلك عيباً لدى مفكري الأقباط في عدم عرض أفكارهم بشكل محبب وجذاب، للمواطنين المصريين، أم أن هناك حاجزاً نفسياً عند المسلمين يحول دون التزود بالثقافة القبطية؟ أم أن هناك خوفاً حكومياً من نشر الفكر القبطي أو حتى الديني المعارض بحجة خمد الفتنة الطائفية وأعمال العنف؟

فقد استعرض التقرير مولد السيد أحمد البدوي بطنطا في محافظة الغربية على الشاطئ الغربي من النيل في شمال مصر، وهو أشهر الموالد الإسلامية من حيث أبعاده العمرانية والدينية وذكر مصطلحات خافية على معظم المصريين، حتى أشدهم تدينا، وهذا يحسب للتقرير بالطبع. فقد ذكر أن أحمد البدوي ينتمي إلى عائلة شيعية عريقة وكان

ينتمي إلى مدرسة السطح إذ أنه كان يقيم ويوجه تلاميذه من الأولياء من على سطح منزله. ومن ألقابه «الشريف» و«أبو فراج» و«الملثم» و«أبو الفتيان» و«القدسي» و«العلوي» و«شيخ العرب»، وله خليفة يقوم على خدمة مسجده حتى الآن وينظم مولده، ويسمى القطب، ويسير في مقدمة الموكب مرتديا ملابس أحمد البدوي وأحجبته عند بدء المولد السنوي له، ويمول نشاط أتباع السيد البدوي من صندوق النذور الموجود بمسجده بطنطا. وذكر التقرير أن هناك 3 ملايين مصري – غالبيتهم من البسطاء – يزورون مولد السيد البدوي سنويا ويقيمون في خيام حول المسجد من أجل إحياء ذكر الولي والتبرك به وطلب الشفاء وحضور ولائم الخليفة العامرة بالطعام، وطهارة الذكور. وهناك قطاع عريض من الأقباط يحرصون على زيارة السيد البدوي سنويا، إما للسياحة الدينية أو التبرك، باعتبار أن الإله واحد، وهذا يحدث أيضا في الموالد القبطية ومنها مولد مار جرجس في قرية ميت رمسيس. والتي تقع في محافظة الدقهلية على الشاطئ الشرقي للنيل في شمال مصر أيضا. وقد لعبت تلك القرية، كما جاء في التقرير، دوراً كبيراً في التاريخ الكنسي والمدني على السواء منذ عهد الاحتلال الروماني لمصر، ومع أن المرجعية المسيحية ليس لها موالد بل أعياد للشهداء والقديسين، كالآباء والرسل والشهداء، في مقدمتهم مارجرجس الذي جاهد جهادا داميا ضد الرومان، إلا أن المظهر العام للاحتفال يطلق عليه مصطلح مولد، وهذا يرجع لوجود دير مارجرجس داخل قرية ميت رمسيس، فضلاً عن المظاهر الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بالاحتفال.

وكما جاء في التقرير – الذي له السبق في الكشف عن واقع ديني مصري قد يبدو غريبا للعامة – فإن ألقاب القديس مارجرجس هي: البطل الفارس أمير الشهداء شفيع الكشافة سريع النجدة، وعرف عنه قدرته على إخراج الأرواح الشريرة من المرضى. ويحضر العديد من المسيحيين والمسلمين المولد طالبين الشفاء ويسهرون حتى المساء، أملا في ظهور القديس مارجرجس كي يطرد الأرواح الشريرة من أجسادهم عندما يظهر على شكل فارس يمتطي جواداً أو عند سماع أصوات أجراس الكنيسة من دون أن يلمسها أحد، أو امتلاء المكان بعبق من رائحة البخور الذكية، وهذا يعكس جانباً خفياً من حياة المصريين الدينية. وإلى جانب تلمس البركة والشفاء فإن حضور المسيحيين والمسلمين للمولد أيضا احتفالية دينية ترفيهية، حيث تنتشر التماجيد وهي صلاة ترفيهية والتي يمارسها الأطفال بالطراطير الملونة. إلا أنه، وعلى الرغم من قدسية المكان ومظاهر الاحتفال الديني فإن مولد مارجرجس لا يخلو من بعض الأمراض الاجتماعية ويمارس فيه بعض من المنحرفين الأعمال الإجرامية، وهذا أيضا من «لوغاريتمات» الحياة الدينية في مصر، عندما تمارس الفضيلة والرذيلة معا في مكان وزمان واحد، ولم يفسر التقرير هذا السلوك الديني المصري.

والقسم الأخير من التقرير تناول العلاقات والتفاعلات التي تدور في إطار الحالة الدينية في مصر واستعرض في هذا الإطار ما اهتمت به الصحافة الدينية الإسلامية والمسيحية المصرية من مواضيع مختلفة، مع التركيز على دراسة الخطاب الإسلامي والمسيحي. وأبرز الذين تم التركيز على خطابهم كمال أبو المجد من الجانب الإسلامي

والقس فايز فارس من الجانب المسيحي. فقد وصف التقرير أحمد كمال أبو المجد بأنه من الرموز الإسلامية المستقلة، رغم توليه منصب وزير الإعلام في مصر عام 1974 وقال عنه أنه قدم في مطلع الثمانينات ما أطلق عليه «إعلان مبادئ» انطلاقاً من رؤية إسلامية معاصرة، ووصف التقرير ذلك بأنه محاولة تأملية من أبو المجد لأنه ممتلئ بعبارات فعل الخير وتحقيق العدل ونشر السلام والأخوة الإنسانية، وهي عبارات تمتلك من التفاؤل ما يكون أقل صحة عندما تخرج من نطاقها الوضعي إلى الإنجاز الواقعي. وهذا بالطبع تسفيه لأفكار رمز إسلامي مستقل، وبالتالي، فإن التقرير جيرنا وجعلنا نتساءل عن الغرض من إصداره؟ هل تعضيد رؤية الحكومة تجاه «الحالة الدينية في مصر» أم هو السعي إلى إجهاض أي نشاط ديني معارض حتى ولو كان يحمل الجانب التنويري أو يفضل الاندماج في الحياة السياسية وينادي بوقف العنف؟!

وعلى الجانب الآخر، وصف التقرير المفكر القبطي فايز فارس بأنه المتبني لخطاب تأسيس لاهوت إنجيلي مصري معاصر يؤسَّس على الأخلاق المسيحية، والذي اعترف في كتابه «دعوة إلى التغيير» بأن قوة الدفع الإنكليزي اليوم قد أصابها شيء من الركود والضعف، وهو أستاذ سابق للفلسفة وعلم النفس في كلية الأمريكان بأسيوط، وانتخب راعيا لكنيسته الإنجيلية في المنيا عام 1956، وهو الآن يعمل أستاذاً غير متفرغ في كلية اللاهوت الإنجيلية في القاهرة. ويعتبر القس فايز فارس من أبرز المعارضين في الطائفة الإنجيلية وله أفكار ثورية في الإصلاح الكنسي وتجديد عمل الكنيسة من أجل خدمة المجتمع، ولكن أحسب أن التقرير – وفي إطار لعبة التوازنات – ألقى الضوء عليه وعلى أفكاره الثورية باعتباره يمثل الطائفة الأقل عدداً وتأثيراً في مصر، وهي الطائفة الإنجيلية، ولم يتعرض بالطبع إلى المعارضين للكنيسة الأرثوذكسية، وعلى رأسها البابا شنودة باعتبارها الكنيسة الأم في مصر والتي تمثل أكبر طائفة قبطية فيها برغم وجاهة بعض أفكار المعارضين والذين ينادون بالفعل بالإصلاح الكنسي بصفة عامة بمصر.

وفي إطار التوازنات أيضا وبشكل مزايد إلى درجة تحوله في بعض من الأحيان إلى بوق للحكومة، شن التقرير هجوما عنيفا أخرجه عن حياديته على البنوك الإسلامية، وقال في مدخل حديثه عنها إن من أهم تداعيات ظاهرة الأصولية الإسلامية على المستوى الاقتصادي كان ظهور ما يسمى بالاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية، وربطها التقرير بالحركة الإسلامية ووصفها بأنها الذراع المالية للتيار الإسلامي لتشابه خطاب كل منهما من حيث المفردات والإطار المرجعي، وأن كوادر الحركة تفضل تحويل وإيداع أموالها في تلك البنوك. قال التقرير إنه من المؤكد أن الأخوان المسلمين بعضويتهم التي تضم العديد من العناصر الميسورة ماديا، وبانتهاجهم استراتيجية التغيير التدريجي من أسفل، هم أقرب إلى البنوك الإسلامية من التيار الراديكالي وأنها تضم في مجالس إدارتها الأفراد القريبين والمحسوبين على الإخوان.

ويريد التقرير في هذا الجزء أن يربط بطريق غير مباشر بين علاقة البنوك الإسلامية والنشاط الديني المتنامي في مصر، ويحاول أن يفرض غطاء من التهميش عليها وبخاصة بعد موقف شيخ الأزهر منها وقوله بأنها لا تختلف عن البنوك العادية، والتقرير في تناوله للبنوط الإسلامية وتحليله هذا أجاد بالفعل لعبتي المزايدة والتوازنات.

وفي المحصلة، فإن التقرير في تقسيماته وعلى الرغم من رصانة تحليله ودقة معلوماته ونهجه العلمي المتمين، طغى عليه الطابع الرسمي إذ لم ينس القائمون عليه أنه صادر عن مؤسسة صحفية قومية تعتبر جزء لا يتجزأ من الدولة. وبالتالي، جاء التقرير بعيداً عن الاستقلالية في مواضع، وشديد التحامل على الكيانات غير الرسمية في مواضع أخرى، فدخل التقرير في لعبة التوازنات التي يكاد لا تخلو منها أية دراسات عربية، حتى في مجالات البحث الامبريقي، ولم يتخلص من المرض العربي في تدخل السياسة حتى في الأبحاث والتقارير العلمية.

وبالطبع أضفى التقرير هالة من القدسية على المؤسسات الدينية الرسمية بشقيها الإسلامي والمسيحي، وانتقد بطريق غير مباشر جبهة علماء الأزهر المعارضة والتي نشطت بعد تولي الشيخ طنطاوي مشيخة الأزهر، وتهدف إلى أن تعيد للأزهر استقلاليته. وفي الوقت نفسه هاجم بطريقة مستترة الجماعات الإسلامية الراديكالية وكذلك إسلاميي الخارج، كما أنه تناول بفتور وبطريقة السرد الممل وعرض معلومات بمثابة تحصيل حاصل، أقباط المهجر. والدافع بالطبع إلى اتخاذ هذا الموقف من إسلاميي الخارج هو تعضيد موقف الحكومة المصرية في حملتها الشعواء عليهم، ولكن، في الوقت نفسه، وعلى الرغم مما يسببه أقباط المهجر من إزعاج للحكومة في الخارج إلا أن المزايدة على الأقباط في الداخل، وإرضاء الجهة الممولة للتقرير وهي مؤسسة «كونراد أديناور» الألمانية، حال دون تناول أقباط المهجر بحيادية وسرد وتحليل دورهم بعيداً عن التوازنات، وفي هذا الإطار أيضا عرض التقرير برفق للحركة الصوفية والجمعيات الدينية المستأنسة وهاجم بضراوة تجربة البنوك الإسلامية.

مفهوم العدل في الإسلام

تأليف: مجيد خدوري
دار الحصاد ودار الكلمة - دمشق 1999، 287 صفحة
مراجعة: هاشمية علي رسلان*

يذهب المفكر والكاتب العراقي مجيد خدوري إلى إثارة قضية إشكالية في الفكر الديني طالما شغلت الفقهاء وعلماء الكلام على امتداد العصور الإسلامية، عنينا بها «مفهوم العدل في الإسلام». والكتاب الذي أصدره مؤخراً في دمشق يحمل العنوان سابق الذكر، وفيه يعرض لمفهوم العدل من جوانب شتى. ولا سيما الجوانب التي استغرقت مساحة من النقاش لا يزال الجدل الفكري والفلسفي بشأنها على حراك لا ينقطع. ويتبين

---

* باحثة اجتماعية من لبنان.

عمق الإشكال الذي يطلقه هذا المفهوم، من خلال الأسئلة القديمة، والمتجددة، والتي لا يبدو أن الإجابات عنها قد أخذت سبيلها إلى التشكُّل المستقر.

ما العدل؟ وكيف تَصَوَّرهُ الإسلام في بداية ظهوره، وكيف تطوَّر مفهومه لدى الفلاسفة وعلماء الدين والفقهاء ورجال الفكر؟ ثم ما معايير العدل المطبَّقة من جانب أنظمة الحكم في الأقطار العربية والإسلامية على اتساعها وامتدادها منذ أن كانت دولة واحدة تطبِّق معياراً واحداً للعدل، إلى أن أصبحت دولاً شتى ذات معايير للعدل متباينة؟ وما مدى اهتمام عمالقة الفكر الإسلامي وإسهامهم في إيضاح مفاهيم العدل وتطويرها، مثل الكندي والفارابي وابن سينا وابن رشد، الذين تناولوا الجانب الفلسفي من الموضوع. ومثل الغزالي والرازي والماوردي وناصر الدين الطوسي الذين تناولوا جانبه الأخلاقي، ومثل أبي حنيفة والشافعي اللذين عنيا بجانبه القانوني، وابن خلدون وابن الأزرق اللذين عالجاه من الناحية الاجتماعية. وهذا كله إلى جانب إسهامات رجال الفكر والدين والقانون البارزين في العصر الحديث مثل جمال الدين الأفغاني والإمام محمد عبده، والإمام آية الله الخميني، وعلي عبدالرازق، وعبدالرزاق السنهوري وسواهم؟

من دون شك، فإن الموضوع الذي تصدى له المؤلف من موقعه كأكاديمي في جامعات ومعاهد الغرب، ينطوي على أرضية تاريخية، وعلى جرأة في التناول، تكاد معها الأسئلة المطروحة تشكل بحد عينها مصادر لأسئلة متناسلة ومتوالدة ضمن آلية من التكاثر لا حدود لها. وهذا هو الوجه المثير للمحاولة التي تسعى إلى إقامة متَّسع من الجدال حول أبرز وأخطر القضايا والمفاهيم التي يعيشها إنسان اللحظة الأخيرة من القرن العشرين.

استخدم المؤلف في دراسته الفقهية والقانونية هذه منهجاً طولانياً، فأفرد فصلاً خاصاً لكل جانب من جوانب العدل: العدل السياسي والعدل الكلامي (الديني)، والعدل الفلسفي، والعدل الأخلاقي، والعدل القانوني، والعدل الاجتماعي. ثم تتبَّع حركة الفكر والجدل في كل منها، منذ فجر الإسلام حتى العصر الحديث. وبهذه الصور، استعرض مواقف المذاهب والحركات الإسلامية، بدءاً بانقسام المجتمع الإسلامي الناشئ إلى سنَّة وشيعة، مروراً بمذهب الخوارج والمرجئة والمعتزلة والمتصوفة، ثم عرض للتعديلات التي طرأت، بتأثير الظروف المستجدة في العصر الحديث على التشريعات والقوانين في ظل الدولة العثمانية وتمثلت في إصدار مجموعة القوانين التي تعرف باسم «المجلة»، وانتهى بظهور القوانين المدنية في عدد من الدول الإسلامية بعد استقلالها مثل مصر والعراق وتونس وسوريا وباكستان.

الجانب المهم في رؤية خدوري لمصطلح العدل هو أنه جانَبَ التكرار لجهة التعريف الكلاسيكي الذي بات معروفاً لدى مجمل المنظومات الفكرية والنظرية سواء الوضعية منها أو الدينية. لقد أخذنا الكاتب إلى أن العدل في الإسلام محفوظ في الوحي وفي الحكمة الإلهية اللذين بلَّغهما النبي محمد (ﷺ) إلى البشر. نجد الوحي في كلمات الله في القرآن الكريم. أما الحكمة الإلهية فقد وردت في كلمات النبي باسم السنَّة وأصبحت تعرف لاحقاً بالأحاديث النبوية. وقد زوَّد هذان النصَّان الموثوقان رجال الدين بالمادة الأولية التي أصبحت أساساً في الشريعة والعقيدة، مستخدمين مصدراً ثالثاً اشتقاقياً من التفكير

الإنساني يدعى الاجتهاد. وقد شكلت المبادئ الأساسية للشريعة والعقيدة، مع مؤلفات الأجيال اللاحقة المبتكرة، أساس النظام العام الإسلامي المشهور.

كل هذه المصادر والأعمال العلمية سنهتدي بها إلى أدلة لإيضاح مختلف الأفكار والنظريات التي نسجها أهل العلم والفكر من المسلمين حول العدل ولتفسيرها. ونظراً لأن ميزان العدل في أي مجتمع يجب أن يكون مرتبطاً بنظامه العام، فقد يكون من المفيد في هذه المرحلة من البحث التحدث عن طبيعة النظام العام في الإسلام.

غير أن المؤلف لا يلبث حتى يسوقه الكلام في العدل إلى الرؤى المتباينة التي عاشها المسلمون على امتداد العصور الإسلامية الماضية؛ مع أنه منذ البداية يعيد إلى الأذهان جوهر مفهوم العدل الذي انبنى عليه الفكر الديني، وهو أن الله هو سيد المؤمنين كافة، وهو حاكمهم ومشرِّعهم في آخر الأمر. والوحي والحكمة الإلهية هما المصدران الأساسيان للنظام العام المتنامي، وتعدُّ مبادئ العدل وقواعده المأخوذة من الوحي والحكمة مقدسة ومعصومة من الخطأ، وصالحة لكل زمان، وقابلة للتطبيق على البشر كافة.. والشريعة الموضوعة من قبل المشرِّع الإلهي هي، من حيث المبدأ، نظام كامل ومثالي. أما ما يخضع للتعديل والعقل بالضرورة فهو النظام العام المكوَّن من الشريعة مضافاً إليها مراسيم الدولة وأحكام القضاة (الفروع) وآراء العلماء في جميع الأمور عن طريق الاجتهاد.

كان من الطبيعي أن ينحصر الجدل بصفة خاصة حول المستوى السياسي للعدل. ذلك لأن هذا المستوى هو الأكثر إثارة للحيوية المجتمعية، لكونه ينقل المفهوم من حيِّز التنظير المجرَّد إلى حيِّز الممارسة والتطبيق. والحقيقة أن الجدل حول العدل السياسي ومنذ أن انطلق لم ينته قط. وأصبح من العسير جداً ضبط الخلافات السياسية والتحكم فيها. وقاد الجدل إلى انقسام الكيان السياسي، وقيام فِرَقٍ وجماعات متصارعة يحاول كل منها إضفاء الشرعية على معيار عدله السياسي على هذا الأساس العقائدي أو ذاك. ثم انتقل الجدل، بالتدريج، من المستوى السياسي إلى مستويات أخرى كلامية وفقهية وغيرها، على الرغم من أن الواقع السياسي البعيد ظل يعيد تأكيد ذاته بشكل أو بآخر. وكان الجدل ينتقل، مع تقدم النظام الإسلامي العام، إلى مستويات أعلى من التعقيدو ولم يلبث أن انجرَّ إليه العلماء من الحقول الأخرى، غير حقلي علم الكلام والفقه، كالفلاسفة وغيرهم من أهل العلم، ذلك أنه من العسير على أي مفكر، سواء في المجتمع الإسلامي أو في أي مجتمع آخر، أن يظل غير مكترث بالجدل الدائر حول موضوع مركزي وحيوي كموضوع العدل.

إذا كانت آليات الاجتهاد السياسي والفقهي في الإسلام قد أخذت اتجاهات متعددة، فإن اتجاهين رئيسيين هما الشيعي والسني شكَّلا القاعدة التي تأسست عليها مجمل التباينات والاجتهادات الأخرى المتعلقة بمفهوم العدل كنظام للممارسة السياسية في المجتمع الإسلامي.

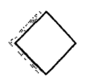
تقوم شرعية السلطة عند الشيعة على جملة من المبادئ هي: (1) تعيين الإمام الأول من قِبَلِ النبي ﷺ الذي يملك حق ممارسة إرادة الله السامية. (2) الإمام يرث الإمامة بالولادة، بصفته واحداً من آل البيت. والإمام حسب النظرية الشيعية أكثر الناس أهلية بعد النبي، لممارسة إرادة الله السامية. (3) نظراً لتمتعه بالعصمة وفضائلها الفريدة، يصبح

الإمام هو الحاكم الوحيد الذي يستطيع توفير متطلبات العدل السياسي وقيادة الأمة وتحقيق أهداف الدولة.

أما المذهب السني فهو، خلافاً للمذهب الشيعي، يقوم على فرضية أن النبي لم يُسَمِّ خليفة له. وفي غياب أية قاعدة واضحة في هذا الشأن يجب، إذن، أن يناط تنصيب الإمام بالجماعة التي تتصرف نيابة عن النبي، وعن الله في نهاية المطاف. ويجري اختيار الإمام من قبل الجماعة (البيعة) وفق مبدأ الإجماع بناء على حديث نبوي بأن إجماع الأمة في الشؤون العامة صدى لصوت الله.

يبدو المؤلف أكثر ميلاً للأخذ بتأويل السنة، فيتبيَّن أنه من الصعب على المرء الاعتقاد بأن قضية العدل السياسي قد تقدمت بفضل مذهب الإمامة الشيعي. لأن الإمام الشيعي يسعى إلى احتكار السلطة من دون قيود، بينما المذهب السني، بتأكيده على شرطي الإجماع ومشورة العلماء (الشورى)، ينفي بطبيعته تركيز السلطة في يدي زعيم واحد. في حين نشأت مدرسة فكرية لم يُكتب لها الانتشار، قالت بالتحرر من المدرستين الشيعية والسنية وسمَّت نفسها بـ «أهل العدل» وهي المدرسة الخارجية (نسبة إلى الخوارج). يعترف الخوارج أنه لا بد لهم من إمام، قبل أن يصبح الناس مؤمنين حقيقيين، لكنهم احتفظوا بحق إقالته إذا ثبت عجزه أو فساده.

ومهما يكن من أمر، فإن توكيد المؤلف على إعادة الاعتبار للعدل القرآني، يفتح نافذة رئيسية وراهنة للنقاش، يمكن أن تستولد رؤية حاسمة للعدل، إلا أن هذه النافذة سوف تكون مجالاً مفتوحاً للتأويل بين المجتهدين من التيارات الإسلامية كافة. إن الجانب المهم في ما يذهب إليه الكتاب هو إعادة تحريك الجدل التاريخي حول قضية إشكالية لم تحسم وتتصل بحياة الإنسان المعاصر والتحولات التي ترافقه على أبواب الألفية الثالثة.



Economics

"Wasteful" Consumption in Affluent Societies: A Diffrent Perspective

Eqbal al-Rahmani

Human behavior with regard to personal consumption reflects a complex relationship between people, goods, society, and the natural environment. Hence, any attempt to understand this relationship Within one theoretical field of thought is bound to be limited. This paper points to some of the limitations of Neoclassical econimic analysis of the determinants and consequences of personal consumption. In addition, the paper reviews two other theoretical contributions, the institutionalist and environmentalitst approaches. These two approaches offer different explanations and evaluations of consumption behavior, especially of "wasteful" consumption in affluent societies. The paper ends with some reflections on the experience of the Arabian Gulf States.

* Assistant Professor, Dept. of Economics, College of Administrative Sciences, Kuwait University.

Political Sciences

The Arab World and its Neighbors

*Abdulkhaleq Abdulla**

The Arab World is surrounded by 11 Asian and African countries that vary in size and geoploitical importance. Historically, their interaction has been less harmonious and peaceful than is widely believed. Conflict has been the rule, and peaceful coexistence and cooperation has been the exception in the Arab World's relationship with its immediate neighbors such as Turkey, Iran, and Ethiopia. This paper deals with the current phase of the Arab World's relationship with these countries, and with the other smaller neighboring countries in Africa. The author maintains that the current relationship is characteristically conflictive and full of tensions and suspicions. Turkey is currently the main concern of the Arab World. It has yet to stop its frequent military incursions into Northern Iraq, settle its dormant political and border disputes with Syria, and seriously reconsider its strategic cooperation with Israel. on the other hand, Iran, while steadily improving all aspects of its relations with the Arab World, has yet to end its 26-year occupation of Islands belonging to the United Arab Emirates. Finally, Ethiopia is still publicly committed to supporting Sudanese rebels and opposition forces determined to overthrow the government in Sudan. In view of these irritant issues, the author asserts that the Arab World's relationship with its neighbors is not likely to improve in the near future.

* Associate Professor, Dept. of Political Sciences, College of Humanities and Social Sciences, U.A.E. University.

Psychology

The Image of the Working Woman as Perceived by her Co-worker

*Abdelmoneim Shehata**

This study is concerned with the image of the working woman as perceived by her co-workers, and how it resonnates with the popular image of working women projected by the Egyptian mass media. Working Egyptian women were rated on 32 characteristics by their male co-workers in a university setting. It was found that both the field of specialization and the marital state of the participants were influential in their impression to the female at work. While some differences were rated between participants in the science field as opposed to the arts, as well as between married and unmarried participants, in general the image of the female in the study mirrored the image of working women as portrayed in the media, i.e. interested in her appearance, contemporary in thinking, self-confident, not easily influenced by others, and well-mannered.

* Associate Professor, Dept. of Psychology, King Saud University, Saudi Arabia.

Sociology

Problems of Academicians: An Empirical Study from Jordan

*Ghazi H. Sawa**
*Yahya A. Ali***

This study attempts to determine the relationship between certain sociodemographic and academic variables and problems encountered by Jordanian academicians with doctoral degrees from non-Arab universities. Data were collected through a questionnaire distributed to a representative sample of 448 academicians working at public and private institutions of higher education and scientific research in Jordan. Descriptive statistical procedures, t-test, and one-way analysis of variance were used to analyze the data. The results revealed statistically significant differences between the respondents' mean scores on all of the problems (i. e. research, financial, administrative, academic, social, political, linguistic) encountered by academicians attributed to each of the following variables: age, marital status, year of return after obtaining doctorate, place of work, academic rank, and duration of academic service. Contrary to expectations, no significant differences were found among the respondents' mean scores on the abovementioned problems relevant to sex, specialty, social environment, and host country. More specific variations were found among respondents' scores on individual problems due to each of the independent variables under investigation.

* Associate Professor, Dept. of Sociology, Faculty of Social and Humanities Sciences, University of Jordan.

** Researcher, Center for Strategic Studies, University of Jordan.

Psychology

Predicting Psychological Distress in Children

*Fowzyiah A.Hadi**

Children exposed to violence and severe trauma show symptoms of anxiety, depression, and somatic complaints consistent with "Post Traumatic Stress Disorder" (PTSD). Behavioral problems in children are usually observed first by adults such as parents and teachers. The purpose of this study was (1) to determine whether behavioral problems in Kuwaiti children were evident to their parents and teachers, and (2) to determine which factors contributed to distress in children exposed to violence during the Gulf War. The sample consisted of children, their parents, and their teachers. Sample sizes were 144 children, 144 teachers, and 140 parents. A battery of psychological tests was administered to all participants. Results showed that trauma groups for both children and parents experienced significantly more PTSD, depression, anxiety, and psychological distress than non-trauma groups. However, Parents and teachers were not consistently able to detect problems in children. Exposure to violence was the only significant predictor of PTSD, depression, anxiety, and parental distress. Results were used as a basis for recommending intervention and training.

* Assistant Professor, Dept. of Educational Psychology, College of Education, Kuwait University.

شروط النشر العامة

تشترط سياسة المجلة أن يكون البحث مباشراً وأن يتضمن ما هو مفيد لفكرته وأن لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين كما تشترط ألا يبدأ البحث وعلى الأخص الأبحاث التحليلية والنظرية والنوعية Qualitative بصورة تقليدية وفق نمط: مقدمة، فرضيات، أهمية البحث، منهجية البحث، الدراسات السابقة.. الخ.

ومن الضروري أن يكتب الباحث «مقدمة واضحة» تعرف ببحثه، وطبيعة الموضوع والأسئلة أو الفروض التي يتعامل معها، كما تتضمن المقدمة منهجية البحث. أما بالنسبة للأدبيات السابقة فلا بد من جعلها مفتاحاً مختصراً ضمن المقدمة ويوضح بها الباحث إن كان يعتمد على نظرية أو أخرى أو اتجاه أو آخر. وبإمكان الباحث أن يشير إلى بعض الدراسات المهمة ضمن سياق النص وفي الهوامش عند الضرورة أما بالنسبة للجداول فيجب ألا تزيد عن ثلاثة جداول للبحث الواحد. ويفضل أن يضمن الباحث ما تعرضه الجداول من خلال النص عبر الشرح والتعليق والتحليل والمقارنة.

وترحب المجلة بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة من نمط مراجعة للدراسات الصادرة في اللغة العربية والانكليزية أو أية لغة أخرى عن النزاعات أو الاجتماع السياسي أو نظرية الخصخصة وممارستها أو حالة حقل العلوم السياسية أو الاقتصاد أو الانثروبولوجيا أو الجغرافيا السياسية في البلاد العربية... وهكذا. وبمعنى آخر الدراسات التي تركز على مراجعة حقل شامل وتوضيح نواقص واتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العلمي (الامبيريقي) والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، فستلتزم المجلة بالتقليد المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على عرض مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة. ويليها قسم عن المنهج (الطريقة)، والتي يجب أن تحتوي على العينة، أدوات الدراسة، اجراءات البحث. ثم يستكمل البحث باتجاه النتائج، والمناقشة. تدعوكم المجلة في هذه الحال لاختصار الجداول، ووضع الجداول الضرورية فقط، وان لا تزيد عن متوسط خمسة ويجب طباعة كل جدول على صفحة مستقلة ووضعه في آخر البحث وتوضيح موقعه في المتن.

وبشكل عام تتطلع المجلة لأبحاث تخلو من التكرار الممل والأطناب، تتمتع بلغة منسابة وبتداخل بين الأفكار والفقرات والموضوعات، أي تقرأ من قبل الأساتذة، فضلاً عن الطلبة والمثقفين وجميع المهتمين بالشأن العام، مما يجعل المجلة في سياستها الجديدة تنحاز للأبحاث التي تتمتع بقيمة عامة، بالاضافة إلى قيمتها العلمية. وتحتفظ المجلة لنفسها بإضفاء نسبة من التحرير على الصيغة النهائية للبحث لتسهيل قراءته، ولكن دون المساس بفكر الباحث وجوهر أسلوبه.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث، والتعليق على الدراسات المنشورة فيها. كما تستقبل المجلة تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية. وتستقبل المجلة أيضاً مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة الستة. كذلك ترحب بمراجعات كتب لها طابع شمولي، كأن تتم مراجعة لأربعة أو خمسة كتب حديثة تعالج نفس الموضوع من جوانب مختلفة. هذا النمط من المراجعة يكتب على شكل مقال فيه تقييم متداخل للكتب موضحاً نقاط قوتها، ونقاط ضعفها. وعلى المؤلفين والناشرين الذين يسعون لمراجعة كتبهم ارسال نسخة من الكتاب إلى قسم مراجعات الكتب على عنوان المجلة.

شروط النشر التفصيلية

تشترط المجلة أن لا يزيد البحث المرسل مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين. ويجب أن يرفق مع كل بحث صفحة مستقلة عليها العنوان والاسم والتعريف بالباحث، وصفحة مستقلة أخرى عبارة عن ملخص للبحث (Abstract). كما يجب إرسال سيرة ذاتية مختصرة مع البحث. وعلى الباحث أن يوضح إن كان البحث قدم إلى مؤتمر ما، إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما. ومن الضروري عدم تسليم الأبحاث لأية دورية أخرى في الوقت نفسه.

مراجعات الكتب:

الهدف منها إعطاء فكرة عن الكتاب المراجع وتأمين تقييم يساعد القارئ على معرفة أهم الأفكار والإضافات والمسائل التي يعالجها. لهذا لا تشترط المجلة أن تشمل المراجعة سرد لكل فصل من فصول الكتاب،، ولكن تشترط استعراض أهم الأفكار ونقاط القوة والضعف مع بعض الأمثلة مع الفصول العديدة فيه. لهذا تسعى المجلة لمراجعات تتميز بالمقدرة على العرض لا السرد وبالمقدرة على التقييم عوضاً عن المدح أو الذم. إذ من الضروري أن تكون المراجعة قادرة على التقاط جوهر الكتاب وأهم ابعاده. كما تطلب المجلة من المراجعين تقييماً إضافياً فنياً يتعلق بسلاسة اللغة والأسلوب ومدى خلو الكتاب من الأخطاء المطبعية، وإن كان هناك نواقص تقنية أخرى، ويشترط أن تقع المراجعة الواحدة في 4-6 صفحات مطبوعة مسافتين.

أما بالنسبة لمراجعة عدة كتب (2-5 كتب) بشكل جماعي فالهدف منها هو تقديم تقييم لاتجاهات المعرفة وفق الاصدارات الحديثة في أحد الحقول أو الموضوعات. وقد يكون الموضوع التسوية السلمية، أو الاقتصاد الإسلامي أو الكويتي، أو الارهاب، أو الاتجاهات الجديدة في علم النفس وهكذا... والمتصدر لهذا النمط من المراجعة يجب أن يكون متخصصاً متابعاً للإصدارات الدائمة المتعلقة بالموضوع، وهذا يعطيه المقدرة على التقييم والتحليل والإضافة. وتقع على المراجعة مسؤولية إلتقاط الموضوعات الرئيسية

والفرعية التي جعلته بالأساس يضع مجموعة الكتب المراجعة في سلة واحدة وبالتالي العمل على مقارنتها ببعضها والتقاط جوهرها وتقييم مدى مقدرتها على عرض موضوعاتها من حيث الإضافة والفائدة. إن هذا النمط من المراجعة لا يتم لكل كتاب على حدة، بل يكون تقييماً مقارناً فيه تداخل وترابط وفق المضمون ووفق إضافة كل كتاب ومواقع إلتقاء وإختلاف كل كتاب عن الآخر. لهذا يترك للمراجع حرية التركيز على المواضيع المتضمنة في كل كتاب، وحرية التركيز بنسب متفاوتة على الكتب المعروضة، ويترك له في الوقت نفسه حرية إعطاء رأيه وتقييمه في إطار الموضوعية. ويجب أن لا تزيد المراجعة الواحدة عن 10-15 صفحة مطبوعة مسافتين.

التقارير:

الهدف منها إعطاء فكرة عن المؤتمر المنعقد (وتشترط المجلة أن يكون ضمن حقول المجلة الستة)، إذ يجب أن ينجح التقرير في تأمين تقييم يساعد القارئ على معرفة أهم الأسئلة والنقاشات التي تعرض لها المؤتمر، وبالتالي أهم الإتجاهات التي برزت فيه، لهذا لا نشترط أن يكون التقرير عبارة عن سرد لكل ما دار في المؤتمر أو صف لأسماء المشاركين دون إختزال وفق الأهمية والإضافة والإتجاه. لهذا فما نطلبه هو تقرير يوضح أهم الإنجازات والفوائد، كما يبين مستوى الأبحاث وعلى الأخص أهم الأبحاث، ويوضح إن كان المؤتمر قد حقق أهدافه أم أخفق في تحقيقها، والأسباب المؤدية لهذا النجاح أو الإخفاق، ويجب أن لا يزيد التقرير الواحد عن 4-6 صفحات مطبوعة مسافتين.

المصادر والهوامش:

أولاً: يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالإشارة إلى اسم المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين قوسين مثلاً (ابن خلدون 1960) و(القوصي ومذكور 1970) و(Smith 1970) و(Smith & Jones 1975) أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهما هكذا (مذكور وآخرون 1980) و(Jones et al 1980) أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيشار إليهما هكذا (القوصي 1973؛ مذكور 1987) و(Smith 1974; Roger 1981) وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا (الفارابي 1964 أ، 1964ب) و(Smith, 1961a, 1961b). وفي حالة الاقتباس يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة المقتبس منها في متن البحث هكذا (ابن خلدون 1972 ، 164) و(Jones 1977, 58-59). وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969; 75)، بحالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي 1977)، وعندما يتضمن الباحث جزءاً من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوس، مثلاً وفق العلي وسمحان (1980, 52) فإن المجازفة بإجراء هذه التجارب...

ثانياً: تذكر المقالات أو الدراسات أو المعلومات الواردة بالصحف ضمن متن البحث:

- إن كانت دراسة تعامل مثل المراجع الأخرى مع ذكر المؤلف والتاريخ بما فيه اليوم والشهر بالإضافة إلى الصفحة. وتوضع المعلومات الشاملة في المصادر النهائية.
- إن كانت خبر صحفي أو معلومات صحفية، يذكر في النص ما يوضح أنها ليست دراسة.

مثلاً:

1 – وفق مراسل الحياة في القاهرة (أحمد العلي 1996/5/12)، فإن أحداث العنف ارتبطت بالأزمة الاقتصادية.

2 – وفق بيير سالينجر مراسل CBS السابق، سقطت طائرة التي دبليو أي من جراء عمل غير مقصود قام به الجيش الأميركي (وكالة الأنباء الفرنسية 1996/11/10).

3 – أكد الرئيس ريغان بأن العقوبات سوف تستمر على جنوب أفريقيا، وذلك نظراً لطبيعة الممارسات تجاه الأقلية السوداء (Face the Nation, CBS 6/8/29).

4 – وقد وقعت تجاوزات على الحدود دفعت بالأزمة بين الدولتين إلى حالة جديدة مما أثر سلباً على الأداء الاقتصادي لكلا البلدين (New Tork Times, 1/1/96, 18-19).

تذكر المعلومات الشاملة لكل مصدر في لائحة المراجع النهائية.

ثالثاً: مصادر لا تذكر كمراجع في نهاية الدراسة مثل رسائل خاصة مرسلة للباحث أو المقابلات:

1 – أكد Spieth رئيس مركز ألف باء للدراسات بأن القبيلة لاتزال وحدة رئيسية متصاعدة الدور في المجتمع العربي (Andrew spieth, Letter to the auther 1/6/1995).

2 – وفق الجبيلي رئيس تحرير مجلة سياسات فإن العائلة لا تزال وحدة مؤثرة في النشاط الاقتصادي الخاص (الجبيلي، رسالة للباحث 95/6/1).

3 – ولقد وقعت كما يؤكد عيسى عبدالقادر أستاذ الأدب المقارن في جامعة سين صاد عزلة بين الباحث وصانع القرار في مجالات عديدة (مقابلة تلفونية مع الباحث 96/4/1).

4 – وقد بذلت محاولات عدة للتوفيق بين صانع القرار والباحث السياسي (عبدالقادر، مقابلة مع الباحث 96/4/1).

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش (Footnotes) إلى أقصى حد وإختصارها على التعليقات الفردية التي يجب أن تظهر في نهاية البحث. ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة، وتوضع كلمة المصدر أمام المصدر الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتاباً، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالاً.

المراجع:

توضع جميع المراجع والمصادر المستخدمة ضمن البحث في نهايته وتكتب بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلاً:

أبو زهرة، محمد

1974 الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة، القاهرة: دار الفكر العربي.

الخطيب، عمر

1985 «الإنماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي». مجلة العلوم الإجتماعية (4) 13 شتاء: 169 - 223.

هدسون، مايكل

1986 «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات». ص 17 - 36 في هـ شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

Hirshi, T.

1983 "Crime & the Family". PP 53-69 in J Wilson ed. Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary studies.

Kalmuss, D.

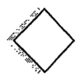
1984 "The Intergenerational Transmission of Marital Aggresion". Journal of Marriage & the Family 46 (2) February: 11-19.

Quinnety, R.

1979 Criminololgy. Boston: Little Brown & Company.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو موضوعية، وشاملة على البحث قبل إجازته للنشر.





المجلة العربية للعلـــوم الاداريـــة

تـصـدر عـن مـجلس النشر العلمي - جامعة الكويت - دولة الكويت
علمية محكمة تعني بنشر الأبحاث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية

- صدر العدد الأول في نوفمبر 1993.
- تهـدف المجلة إلى المسـاهمـة في تطوير ونشـر الفكر الاداري والممارسات الادارية على مستوى الوطن العربي.
- تقبل المجلة الأبحاث الأصيلة والمبتكرة في مـجالات الادارة، المحاسبة، التمويل والاستثمار، التسويق، نظم المعلومات الادارية، الأساليب الكمية في الادارة، الادارة الصناعية، الادارة العامة، الاقتصاد الاداري، وغيرها من المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية.

يسر المجلة دعوتكم للمساهمة في أحد أبوابها التالية:

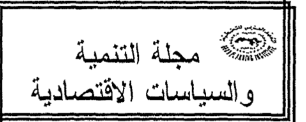
- الأبحاث
- مراجعات الكتب
- ملخصات الرسائل الجامعية
- الحالات الادارية العملية
- تقارير عن الندوات والمؤتمرات العلمية.

الاشـتـراكـات

الكويت 1.5 دينار للأفراد
7.5 دينار للمؤسسات
الدول العربية 2 دينار للأفراد
7.5 دينار للمؤسسات
الدول الأجنبية 7.5 دولاراً للأفراد
30 دولاراً للمؤسسات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:

المجلة العربية للعلوم الادارية
جامعة الكويت
ص.ب: 28558 الصفاة
دولة الكويت
هاتف: 4817028 أو 4846843
داخلي 4415، 4416



مجلة محكمة نصف سنوية يصدرها المعهد العربي للتخطيط بالكويت باللغتين العربية والانجليزية

الأهداف

- الاهتمام بقضايا التنمية والسياسات الاقتصادية في الأقطار العربية في ضوء المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية .
- زيادة مساحة الرؤية وتوسعة دائرة المعرفة لدى صانعي القرار والممارسين والباحثين في الأقطار العربية .
- خلق حوار علمي بناء بين الباحثين والمهتمين بالاقتصادات العربية وصانعي القرار بالمنطقة.

دعوة للمساهمة بأوراق بحثية

توجه المراسلات إلى:

رئيس التحرير – مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية
المعهد العربي للتخطيط بالكويت
ص.ب 5834 – الصفاة 13059 – الكويت
تلفون 4844061-4843130 (965)-فاكس 4842935(965)
البريد الالكتروني : api @ api.org.kw

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal Of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political and Human Geography, Political Science, Psychology, Social Anthropology, and Sociology. Submissions should be based on origiinal research and analysis. The material published must be sound Informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, Electronic online & CD-ROM; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal On Line) (CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; Sociological Abstracts.

1999 Kuwait University, Council of Academic Publication ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.

Institutions: One year $60, two years $100 , three years $140.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

Address

Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, 13055 Kuwait
Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),
Fax: (00965) - 4836026
E-mail: JSS@Kucø1. Kuniv. Edu. Kw

Visit our web site

http://Kucø1. KUNIV. EDU. KW/~JSS



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES



Kuwait University, Council of Academic Pub.

Vol. 27 - No. 1 - Spring 1999